Empowered lives.
Resilient nations.

التنمية المستدامة لمصايد الأسماك في البحر الأحمر وخليج عدن

(SFISH)

(P178143)

إطار الإدارة البيئية والاجتماعية

(ESMF)

إبريل 2022م

جدول المحتويات

الاختصارات.....5

ملخص تنفيذي 1

وصف المشروع (القسم 2):.....1

1.المقدمة 6

2.وصف المشروع 6

2.1 وصف الظروف البيئية والاجتماعية الاقتصادية الأساسية.....11

3.الإطار القانوني والتنظيمي 12

3.1التشريعات والسياسات واللوائح الوطنية.....12

3.1.1 خطة العمل البيئية الوطنية.....12

3.1.2 الإستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي 12

3.1.3 قانون المياه 12

3.1.4 قانون حماية البيئة 13

3.1.5 قانون العمل.....13

3.1.6 ملخص للقانون اليمني والتصديق الدولي على الاتفاقية الدولية المتعلقة بتوظيف المرأة والمساواة بين الجنسين 14

3.1.7 إجراءات تشغيل PWP و SMEPS.....14

3.2 الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية 14

3.3 المعايير الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.....15

3.4متطلبات البنك الدولي 16

4.الآثار والمخاطر الاجتماعية والبيئية 21

4.1 الصراع 21

4.1.1 الأنشطة التي قد تؤدي إلى مخاطر الصراع 21

4.1.2تدابير الإدارة 22

4.2 النوع والدمج الاجتماعي 23

4.2.1 الأنشطة التي قد ينتج عنها تأثيرات أو مخاطر على النوع الاجتماعي والإدماج الاجتماعي.....24

4.2.2 تدابير الإدارة 24

4.3 التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية 25

4.3.1 الأنشطة التي قد ينتج عنها تأثيرات أو مخاطر على التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية.....25

4.3.2 تدابير الإدارة 26

4.4 تغير المناخ 27

4.4.1 الأنشطة التي قد تؤدي إلى تأثيرات ومخاطر تغير المناخ.....27

4.4.2 تدابير الإدارة 27

4.5 صحة المجتمع والسلامة وظروف العمل (بما في ذلك الصحة والسلامة المهنية) 28

4.5.1 الأنشطة التي قد تؤدي إلى مخاطر الصحة والسلامة المهنية وسلامة المجتمع وتأثيرات ظروف العمل 28
4.5.2 تدابير الإدارة 29
4.6 الموروث الثقافي 32
4.6.1 الأنشطة التي قد تؤدي إلى آثار ومخاطر التراث الثقافي 32
4.6.2 تدابير الإدارة 32
4.7 منع التلوث وكفاءة الموارد 33
4.7.1 الأنشطة التي قد تؤدي إلى تأثيرات ومخاطر التلوث وكفاءة الموارد 33
4.7.2 تدابير الإدارة 34
.5 إجراءات لمعالجة الآثار والمخاطر الاجتماعية والبيئية 35
5.1 متطلبات فحص وتصنيف المشاريع الفرعية 35
5.1.1 المشاريع الفرعية لمشروع الأشغال العامة 36
5.1.2 المشاريع الفرعية لـ SMEPS 36
5.2 التقييم الخاص بالموقع ومتطلبات الإدارة 37
.6 الترتيبات المؤسسية وبناء القدرات 37
6.1 هيكل الإدارة العامة والمسؤوليات 37
6.1.1 البنك الدولي 38
6.1.2 مجلس إدارة المشروع (اجتماعات المراجعة نصف السنوية) 38
6.1.3 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 38
6.1.4 الأطراف المسؤولة 39
6.1.5 مراقبو الطرف الثالث 40
6.2 بناء القدرات والتدريب 41
.7 إشراك أصحاب المصلحة والإفصاح عن المعلومات 42
7.1 مبادئ لمشاركة أصحاب المصلحة الهادفة والفعالة والمستنيرة 42
7.2 إفشاء المعلومات 42
7.3 أنظمة مشروع (SFISH) في مكانها لإشراك أصحاب المصلحة وكشف المعلومات 43
7.4 آلية معالجة المظالم على مستوى المشروع 44
7.5 آلية المساءلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 46
.8 مراقبة تنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية والإبلاغ عنه وتقييمه 47
8.1 مؤشرات المراقبة والإبلاغ: 48
8.2 نظام المعلومات الإدارية (MIS) 48
8.3 المراقبة الذاتية للمشروع الفرعي ورفع التقارير 48
8.3.1 الإبلاغ عن الحوادث الاجتماعية والبيئية والمتعلقة بالصحة والسلامة المهنية 49
8.3.2 قوائم التفتيش اليومية والأسبوعية 49
8.3.3 الإجراءات التصحيحية 49

8.4 الرصد والإبلاغ من طرف ثالث للمشروع الفرعي.....49
8.5 خطة المراقبة.....49
9.تقدير الميزانية لتنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية.....53
10.المرفقات.....54
الملحق 1. مشروع اليمن (SFISH) المعدّل لفحص SES.....54
Social and Environmental Screening Template (2021 SESP Template, Version 1).....54
نموذج الفحص الاجتماعي والبيئي (2021 نموذج SESP، الإصدار 1).....54
الملحق 2. خطة الإدارة البيئية والاجتماعية - مخطط تفصيلي إرشادي.....71
الملحق 3. إرشادات لتقديم التظلم.....74
الملحق 4. إطار الصحة والسلامة المهنية ومجموعة أدوات الصحة والسلامة المهنية.....80
الملحق 5. خطة إشراك أصحاب المصلحة.....80
الملحق 6. إجراءات إدارة العمل.....80
الملحق 7. خطة الالتزام البيئي والاجتماعي.....80
الملحق 8 خطة النوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعي.....80
الملحق 9 المتطلبات البيئية والاجتماعية للمقاولين.....81

الاختصارات

EHS	البيئية والصحة والسلامة
EIA	تقييم الأثر البيئي
EPA	الهيئة العامة اليمنية لحماية البيئة
EPL	قانون حماية البيئة اليمني
ESIA	تقييم الأثر البيئي والاجتماعي
ESMF	إطار الإدارة البيئية والاجتماعية
ESMP	خطة الإدارة البيئية والاجتماعية
GDP	إجمالي الناتج المحلي
GBV	العنف القائم على النوع الاجتماعي
GIIP	ممارسة الصناعة الدولية الجيدة
GRM	آلية معالجة المظالم
IDP	شخص نازح داخليا
ILO	منظمة العمل الدولية
IPS	شركاء التنفيذ
IPM/IVP	الإدارة المتكاملة للآفات / الإدارة المتكاملة لناقلات الأمراض
MAIF	وزارة الزراعة والري والثروة السمكية
MIS	نظام إدارة المعلومات
NBSAP	الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي
NEAP	خطة العمل البيئية الوطنية اليمنية
NGO	منظمة غير حكومية
OHS	الصحة والسلامة المهنية
OP	السياسة التشغيلية للبنك الدولي
PAD	وثيقة البنك الدولي الخاصة بتقييم المشروع
PWP	مشروع الأشغال العامة
PERSGA	المنظمة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن
Roy	الجمهورية اليمنية
SRM	آلية استجابة أصحاب المصلحة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
SECU	وحدة الامتثال الاجتماعي والبيئي في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
SEA	الاستغلال الجنسي والإساءة
SES	المعايير الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
SESP	إجراءات الفحص الاجتماعي والبيئي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
SFD	الصندوق الاجتماعي للتنمية

SFISH	التنمية المستدامة لمصايد الأسماك في البحر الأحمر وخليج عدن
SME	المشاريع الصغيرة والمتوسطة
SMED	تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة
SMEPS	وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر
SWF	صندوق الرعاية الاجتماعية اليمني
TPMA	وكيل مراقبة الطرف الثالث
UN	الأمم المتحدة
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
WHO	منظمة الصحة العالمية
YECRP/ECRP	مشروع الاستجابة للطوارئ في اليمن
YSMQCO	الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس

ملخص تنفيذي

تم إعداد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMF) من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لضمان توافق مشروع التنمية السمكية المستدامة في البحر الأحمر وخليج عدن (SFISH) مع المعايير الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ((SES www.undp.org/ses)) والإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي. تتطلب SES أن تأخذ جميع مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الاعتبار الفرص البيئية والاجتماعية المحتملة التي قد يولدها المشروع وتضمن تجنب المخاطر والآثار الاجتماعية والبيئية السلبية وتقليلها وتخفيفها وإدارتها.

يهدف إطار الإدارة البيئية والاجتماعية إلى أن يكون بمثابة أداة عملية لتوجيه تحديد وتخفيف الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة للاستثمارات المقترحة وكمنصة للتشاور مع أصحاب المصلحة والمستفيدين المحتملين من المشروع. يحدد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية المحفزات الاساسية للمشروع، ومعايير الفرز للمشاريع الفرعية، والآثار البيئية والاجتماعية المحتملة للمشاريع الفرعية وتدابير التخفيف للمخاطر المحددة، وتقييم القدرات المؤسسية والتدابير لسد فجوات القدرات . يوفر إطار الإدارة البيئية والاجتماعية ما يلي:

(القسم 2) وصف المشروع:
يتمثل الهدف الإنمائي للمشروع في تعزيز إدارة معلومات مصايد الأسماك الإقليمية وتحسين القدرة على الإنتاج المستدام والفرص الاقتصادية للمستفيدين عبر سلسلة قيمة مصايد الأسماك في اليمن.

يشتهر البحر الأحمر وخليج عدن عالميًا بتفرد التنوع البيولوجي الساحلي والبحري، والقيمة الاقتصادية والتاريخية والاجتماعية بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تدعم نظمها البيئية تنوعًا بيولوجيًا غنيًا مع نسبة عالية من الأصناف المتوطنة. وتم تحديد البحر الأحمر كملاذ مناخي محتمل للشعاب المرجانية، بسبب المرونة العالية نسبيًا لشعابه المرجانية مقارنة بأجزاء أخرى من العالم، كما أنه يدعم أحواض الأعشاب البحرية وأشجار المانغروف، وكلها عناصر مهمة لاستدامة مصايد الأسماك . ويتمتع خليج عدن بمستويات إنتاجية بيولوجية من أعلى المستويات في العالم. حيث إن تدفق المياه الغنية بالمغذيات من خليج عدن إلى البحر الأحمر مسؤول إلى حد كبير عن زيادة الإنتاجية في الجزء الجنوبي من البحر الأحمر. وتظل مصايد الأسماك البحرية، كنشاط اقتصادي تقليدي، مصدرًا رئيسيًا للغذاء والدخل للمجتمعات الساحلية في المنطقة. ومع ذلك، تم الإبلاغ عن اتجاهات متدنية ومتقلبة للعديد من أنواع الأسماك، والتي ترتبط بشكل أساسي بتدهور مواطنها الساحلية الأساسية والصيد الجائر. القضايا الهامة الأخرى مثل تدمير الموائل، والاستغلال المفرط للموارد البحرية ؛ مخاطر التنقل، تهديدات الانسكابات الهيدروكربونية / الكيميائية والتخلص غير المشروع من الملوثات عن طريق السفن العابرة، والتلوث من المناطق الحضرية ونقاط الجذب الصناعية والسياحية، وتأثيرات تغير المناخ على الاستقرار طويل الأجل لهذه المياه تنبع من الزيادة في عدد السكان في المناطق الساحلية والنمو الاقتصادي السريع مما أدى إلى ضغط كبير على البيئات الساحلية والبحرية.

تعد إدارة مصايد الأسماك هذه الموارد السمكية العابرة للحدود في البحر الأحمر وخليج عدن أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق الفرص للمساهمة في اقتصادات الدول المشاركة ومواجهة تحديات انخفاض إنتاج الأسماك وفقدان الأسواق في اليمن وعدم القدرة على الاستفادة من الموارد السمكية اقتصاديًا و اجتماعيًا وما يرتبط بها من عواقب سلبية على الفقراء الذين يعتمدون عليها.

سيقوم هذا المشروع المقترح بشأن التنمية المستدامة لمصايد الأسماك (1) على المستوى الإقليمي، بتحسين جمع ورصد بيانات / معلومات قطاع مصايد الأسماك وآلية التعاون الإقليمي لإدارة هذا المورد المشترك على نحو مستدام ؛ (2) في اليمن، تحسين إدارة سلسلة قيمة مصايد الأسماك، وبالتالي تعزيز الأمن الغذائي في البلاد، وخدمات التغذية، وسبل العيش الساحلية ؛ و (3) خلق البيئة المواتية لمشاركة القطاع الخاص في تطوير القطاع والحفاظ على سبل العيش المرتبطة بمصايد الأسماك للاجئين المقيمين في البلد والمجتمعات المضيفة لهم. وستقوم بذلك من خلال استخدام نهج متكامل يجمع بين: (1) الدعم في تعزيز القدرة المؤسسية وأنظمة البيانات على المستويين الإقليمي والقطري، .للصيادين (وجمعياتهم وتعاونياتهم، والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرون) ؛ (2) الاستثمارات في استعادة وكذا المدخلات الرئيسية والبنية التحتية لإنتاج الأسماك ومعالجتها وضمان الجودة والتسويق في البلدان المشاركة ؛ و (3) طريقة تصميم مرنة قادرة على التكيف مع الاحتياجات المتغيرة الناتجة عن الصراع المستمر في اليمن والمخاطر الأخرى في المنطقة، وكذلك البلدان الإقليمية الأخرى للمشاركة مستقبلاً. واليمن جزء من الدول السبع التي لديها عضوية في PERSGA، وهي أول دولة تستفيد من برنامج التنمية المستدامة لمصايد الأسماك (SFISH) في منطقة RSGA.

تم تصميم إطار الإدارة البيئية والاجتماعية للأنشطة الواردة في المكون 2 والتي سينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
وفيما يلي يرد هيكل الأنشطة المقترح:

المكون 1: تعزيز التعاون الإقليمي في إدارة مصايد الأسماك البحرية وتربية الأحياء المائية في منطقة RSGA

المكون 2: تحسين الفرص الاقتصادية والأمن الغذائي والإدارة الفعالة للإنتاج السمكي في اليمن

المكون 3. إدارة المشروع، والرصد والتقييم وإعداد التقارير

(القسم 3) نظرة عامة على الإطار القانوني والتنظيمي:

تشمل القوانين واللوائح الوطنية الرئيسية المطبقة على إدارة المخاطر الاجتماعية والبيئية، خطة العمل البيئية الوطنية، والاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي وخطة العمل، وقانون المياه، وقانون حماية البيئة، وقانون العمل. في سياق (SFISH)، يتم تطبيق الضمانات الاجتماعية والبيئية (SES) لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإطار الضمانات البيئية والاجتماعية (ESS) للبنك الدولي. بالإضافة إلى ذلك، قامت الأطراف المسؤولة (مشروع الأشغال العامة و وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر) بوضع إجراءات تشغيل معيارية خاصة بها، والتي تم وضعها للمشاريع التي يدعمها البنك الدولي مع المؤسستين قبل اندلاع النزاع، أطر الإدارة البيئية والاجتماعية. في 2014 وإطار الصحة والسلامة المهنية في 2018 (الملحق 4). كما يساعد تنفيذ هذه الإجراءات على ضمان الاتساق مع الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة. وسيتم تطبيق الإطار القانوني الأكثر صرامة عند وجود فجوات أو تناقضات بين هذه الأطر.

(القسم 4) نظرة عامة على أنشطة المشروع والمخاطر الاجتماعية والبيئية الرئيسية:

يلخص هذا القسم المخاطر الاجتماعية والبيئية وتدابير الإدارة الإرشادية للمشروع. يصف القسم متطلبات SES للبنك الدولي و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللوائح الوطنية. التي أُثيرت بناءً على استكمال إجراءات الفرز الاجتماعي والبيئي على مستوى المشروع (الملحق 1).

تعتبر المخاطر البيئية "كبيرة" بالنظر إلى أن المشروع سيدعم التدخلات المرتبطة بأنشطة البناء بالإضافة إلى مرحلة التشغيل - مثل طرق الوصول ومواقع الإنزال - بما في ذلك انبعاثات الغبار والضوضاء والحطام وتوليد النفايات الصلبة والسائلة - كل ذلك يمكن أن يؤدي إلى تلوث الهواء والماء والتلوث الاجتماعي إذا لم تتم إدارته بالشكل المناسب. ويأخذ تصنيف المخاطر هذا في الاعتبار، من بين أمور أخرى، نوع وطبيعة الأنشطة، وحساسية مناطق المشروع في اليمن. ومع ذلك، من المتوقع أن تكون معظم هذه التأثيرات خاصة بالموقع، وقابلة للعكس، ومتوسطة الحجم بشكل عام ويمكن تخفيفها باتباع التدابير المناسبة. أما المخاطر الكبيرة المحتملة الأخرى، فتشمل حوادث الصحة والسلامة المهنية (OHS) المرتبطة بتنفيذ الأعمال المدنية مع الأخذ في الاعتبار الخبرة في بعض المشاريع السابقة في اليمن. كما توجد مخاطر أخرى تتعلق بالصحة والسلامة المهنية أثناء تشغيل سلسلة قيمة مصايد الأسماك، سواء في البحر أو على الشاطئ. علاوة على ذلك، هناك خطر حدوث إصابات بسبب الانفجار المحتمل لبقايا الحرب (متفجرات مخلفات الحرب) وعلى نطاق أوسع بسبب أنشطة الحرب الأهلية. ويمثل المشروع أيضًا خطرًا للصيد الجائر إذا لم يتم تنظيمه بشكل جيد.

تشمل المخاطر الاجتماعية المرتبطة بالمشروع سيطرة النخبة واستبعاد الفئات الضعيفة أو المحرومة والأفراد من منافع المشروع، والمخاطر المنخفضة إلى المتوسطة المرتبطة بحيازة الأراضي وتقييد الوصول إليها، والمخاطر المرتبطة بظروف العمل، مثل عمل الأطفال والعمل الاجباري، بالإضافة إلى مخاطر صحة المجتمع وسلامته، بما في ذلك مخاطر التعرض لـ كوفيد 19. علاوة على ذلك، قد يؤدي المشروع إلى صراعات ناتجة عن تقاسم المنافع غير المتكافئ من تحسين مصايد الأسماك أو الإدارة المستدامة للموارد بين أعضاء المجتمعات الساحلية. أخيرًا، المخاطر الأمنية المرتبطة بالمشروع عالية، والصراع الحالي في اليمن وحقيقة أن بعض المستفيدين سوف يقومون بأنشطة في البحر، مع خطر القرصنة. ومن غير المتوقع أن يؤدي المشروع إلى نزاع حدودي لأنه لا يُقصد به تجاوز الحدود البحرية الوطنية لكل بلد. تم فحص المشروع بحثًا عن المخاطر المرتبطة بالاعتداء والاستغلال الجنسيين والتحرش الجنسي، مع تصنيف مخاطر عام كبير. وعلى الرغم من أنه من المتوقع أن تكون المخاطر محلية ويمكن إدارتها من خلال تنفيذ تدابير الوقاية والتخفيف، فلا يزال الأمن مصدر قلق مهم. علاوة على ذلك، لا تزال هناك شكوك حول ترتيبات التنفيذ الخاصة بالائتمان الصغير للمرأة، وكذلك تعزيز صندوق الاستثمار المؤثر. لهذه الأسباب، تم تقييم المخاطر الاجتماعية على أنها كبيرة.
تم فحص المشروع بحثًا عن المخاطر المرتبطة بالاعتداء والاستغلال الجنسيين والتحرش الجنسي، مع تصنيف مخاطر عام كبير. ونتيجة لذلك، سيتم إعداد خطة عمل للمساواة بين الجنسين.

(القسم 5) إجراءات الفرز:

سيتم فحص كل مشروع فرعي للمخاطر والآثار الاجتماعية والبيئية (بما في ذلك مخاطر الصحة والسلامة المهنية) باستخدام أدوات فحص مشروع الأشغال العامة وSMEPS التي تمت مراجعتها والموافقة عليها من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسيتم الانتهاء من الفرز والتصنيف قبل الموافقة على المشاريع الفرعية وتوقيع الاتفاقية المالية. سيتم أيضًا تحديث فحص المشاريع الفرعية في حالة وجود أي تغييرات كبيرة في تصميم المشروع أو سياقه الذي قد يغير ماديًا ملف تعريف المخاطر الاجتماعية والبيئية. ويجب إجراء فحص وتصنيف المشروع الفرعي في المرحلة الأولى من التصميم عندما تتوفر معلومات كافية لهذا الغرض. وبناءً على الفحص، يتم تصنيف المشروع الفرعي وفقًا لدرجة المخاطر والآثار الاجتماعية والبيئية المحتملة (بما في ذلك الصحة والسلامة المهنية). عملية الفرز تؤدي إلى تصنيف قائم على المخاطر للمشروع الفرعي (منخفض، متوسط ، كبير، مرتفع). ينبغي ملاحظة أنه سيتم استبعاد المشاريع الفرعية عالية المخاطر من تمويل اليمن (SFISH). وإذا تم تحديد الأنشطة عالية الخطورة أثناء تنفيذ مشروع فرعي، فسيتم إخطار الإدارة العليا للطرف المسؤول ومدير مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الفور، وسيتم إيقاف الأنشطة ذات الصلة حتى يتم وضع تدابير الإدارة لتقليل مستويات المخاطر. ويُظهر التحليل الأولي للفجوات أن عمليات التحليل الخاص بمشروع الأشغال العامة وSMEPS تتوافق بشكل عام مع متطلبات SES، كما هو موضح أدناه. ستتطلب جميع المخاطر الجسيمة للمشاريع خطة إدارة بيئية واجتماعية يعدها الشركاء المنفذون، ويراجعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويوافق عليها البنك الدولي. سيتم استبعاد أي مشروع فرعي به أنشطة مادية أو أنشطة إعادة التوطين.

(القسم 6) إجراءات للتقييم والإدارة:

سيتم إجراء التقييمات المستهدفة والخاصة بالموقع وخطط الإدارة لجميع المشاريع الفرعية ذات المخاطر الكبيرة بمجرد تحديد أنشطة المشروع / المشاريع الفرعية والمواقع. سيؤدي التقييم (التقييمات) إلى تطوير تدابير وخطط إدارية متدرجة بشكل ملائم لمعالجة المخاطر والآثار المحددة. وسيتم الانتهاء من التقييمات الاجتماعية والبيئية ذات الصلة واعتماد تدابير التخفيف والإدارة المناسبة والكشف عنها ومناقشتها مع أصحاب المصلحة قبل تنفيذ أي أنشطة قد تسبب آثارًا اجتماعية وبيئية سلبية. كما سيتم تقديم جميع التقييمات الخاصة بالمواقع وخطط الإدارة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي لإجازتها وتسجيلها في نظام المعلومات الإدارية. وفي الحالات التي يتم فيها تنفيذ أنشطة مماثلة في منطقة معينة، يمكن تجميع هذه الأنشطة وتغطيتها في إطار خطة الإدارة البيئية والاجتماعية. ستكون جميع خطط الإدارة البيئية والاجتماعية متوفرة عند الطلب.

(القسم 7) الترتيبات المؤسسية وبناء القدرات:

يوفر البنك الدولي التمويل للمشروع وبالتالي يلعب دورًا رقابيًا. أنشأ البنك الدولي فريق عمل للإدارة العليا للإشراف واتخاذ القرارات بشأن الحلول فيما يتعلق بالأنشطة التي ينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويتمتع مجلس إدارة المشروع (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، ومشروع الأشغال العامة، وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر) بسلطة إشراقية واستشارية، ويمثل أعلى هيئة للتنسيق والتوجيه الاستراتيجي والإشراف وضمان الجودة. وسيكون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسؤولاً عن الإشراف على التنفيذ والالتزام لإطار الإدارة البيئية والاجتماعية، والعمل بشكل وثيق مع مشروع الأشغال العامة وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر. سيكون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسؤولاً عن مراجعة أو تحديث هذه الوثيقة أثناء سير المشروع، بالتشاور مع PWP وSMEPS والبنك الدولي. أثناء العمليات، ستكون الأطراف المسؤولة (SMEPS وPWP) مسؤولة عن تنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية. وتكون الأطراف المسؤولة مسؤولة بشكل مباشر أمام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفقًا لخطاب الاتفاق الخاص بهم. وتشمل الأطراف المسؤولة مكاتب المقر الرئيسي والمكاتب الفرعية ومهندسي المواقع ومشرفي المواقع والعاملين الذين يلعبون أيضًا دورًا في تنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية. وسيتم تطوير وقيادة خطة تنمية القدرات لضمان التطوير المستمر للقدرات المتعلقة بتنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والعمل بشكل وثيق مع مشروع الأشغال العامة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والبنك الدولي.

(القسم 8) مشاركة أصحاب المصلحة والإفصاح عن المعلومات:

ستضمن (SFISH) والأطراف المسؤولة مشاركة هادفة وفعالة ومستنيرة لأصحاب المصلحة في تصميم وتنفيذ جميع المشاريع الفرعية. تدعم مشاركة أصحاب المصلحة تطوير علاقات قوية وبناءة وسريعة الاستجابة والتي تعتبر بالغة الأهمية لتصميم وتنفيذ المشروع بشكل سليم. وتعزز المشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة قبول المشروع وملكيته وتقوي الاستدامة الاجتماعية والبيئية وفوائد التدخلات المدعومة. ويشير الإفصاح عن المعلومات إلى توفير المعلومات التي يمكن الوصول إليها في الوقت المناسب والمتعلقة بالمشروع وآثاره الاجتماعية والبيئية المحتملة لأصحاب المصلحة من أجل تسهيل مشاركتهم الهادفة والفعالة والمستنيرة

في تصميم المشروع وتنفيذه. ويحتاج أصحاب المصلحة إلى الوصول إلى معلومات المشروع والمشاريع الفرعية ذات الصلة لفهم الفرص والمخاطر المحتملة المتعلقة بالمشروع والمشاركة في التصميم والتنفيذ. بالإضافة إلى الوصول إلى المعلومات العامة للمشروع، يحتاج أصحاب المصلحة إلى الوصول إلى تقارير الفرز والتقييمات الأولية والنهائية وخطط الإدارة. يجب عرض هذه المعلومات في الوقت المناسب، وفي مكان يسهل الوصول إليه، وفي شكل ولغة مفهومة للأشخاص المتضررين وأصحاب المصلحة الآخرين. وستتاح المعلومات في مكاتب الشركاء المنفذين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

تم تطوير خطة إشراك أصحاب المصلحة (SEP) من أجل مشروع التنمية السمكية المستدامة في البحر الأحمر وخليج عدن (SFISH) (الملحق 5). وتدرك خطة مشاركة أصحاب المصلحة (SEP) أهمية المشاركة المفتوحة والشفافة بين المستفيد وأصحاب المصلحة في المشروع كعنصر أساسي من الممارسات الدولية الجيدة. ويمكن أن تؤدي المشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة إلى تحسين الاستدامة البيئية والاجتماعية للمشاريع، وتعزيز قبول المشروع، وتقديم مساهمة كبيرة في تصميم وتنفيذ المشروع بنجاح. ومشاركة أصحاب المصلحة هي عملية شاملة يتم إجراؤها طوال فترة انجاز المشروع. وعندما يتم تصميمها وتنفيذها بشكل صحيح، فإنها تدعم تطوير علاقات قوية وبناءة وسريعة الاستجابة والتي تعتبر مهمة للإدارة الناجحة للمخاطر البيئية والاجتماعية للمشروع.
مشاركة أصحاب المصلحة بشكل هادف مطلوبة من قبل مشروع الاشغال العامة وSMEPS للمشاركة في تدخل المشروع من قبل المجتمعات والأفراد. تتضمن إجراءات التشغيل الموحدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأطراف المسؤولة إجراءات مشاركة المجتمع وأصحاب المصلحة في دورات مشاريعهم كعنصر رئيسي في تحديد المشروع وتصميمه وتنفيذه، ووصف مكونًا رئيسيًا لاستراتيجية الاستدامة طويلة الأمد للعمليات والصيانة.

(القسم 9) آلية التظلم:
تتم إدارة آلية التظلم على مستوى المشروع من قبل SMEPS وPWP، الذين لديهم آليات GM الخاصة بهم. ستكون الآلية العالمية شاملة للجنس والعمر وتستجيب وتعالج حواجز الوصول المحتملة أمام النساء وكبار السن والمعاقين والشباب والفئات الأخرى التي يحتمل أن تكون مهمشة حسب الاقتضاء للمشروع. ولن تعرقل الآلية العالمية الوصول إلى سبل المعالجات القضائية أو الإدارية التي قد تكون ذات صلة أو قابلة للتطبيق وستكون متاحة بسهولة لجميع أصحاب المصلحة دون تكلفة ودون عقاب. يجب توصيل المعلومات المتعلقة بآلية التظلم وكيفية تقديم شكوى و / أو تظلم أثناء عملية مشاركة أصحاب المصلحة ووضعها في أماكن بارزة لإعلام أصحاب المصلحة الرئيسيين. ويمكن أيضًا العثور على إرشادات حول كيفية تقديم التظلم في (الملحق 3). يمكن تلقي جميع الشكاوى و / أو التظلمات المتعلقة بالقضايا الاجتماعية والبيئية إما شفهيًا (إلى الموظفين الميدانيين) أو عبر الهاتف أو في صندوق الشكاوى أو كتابيًا إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو مشروع الأشغال العامة أو SMEPS.
لتجنب خطر الحرج وتفاقم الضرر العقلي / النفسي والانتقام المحتمل، يجب أن تتبع الإدارة العامة نهجًا مختلفًا للحالات الحساسة مثل حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي. عندما يتم الإبلاغ عن مثل هذه الحالات إلى المدير العام، يجب إحالتها على الفور إلى مقدمي الخدمات المناسبين، مثل الدعم الطبي والنفسي، والإقامة في حالات الطوارئ، وأي خدمات ضرورية أخرى. كما يجب إبلاغ موظفي الحماية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذين يمكنهم تقديم المشورة بشأن مقدمي الخدمات ذوي الصلة. تم تدريب موظفي الشريك المنفذ على جمع هذه الشكاوى المثيرة للتعاطف وغير القضائية والسرية. فقط طبيعة الشكوى (ما يقوله المشتكي بكلماته) والبيانات الديموغرافية الإضافية، مثل العمر والجنس، يمكن جمعها كالمعتاد. تم تطوير خطة للمشروع للعنف المبني على النوع الاجتماعي (الملحق 8).
يتمثل جزء رئيسي من آلية التظلم في مطالبة فريق إدارة المشروع ومقاول البناء بالحفاظ على سجل للشكاوى و / أو الشكاوى المستلمة في مكاتب موقع المشروع المعني، وهذا يشمل شكاوى العمال. بالإضافة إلى مستوى المشروع والمشتكين لديهم خيار الوصول إلى آلية المساءلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مع وظائف الالتزام والتظلم. وتحقق وحدة الالتزام الاجتماعي والبيئي في الادعاءات القائلة بأنه لا يتم تنفيذ معايير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو إجراءات الفرز أو الالتزامات الاجتماعية والبيئية الأخرى لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بشكل كافٍ، وأن الضرر قد ينتج على الأشخاص أو البيئة. وتوفر آلية استجابة أصحاب المصلحة للأشخاص المتضررين محليًا فرصة للعمل مع أصحاب المصلحة الآخرين لحل المخاوف والشكاوى و / أو المظالم حول الآثار الاجتماعية والبيئية لمشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتهدف آلية استجابة أصحاب المصلحة إلى استكمال المشاركة الاستباقية لأصحاب المصلحة المطلوبة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركائه المنفذين طوال دورة المشروع (www.undp.org/secu-srm). يمكن لمقدمي الشكاوى أيضًا الوصول إلى هيئة التفتيش التابعة للبنك الدولي (www.inspectionpanel.org). وقد أشارت تقارير TPM ومشاورات أصحاب المصلحة في إطار الإدارة البيئية والاجتماعية إلى قلة الوعي لدى الأشخاص المتأثرين بالمشروع بشأن الآلية العالمية وخياراتهم. سيكون هذا مجالًا يتعين تعزيزه في المستقبل.

(القسم 10) المتابعة ورفع التقارير والتقييم:

يتعين مراجعة وتحديث إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وإجراءاته على أساس منتظم من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأشغال العامة ,وSMEPS ليعكس المعرفة المكتسبة أثناء تسليم / بناء المشروع. لدى كل من PWP و SMEPS نظام معلومات إدارة لتسجيل معلومات المشروع ورصد النتائج. ويوفر نظام المعلومات الإدارية آلية مهمة لتتبع المعلومات المتعلقة بتنفيذ الضمانات البيئية والاجتماعية. حيث سيتم إجراء مراجعة لتحديد الفرص المتاحة لتقوية عناصر الحماية البيئية والاجتماعية في نظام المعلومات الإدارية. وسيضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن ثلاثة أطراف مسؤولة تبقي جميع السجلات الإدارية والاجتماعية والبيئية وتحتفظ بها والتي من المحتمل أن تتضمن سجلاً للشكاوى والحوادث بالإضافة إلى سجلات أي تدابير متخذة للتخفيف من أسباب الشكاوى أو الحوادث. أي حوادث أو إصابة كبيرة أو وفيات، بما في ذلك عدم الامتثال لإجراءات إطار الإدارة البيئية والاجتماعية، يجب تسجيلها باستخدام سجل الحوادث ويتم إدخالها كافة في السجل. وبالنسبة لأي حادث يتسبب أو يحتمل أن يتسبب في ضرر مادي أو اجتماعي و / أو بيئي كبير، فإنه يجب على مشرف الموقع / المسؤول المعين إخطار الإدارة العليا للطرف المسؤول ومدير المشروع (SFISH) في أقرب وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز 24 ساعة. وسيضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضًا إبلاغ البنك الدولي بالحوادث الكبيرة في غضون 48 ساعة. ويجب على الطرف المسؤول أن يتوقف عن العمل حتى يتم الانتهاء من المعالجات وفقًا لموافقة مدير المشروع. ويجب إكمال قائمة مراجعة اجتماعية وبيئية يومية (بما في ذلك قضايا الصحة والسلامة المهنية) لمواقع العمل النشطة ذات المخاطر الكبيرة من قبل مشرف الموقع ذي الصلة / الموظف المعين والاحتفاظ بها في سجل. ويجب إكمال قائمة المراجعة الاجتماعية والبيئية الأسبوعية والتي ستتضمن إشارة إلى أي مشكلات تم تحديدها في قوائم المراجعة اليومية التي يكملها مشرف الموقع أو الشخص المُعيَّن. سيتم تتبع تقدم جميع الإجراءات التصحيحية باستخدام السجل. في حالة مخاطر الصحة والسلامة المهنية المحتملة، سيتم تطوير وتطبيق أنظمة وإجراءات عمل آمنة وكذلك نماذج تصاريح العمل اليومية المستخدمة للتحكم في المخاطر وتقليلها إلى حدود مقبولة. ويجب تضمين تنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية في المراقبة الشاملة للمشروع وإعداد التقارير، بما في ذلك المراقبة التي تجريها هيئة الرقابة الخارجية.

1. المقدمة

تم إعداد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMF) من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لضمان توافق مشروع التنمية السمكية المستدامة في البحر الأحمر وخليج عدن (SFISH) مع المعايير الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ((www.undp.org/ses) (SES) وإطار الضمانات البيئية والاجتماعية للبنك الدولي. وتتطلب SES أن تأخذ جميع مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الاعتبار الفرص البيئية والاجتماعية المحتملة التي قد يسببها المشروع وتضمن تجنب المخاطر والآثار الاجتماعية والبيئية السلبية وتقليلها وتخفيفها وإدارتها. في سياق **التنمية المستدامة لمصايد الأسماك في البحر الأحمر وخليج عدن (SFISH)**، يتم تطبيق SES لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإطار الضمانات البيئية والاجتماعية للبنك الدولي. بالإضافة إلى ذلك، قامت الأطراف المسؤولة (**مشروع الأشغال العامة، ووكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر**) بوضع إجراءات التشغيل المعيارية الأساسية الخاصة بها، والتي تم وضعها للمشاريع التي يدعمها البنك الدولي مع المؤسستين قبل النزاع، وأطر الإدارة البيئية والاجتماعية في 2014، وإطار الصحة والسلامة المهنية في 2018.

نظرًا لأن تفاصيل الأنشطة المقترحة مصممة على مستوى المشروع الفرعي، فإن إطار الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMF) ضروري لضمان تطبيق السياسات والإجراءات لتنفيذ الضمانات المتسقة عبر جميع المشاريع الفرعية، وكما هو مطلوب من قبل العالم. الإطار البيئي والاجتماعي للبنك (ESF). يهدف إطار الإدارة البيئية والاجتماعية إلى أن يكون بمثابة أداة عملية لتوجيه تحديد وتخفيف الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة للاستثمارات المقترحة وكمنصة للتشاور مع أصحاب المصلحة والمستفيدين المحتملين من المشروع. وتم إعداد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية بما يتوافق مع الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي (ESF)، و إطار الإدارة البيئية والاجتماعية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي SES والسياسات اليمنية ذات الصلة بشأن التقييم البيئي. يحدد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية محفزات السياسة للمشروع، ومعايير الفرز للمشاريع الفرعية، والآثار البيئية والاجتماعية للمشاريع الفرعية المحتملة وتدابير التخفيف من أجل تقليل المخاطر المحددة، وتقييم القدرة المؤسسية وتدابير ملء ثغرات القدرات.

يوفر إطار الإدارة البيئية والاجتماعية إطارًا معززًا ووضوحًا لضمان الاتساق مع سياسات الضمانات البيئية والاجتماعية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي في جميع المشاريع الفرعية. وتم تطوير إطار الإدارة البيئية والاجتماعية من خلال عملية استشارية بقيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتنسيق الوثيق مع البنك الدولي، وبرنامج الأشغال العامة، والصندوق الاجتماعي للتنمية.

يوفر إطار الإدارة البيئية والاجتماعية ما يلي:

- وصف المشروع (القسم 2)
- نظرة عامة على الإطار القانوني والتنظيمي (القسم 3)
- نظرة عامة على أنشطة المشروع والمخاطر الاجتماعية والبيئية الرئيسية (القسم 4)
- إجراءات الفحص والتقييم والإدارة (القسم 5)
- الترتيبات المؤسسية وبناء القدرات (القسم 6)
- إشراك أصحاب المصلحة والإفصاح عن المعلومات (القسم 7)
- آلية التظلم (القسم 8)
- المراقبة وإعداد التقارير والتقييم (القسم 9)

2. وصف المشروع

بتمويل ودعم من المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي، يتمثل الهدف الإنمائي للمشروع في تعزيز إدارة معلومات مصايد الأسماك الإقليمية وتحسين القدرة على الإنتاج المستدام والفرص الاقتصادية للمستفيدين عبر سلسلة قيمة مصايد الأسماك في اليمن.
تم اقتراح مشروع SFISH كتمويل لمشروع استثماري (IPF) مع خيار الموارد الإضافية والبلدان بناءً على الطلب والاستعداد. سيشمل المشروع استثمارات السلع والأعمال والخدمات للاستثمارات المادية وتكاليف التشغيل والمساعدة الفنية. وستتم معظم الاستثمارات المادية على المستوى الوطني، بينما سيتم تنفيذ المساعدة التقنية على المستويين الوطني والإقليمي.

سيحقق المشروع نظرية التغيير من خلال نهج متكامل يجمع بين: (1) دعم تعزيز القدرات المؤسسية وأنظمة البيانات لـ PERSGA على المستوى الإقليمي، وزارة الزراعة والري والثروة السمكية MAIFW في اليمن، (2) الاستثمار في البنية التحتية المتعلقة بإنتاج الأسماك ومعالجتها والتبريد والتسويق في البلدان المشاركة لضمان تنقل المعاقين وكفاءة الطاقة المتعلقة بالبنية التحتية ؛ (3) دعم المستفيدين (اللاجئين والمجتمعات المضيفة) (المشاريع الصغيرة والأصغر للصيادين) في اليمن من حيث التدريب وتنمية القدرات المتعلقة بممارسات الصيد المستدامة وتحسين الوصول إلى التمويل من أجل الوصول إلى المدخلات الهامة ورفع مستوى الحرف اليدوية والصيد. التروس. (4) طريقة تصميم مرنة، والتي سوف (أ) تتكيف مع الاحتياجات المتغيرة الناتجة عن الصراع المستمر في اليمن والمخاطر الأخرى في المنطقة، (ب) يتضمن ردود الفعل من مشاركة أصحاب المصلحة، و (ج) تخلق فرصًا دول أخرى في المنطقة للمشاركة في المستقبل. (5) تحد من تعرض قطاع مصايد الأسماك لتأثيرات تغير المناخ. كما يعزز المشروع تحسين الحوكمة والقدرة المؤسسية لتحقيق النمو المستدام لقطاع مصايد الأسماك والتكامل الإقليمي. يأخذ في الاعتبار الافتراضات التالية التي تعتبر خارجية بالنسبة للمشروع: (1) الأمن في المنطقة والبلدان لن يتدهور ؛ (2) يمكن للبلدان والوكالات المنفذة الوصول إلى المدخلات اللازمة لأنشطة المشروع ؛ (3) الحكومات والمجتمعات المحلية تدعم المشروع؛ و (4) تخفيف قيود كوفيد -19.

سيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإدارة المكون 2 المتعلق بالاستثمارات في اليمن والمكون الفرعي 3.2

1. **المكون 1: تعزيز التعاون الإقليمي في إدارة مصايد الأسماك البحرية وتربية الأحياء المائية في منطقة RSGA (حوالي 3.5 مليون دولار أمريكي)**، ويهدف هذا المكون إلى تعزيز واستدامة التعاون الإقليمي من خلال زيادة تطوير مركز بيانات PERSGA للرصد والتقييم وإدارة المعرفة. والمشاركة لدعم الإدارة المبنية على العلم لمصايد الأسماك في RSGA، وتطوير منصة إقليمية لتنسيق السياسات والتشريعات وخطط الإدارة والتدابير المسؤولة الخاصة بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية واستخدام نهج النظم الإيكولوجية، ودعم بناء القدرات على المستوى الإقليمي وبرنامج المساعدة التقنية بشأن إدارة الموارد البحرية الحية التي تستجيب لكل من التغيرات التي يسببها الإنسان والمناخ بما في ذلك التدريب، وتقديم المبادئ التوجيهية التقنية، ودعم تطوير السياسات والتشريعات وخطط الإدارة والإنجاز والتصديق والتنفيذ الاتفاقيات وخطط العمل والبروتوكولات الإقليمية ذات الصلة.

2. **المكون 2: تحسين الفرص الاقتصادية والأمن الغذائي والإدارة الفعالة للإنتاج السمكي في اليمن (حوالي 35.80 مليون دولار أمريكي).** يتضمن هذا المكون مكونين فرعيين[1].

المكون الفرعي 2.1. تحسين مرونة سلسلة قيمة مصايد الأسماك من أجل سبل العيش المستدامة (حوالي 35.7 مليون دولار أمريكي). يهدف هذا المكون الفرعي في المقام الأول إلى دعم الإجراءات الرامية إلى تحسين إنتاج مصايد الأسماك وجودتها عن طريق الحد من خسائر ما بعد الحصاد وتحسين المرونة المناخية والوصول إلى الأسواق، وبالتالي المساهمة في استعادة سبل العيش ذات الصلة بقطاع مصايد الأسماك وخلق الفرص الاقتصادية من خلال تقديم المساعدة الفنية والسلع، الأعمال والخدمات وتكاليف التشغيل. .....

.... تحسين الفرص الاقتصادية، سوف يساهم هذا المكون الفرعي في أجندة الأمن الغذائي من خلال زيادة دخل الأسرة للمستفيدين من أجل شراء المواد الغذائية. ومن خلال تحسين الوصول إلى المدخلات (مثل الثلج، وتكنولوجيا البحث عن الأسماك) لصيد الأسماك، والبنية التحتية والدعم اللوجستي (مثلا، تجديد مواقع الإنزال المتضررة، وتحسين التخزين والحفظ، وتحسين مرافق المعالجة) والوصول إلى السوق، فهذا المكون الفرعي يهدف إلى تعزيز توافر المنتجات السمكية وتحسين جودتها للاستهلاك المحلي والتصدير. رفع الوعي بالفوائد الغذائية للأسماك و / أو التوجيه بشأن الاستخدام بما في ذلك تنويع الأنظمة الغذائية، ويهدف هذا المكون الفرعي أيضًا إلى تعزيز الطلب المحلي واستهلاك المنتجات السمكية. سيقوم المكون الفرعي بتطوير البنية التحتية الرئيسية بما في ذلك تحسين مواقع الإنزال والمزادات، وسلسلة التبريد، وتعزيز التفاعل والشبكات بين الصيادين، ومعالجات الأسماك الصغيرة والصغيرة، وتجار الجملة، وتجار التجزئة لتحسين الوصول إلى الأسواق في المناطق الساحلية المستهدفة. وسيدعم أيضًا تطوير وتعزيز نظام إدارة المعلومات الرقمية لتوفير معلومات التسعير في الوقت الفعلي في الأسواق المختلفة للمنتجات السمكية ولإرسال الإنذارات المبكرة بالطقس إلى الصيادين ومجتمعات الصيد لتحسين مقاومة المناخ في المجتمعات الساحلية. كما سيسهل هذا المكون الفرعي الشراكة مع جمعيات وغرف الأعمال ذات الصلة في تصميم برامج التدريب وتنمية القدرات المرتبطة بالسوق للصيادين والشركات الصغيرة والأصغر (مع التركيز على الأعمال التي تقودها النساء) في قطاع مصايد الأسماك لتعزيز فرصهم الاقتصادية.

اختيار المناطق المستهدفة: سيتم تنفيذ المشروع في المناطق الساحلية التي تعتبر من أولويات الأمن الغذائي الإنساني / أعمال مصايد الأسماك على النحو التالي:

- IPC، المرحلة 4، المحافظات / المناطق / النواحي - أولوية عالية ؛ IPC محافظات المرحلة الثالثة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي - الأولوية (يرجى ملاحظة أنه بالنسبة لأنواع معينة من الأنشطة، مثل المساعدة الغذائية الطارئة، يكون الهدف هو جميع السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد سواء في المرحلة الرابعة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي أو المرحلة الثالثة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي في المحافظات / المناطق / المناطق الفرعية)
- المحافظات / المناطق / النواحي التي بها عدد كبير من النازحين داخليًا.
- المديريات التي بها عدد قليل من الشركاء العاملين أو الحاليين و / أو المناطق التي لم تتم تلبية الاحتياجات / فجوات الاستجابة في تدخلات الإنتاج السمكي المستدام.
- المحافظات / المديريات / النواحي التي تلبي معايير الضعف الأخرى على النحو المحدد من قبل السلطات أو المجتمع أو أصحاب المصلحة المعنيين.
- المحافظات / المديريات التي يسهل الوصول إليها. يجب الوصول إليها بدون مخاوف أمنية من الاشتباكات.
- عدد الصيادين والقوارب وجمعيات الصيادين والتعاونيات.
- عدد مواقع الإنزال وحالة البنية التحتية والاحتياجات.
- القطاع الخاص وإمكانية تطوير سلسلة القيمة والوصول إلى الأسواق بما في ذلك الصادرات.

[1] يجري برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حاليًا تقييمًا ومشاورات مع أصحاب المصلحة الذين سيقدمون مدخلات لتحديد مجالات أخرى مثل المستفيدين والأهداف الأخرى ، والشركاء المنفذين للأنشطة المختلفة ، ونطاق المنح الصغيرة والدعوة لتقديم مقترحات ، وما إلى ذلك.

- بالنسبة لتمويل المشروع المقترحة في إطار المكونين الفرعيين 2.1 و 2.2، فهو يعتمد تحليل استهداف المحافظات على أساس كثافة الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الذين يطبقون مناطق مؤشر سوء التغذية في التصنيف المتكامل للأمن الغذائي (IPC)[2] المصنفة على أنها إما المرحلة 3، المرحلة 4، والأشخاص الذين هم في حاجة ماسة (PIN) لمراحل مؤشر سوء التغذية 3،4 و 5 (عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في المحافظة / المديرية وحصتهم من إجمالي السكان في نفس المنطقة) ؛ مؤشر الشدة الذي يتكون من مؤشر الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في المراحل 3،4 و 5 (عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في المحافظة / المديرية ونصيبهم من إجمالي عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي) مع أخذ متوسط كليهما في الاعتبار. بالنسبة لمؤشر سوء التغذية PIN الذي يتكون من مستوى وكثافة السكان الذين هم بحاجة ماسة للمساعدة. وفي داخل الحكومة / المناطق المستهدفة (السكان الذين هم في حاجة ماسة للمساعدة في المحافظة / المديرية ونصيبهم من إجمالي السكان في نفس المنطقة)، ومؤشر الخطورة الذي يتكون من مؤشر (عدد الأشخاص الذين هم بحاجة ماسة للمساعدة في المنطقة). المحافظة / المديرية ونصيبهم من إجمالي السكان المحتاجين للمساعدة بشكل عاجل) مع الأخذ في الاعتبار متوسط كل من الشدة والكثافة. بالإضافة إلى ذلك، تم تضمين معايير أخرى أيضًا في التحليل، بما في ذلك إمكانية الوصول، وعدد مجتمعات مصايد الأسماك ومواقع الإنزال، وتوافر القطاع الخاص / تطوير سلسلة القيمة، إلخ.
- المحافظات الساحلية اليمنية تشمل كل من حجة وتعز والحديدة وعدن ولحج وأبين وشبوة وحضرموت وسقطرى والمهرة. ومع تطبيق مخاطر الأمن وإمكانية الوصول، تم استبعاد محافظات حجة والحديدة وأبين لأن المشروع لا يتم تنفيذه في ظروف الطوارئ. والقطاع الخاص بما في ذلك مشغلي المصانع والشركات، يعتبر محدود في أبين وسقطرى. بالإضافة إلى ذلك، فإن ربط ونقل استثمارات القطاع الخاص إلى القطاع الخاص يتطلب وضع سياسي قوي وأن يكون في أعلى مستوى ممكن للحكومة وتنسيق قوي للشريك المنفذ مع الوزارات والهيئات الحكومية الرئيسية الأخرى المسؤولة عن تنمية القطاع الخاص وترويج الصادرات. سيعيق التنفيذ بالكامل. مراجعة IPC بشأن كثافة أمن الغذاء (فئات 3 و 4)، وشدة التغذية وكذلك التأثير على إمكانات الإنتاجية (عدد مجتمعات مصايد الأسماك ومواقع الإنزال، وتوافر القطاع الخاص / تطوير سلسلة القيمة) يوصى بالتضييق في استهداف محافظات عدن وحضرموت وشبوة والمهرة. ومع ذلك، فقد أوصى أيضًا بإدراج لحج حيث تكون لجان المصايد قريبة جدًا من عدن بالإضافة إلى تضمين مناطق شبوة مع حضرموت، والتي يمكن ربطها بتمرين التجميع الذي يربط مع تدخلات برنامج FSSRP في هذه المحافظات. وفيما يلي الجوانب الرئيسية المتعلقة بالمحافظات المختارة:
- محافظتا عدن وتعز (ولحج): تقع محافظة عدن على ساحل البحر الأحمر ومنطقة خليج عدن، بينما تقع محافظتا تعز ولحج في مناطق الساحل الغربي، وهذه المناطق مشمولة بسبب احتياجها الأشد عبر المنطقة. قطاعات متعددة. بالإضافة إلى ذلك، يوجد عدد كبير من التعاونيات السمكية والجمعيات ووكلاء المصدرين لمصايد الأسماك. علاوة على ذلك، تتمتع هذه المناطق بتنوع بيولوجي ساحلي وبحري فريد، وقيمها الاقتصادية والتاريخية والاجتماعية، مثل مضيق باب المندب، والبريقة، وخور عميرة، ورأس العارة، إلخ.
- محافظتا حضرموت والمهرة (وشبوة): هذه المناطق لديها أشد الاحتياجات في قطاعات متعددة، وتتركز معظم تعاونيات / جمعيات الصيادين والقطاع الخاص في هذه المناطق. إن شبوة مستهدفة في إطار برنامج FSRRP، وهذا من شأنه أن يخلق تآزرًا بين تدخلات البنك الدولي المختلفة.

(أ) دعم المنح المعيشية الصغيرة لأسر الصيادين والمشاريع الصغرى والأصغر العاملة في سلسلة قيمة صيد الأسماك في أنشطة مثل استعادة إنتاج مصايد الأسماك الحرفية، وإصلاح القوارب والمحركات، وتطوير مرافق تخزين أفضل على متن القوارب لصيد طازج، والحد من خسائر ما بعد الحصاد، وشراء تقنيات الصيد الحديثة (مثل وحدات الملاحة بنظام تحديد المواقع العالمي (GPS) وأجهزة البحث عن الأسماك)، وتوفير سترات النجاة (لزيادة السلامة في البحر للصيادين المستهدفين)، ومعالجة الأسماك وتعبئتها وحفظها وتسويقها. وسيتم تقديم الدعم فقط لأنشطة الصيد التي لا تسهم في ممارسات الصيد المدمرة والصيد غير المشروع وصيد الأنواع المحمية. سيستهدف هذا النشاط 9000 مستفيد مباشر و 52000 مستفيد غير مباشر. وستتم قيادة هذا النشاط من قبل الشريك المنفذ و خدمة ترويج المشروعات الصغيرة والأصغر (SMEP).

(ب) **فرص ريادة الأعمال وتنمية الأعمال التجارية للنساء** في سلسلة القيمة السمكية التي تهدف إلى استعادة أو تأسيس سبل عيشهن وتطوير وتعزيز مشاريعهن الخاصة لا سيما في مجال تجهيز الأسماك وتعبئتها وتسويقها لتحسين موارد الدخل وسبل العيش وتعظيم منافعها ضمن سلسلة القيمة. سيحدد هذا النشاط بشكل استشاري فرص ريادة الأعمال المقبولة اجتماعيًا للإناث في المناطق المستهدفة للمشروع ولديه تدابير لمعالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي المحتمل المرتبط بمشاركة النساء في قطاع يهيمن عليه الذكور. سيستهدف هذا النشاط 4000 امرأة. سيقود هذا النشاط الشريك المنفذ SMEP مع التدريب المقدم من خلال مراكز التدريب والتعليم المهني الفني (TVET). ستشارك أيضًا جمعيات وغرف الأعمال ذات الصلة على المستويين المحلي والوطني في تطوير وتقديم وحدات التدريب وتنمية القدرات وإنشاء أعمال لشبكات الأعمال للوصول إلى الأسواق، وتحسين جودة المنتجات السمكية وقيمتها، وتبادل المعلومات حول الصيد ذو الممارسات الجيدة، والوصول إلى المدخلات ذات الصلة، وتسعير المنتجات السمكية في الأسواق المختلفة، وإقامة روابط تجارية بين هذه الشركات الصغيرة والمتوسطة وتجار الجملة وتجار التجزئة الأكبر. أعرب القطاع الخاص، بما في ذلك مصدرو الأسماك، عن اهتمامهم بالمشاركة في المشروع في هذه الجوانب حيث يستفيدون من الأسماك المنتجة بشكل مستدام ويضمنون جودة الأسماك الضرورية للتصدير.

(ج) **استعادة الأصول السمكية الرئيسية (البنية التحتية والتكنولوجيات)** وتطويرها، بما في ذلك تحسين مواقع الإنزال، وتوفير مرافق التخزين المبردة الثابتة والمتنقلة، واستخدام التكنولوجيات النظيفة مثل الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح لإنتاج الثلج وتوليد الطاقة لمرافق التخزين البارد، ونظام

[2] مؤشر انعدام الأمن الغذائي مأخوذ من منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) -IPC ؛ ومؤشر السكان في الاحتياجات مأخوذ من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA).

المعلومات الرقمية عن الأسعار في الأسواق المختلفة والقدرة على إرسال الإنذارات المبكرة بالطقس إلى مجتمعات الصيد. سيضمن هذا النشاط فرصًا للمستفيدين للمشاركة في الأعمال المدنية التي من شأنها أن توفر لهم دخلًا إضافيًا قصير الأجل. ستكون تصميمات البنية التحتية مقاومة للمناخ خاصة من الفيضانات المحتملة والفيضانات وتراكم الرمال ولديها تجهيزات للمستفيدين ذوي القدرات المختلفة للوصول إليها. كما ستضمن المرافق الصحية التي تراعي الفوارق بين الجنسين وأنظمة إدارة النفايات الصلبة والسائلة على مستوى المنشأة. وسيؤدي هذا النشاط إلى تطوير 10 مرافق متكاملة على الأقل وسيفيد 10000 صياد و 1400 بائع بالمزاد والتجار والمشترين بشكل مباشر و 69000 مستفيد غير مباشر. سيقود هذا النشاط الشريك المنفذ و مشروع الأشغال العامة (PWP). ستقوم الهيئة العامة للصيد (GAF) باستضافة وصيانة نظام المعلومات الرقمية. سيقوم النظام بـ: (1) توفير معلومات التسعير في الأسواق المختلفة للصيادين وغيرهم من الفاعلين الاقتصاديين على طول سلسلة القيمة لتحسين الوصول إلى المعلومات لجميع الفاعلين الاقتصاديين في قطاع مصايد الأسماك ؛ (2) إرسال تحذيرات مبكرة عن الطقس إلى الصيادين ومجتمعات الصيد لتحسين مقاومة المناخ في المجتمعات الساحلية.

(د) بناء القدرات والتدريب. سيشمل ذلك ثلاثة أنشطة فرعية وسيستهدف الرجال والنساء على حدٍ سواء:

(i) **بناء قدرات جمعيات وتعاونيات مصايد الأسماك من أجل تحسين الخدمات.** سيوفر هذا النشاط الدعم الفني والمالي لتحسين تقديم الخدمات والإدارة لعدد مختار من جمعيات وتعاونيات مصايد الأسماك في المحافظات المستهدفة بالمشروع. وسيشمل التدريب إدارة جمعيات مصايد الأسماك / التعاونية، والإنتاج المستدام لمصايد الأسماك الطبيعية، وتجهيز الأسماك وتخزينها بما في ذلك إدارة خسائر ما بعد الحصاد، والتسويق، وإمدادات المعدات والخدمات، والائتمان والخطط المالية، والخدمات الاجتماعية، وإدارة مناطق الصيد و الحصص. وسيقوم بالتدريب مراكز التعليم والتدريب التقني والمهني ولكنه سيشمل أيضًا خبراء مصايد الأسماك من الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص (مثل المؤسسات المالية ومصدري الأسماك، إلخ). سيستهدف هذا 175 شخصًا.

(ii) تدريب الصيادين وغيرهم من أعضاء المجتمعات الساحلية ذات الصلة على ممارسات الصيد المستدامة والجوانب المرتبطة. وسيعزز هذا النشاط معرفة الصيادين بالآثار طويلة المدى لتغير المناخ وما يرتبط به من تعديل محتمل لمعيشتهم، وممارسات الصيد المستدامة حتى يتمكن النظام البيئي البحري من تحمل الصدمات المتعلقة بالمناخ، واستخدام التقنيات المتقدمة (مثل GPS)، وصيانة القوارب والمعدات، مناولة ومراقبة جودة الصيد الطازج، والحفاظ على الموائل المهمة للحفاظ على تنوع الأسماك ومناطق تكاثر الأسماك، والتدريب على أنشطة المنبع والمصب لسلسلة قيمة مصايد الأسماك، مثل صيانة شباك الصيد، وتنظيف ومعالجة ومناولة المنتجات السمكية باستخدام التدابير الصحية والصحية المناسبة، والطرق المناسبة لتجفيف الأسماك وتعبئتها. وسيستهدف هذا التدريب 14000 مستفيد. ستشارك جمعيات وغرف الأعمال ذات الصلة على المستويين المحلي والوطني في تطوير وتقديم بعض التدريبات المتعلقة بممارسات الصيد المستدامة، والحفاظ على النظافة والجوانب الصحية لمناولة المنتجات السمكية ومعالجتها وتعبئتها لتعظيم قيمها السوقية. كما ذكر أعلاه، أعربت جمعية مصدري الأسماك اليمنية عن اهتمامها بالشراكة مع المشروع في هذه الجوانب حيث تتأثر صادراتهم بالعديد من هذه العوامل المتعلقة بممارسات الصيد المستدامة والحفاظ على جودة المصيد.

(iii) **خلق الوعي بالفوائد الغذائية للأسماك وإرشادات حول استخدام الأسماك كمصدر رئيسي للبروتين.** سيدعم هذا النشاط تطوير مواد خلق الوعي والقيام بحملات توعية تستهدف 87500 مشارك في سلسلة قيمة مصايد الأسماك و 500000 شخص إضافي مستهدف من خلال زيادة الوعي من خلال مختلف وسائل الإعلام البعيدة مثل الراديو ووسائل التواصل الاجتماعي.

المكون الفرعي 2.2. تم تطوير نظم الحوكمة والمعرفة من أجل الإدارة الفعالة لمصايد الأسماك والقدرة على التكيف مع المناخ (حوالي 0.34 مليون دولار أمريكي). يهدف هذا المكون الفرعي إلى تطوير أنظمة الحكم المحلي والمعرفة لإدارة مصايد الأسماك بشكل فعال وضمان المرونة المناخية التي تتوافق مع استراتيجية قطاع مصايد الأسماك في اليمن وستساهم في تنفيذ البروتوكول المتعلق بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في RSGA. سيقدم المساعدة الفنية والسلع والخدمات وتكاليف التشغيل في إنشاء وتحسين الأنظمة المحلية وقدرات السلطات المحلية، جمعيات وتعاونيات مصايد الأسماك وغيرها من المجموعات المجتمعية التي لها دور في إدارة مصايد الأسماك وخلق شراكات مع القطاع الخاص. وسيرتبط هذا المكون الفرعي ارتباطًا وثيقًا بنظام إدارة معلومات مصايد الأسماك على مستوى RSGA في إطار المكون 1 وبناء القدرات ذات الصلة. من المتوقع أن يشارك 270 موظفًا من التعاونيات والجمعيات والسلطات المحلية والهيئة العامة لمصايد الأسماك في عملية تخطيط إدارة مصايد الأسماك، و 20 موظفًا من الهيئة العامة للمصايد GAF فيما يتعلق بجمع البيانات، و 30 موظفًا من التعاونيات في الخدمات الإرشادية و سيشارك 90 موظف من التعاونيات والجمعيات في بناء القدرات ذات الصلة بشكل مباشر. سوف يدعم هذا المكون الفرعي:

(أ) تشكيل لجان إدارة مصايد الأسماك محلية بقيادة الهيئة العامة للمصايد والتي تكمل تنفيذ استراتيجيات وأنظمة المصايد المتعلقة بإدارة مصايد الأسماك والموارد البحرية الأخرى. ستعمل لجان الحوكمة المحلية هذه كمنصات تنسيقية واستشارية لأصحاب المصلحة (بما في ذلك ممثلين من سلطات مصايد الأسماك والصيادين وغيرهم من المشاركين في سلسلة القيمة والأوساط الأكاديمية وغرف وجمعيات الأعمال) وستراقب الالتزام بالمبادئ الرئيسية المهمة للإدارة الفعالة من مصايد الأسماك مثل تنظيم جمعيات وتعاونيات مصايد الأسماك لتقديم خدمات عادلة لأعضائها، وممارسات الصيد المسؤولة وإدارة المصايد المجتمعية. سيتم تحديد عضوية الممثلين في اللجنة ومبادئ الإدارة الرئيسية من خلال عملية مشاركة المواطنين وسيتم تضمينها في دليل عمليات المشروع.

(ب) وضع طرق لجمع البيانات والإبلاغ المنتظم عن مصايد الأسماك في ظل قدرات محدودة. سيكون الجمع المنتظم لبيانات مصايد الأسماك مهمًا لاتخاذ قرارات الحكم على المستوى المحلي وأيضًا للمساهمة في إعداد التقارير الإقليمية. نظرًا لمحدودية القدرات والوصول، فإن استخدام مؤشرات بيانات مصايد الأسماك المبسطة سيساعد في تقييم التحديات التي تؤثر على القطاع والوضع البديل للأرصدة السمكية. وسيتم تدريب أفراد المجتمع على جمع البيانات وتعويضهم مما يساهم في زيادة دخلهم مستقبلاً.

(ج) دراسة عن تنويع قطاع مصايد الأسماك وتطوير نموذج أعمال. سيعالج تنويع قطاع مصايد الأسماك تحديات مثل الاستغلال المفرط لمصايد الأسماك، والقيود الحالية على الوصول إلى مناطق الصيد بسبب ارتفاع مخاطر الصراع والقرصنة والاستجابة للصدمات المناخية. وسيجري المشروع دراسة لتقييم الجهود السابقة والفرص والجدوى والمدخلات اللازمة لتنويع القطاع وتطوير نموذج أعمال للاستثمارات متوسطة إلى طويلة الأجل. وستسهم نتائج الدراسة أيضًا في خطة إدارة مصايد الأسماك.

(هـ) وضع خطط لإدارة مصايد الأسماك على المستوى المحلي تستجيب للاحتياجات قصيرة الأجل للقطاع والمستفيدين في ظل السياق الإنساني الحالي ولتطوير احتياجات القطاع على المدى المتوسط والطويل. ستضمن خطط الإدارة هذه أيضًا استخدام الموارد الشحيحة لقطاع مصايد الأسماك بشكل أفضل واستهدافها للحد من التداخل المحتمل للتدخلات والاستثمارات وخلق التكامل. وسيستخدم دليل تقييم مخزون مصايد الأسماك الذي أجرته منظمة الأغذية والزراعة والدراسات الأخرى ذات الصلة التي أجريت مؤخرًا بما في ذلك دراسات سلسلة قيمة مصايد الأسماك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) والتشخيص القطاعي من قبل منظمة الأغذية والزراعة والاستثمارات الجارية والمخطط لها مؤخرًا من مختلف شركاء التنمية. سيدعم المشروع تطوير وتجريب خطتين إداريتين وسيضمن أنهما مطلعتان على المناخ. وسيتم تطويره باستخدام مناهج تشاركية، ولا سيما استشارة الوزارات والإدارات التنفيذية ذات الصلة، وشركاء التنمية، والأوساط الأكاديمية ومراكز الفكر، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، وغرف وجمعيات القطاع الخاص، والاستفادة من لجان حوكمة مصايد الأسماك المحلية التي ستقوم بذلك. مراقبة تنفيذ الخطة، وتنسيق الدعم لتطوير قطاع مصايد الأسماك بشكل فعّال في المناطق المستهدفة، وإجراء التحديثات للاستجابة للظروف والاحتياجات المتغيرة وتبادل المعرفة.

3. المكون 3. إدارة المشروع، والرصد والتقييم وإعداد التقارير (حوالي 3.64 مليون دولار أمريكي). سيشمل هذا مكونين فرعيين:

المكون الفرعي 3.1. إدارة المشروع ومراقبته وتقييمه وإعداد التقارير من قبل الهيئة (حوالي 0.35 دولار أمريكي). يشتمل هذا المكون الفرعي على المساعدة الفنية والتدريب وتكاليف التشغيل والسلع لـ PERSGA لإدارة المكون الإقليمي الذي يضمن المعايير الفنية والائتمانية والبيئية والاجتماعية. وسيشمل ذلك أيضًا تنفيذ أنشطة الاتصال الجارية لزيادة الوعي ببرنامج SFISH والتقدم المحرز في التنفيذ، وسيضمن المشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة على مستوى RSGA وتطوير والحفاظ على آلية التظلم (GM). وستقوم الهيئة أيضا بالتنسيق الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لضمان التنفيذ المشترك لجمع بيانات المصايد وإعداد التقارير وبناء القدرات ذات الصلة على المستوى القطري. كما ستدعم تنفيذ أنشطة الاتصال الجارية لزيادة الوعي بالبرنامج والتقدم المحرز في تنفيذه.

المكون الفرعي 3.2. إدارة المشروع، والرصد والتقييم والإبلاغ من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (حوالي 29،3 دولار أمريكي). يشمل هذا المكون المساعدة الفنية والتدريب وتكاليف التشغيل والسلع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل التنفيذ الوطني لمكون اليمن بما يضمن المعايير الفنية والائتمانية والبيئية والاجتماعية. وسيشمل ذلك أيضًا تنفيذ أنشطة الاتصال المستمرة لزيادة الوعي بالمشروع والتقدم المحرز في التنفيذ ولضمان المشاركة الفعالة للمواطنين. سيعمل هذا المكون الفرعي على تطوير وتنفيذ وإدارة مراقبة وتقييم الاستثمارات على المستوى القطري، وتبادل المعلومات والنتائج في جميع أنحاء المنطقة. كما سيدعم تنفيذ أنشطة الاتصال الجارية لزيادة الوعي بالبرنامج والتقدم المحرز في تنفيذه. سيمول هذا المكون أيضًا إنشاء نظام للرصد والتقييم (E&M) ونظام معلومات الإدارة (MIS)، وآلية مراقبة طرف ثالث (TPM) وإنشاء والابقاء على آلية التظلم GM. ومن المتوقع تعزيز الرصد والتقييم باستخدام مبادرة التمكين الجغرافي للرصد والإشراف (GEMS)[3] لجمع البيانات في وقتها الفعلي والإبلاغ عنها وإدخالها في أنظمة E&M و MIS ومن خلال إجراء تقييم إضافي صارم للأثر لتقييم مدى الملاءمة و تأثير تدخلات المشروع.

سيقوم المشروع عبر جميع المكونات بدمج الوعي بفيروس كوفيد -19 والتدابير الوقائية في الأحداث التدريبية وحملات التوعية المخطط لها للمستفيدين، بالإضافة إلى توفير المواد الاستهلاكية الضرورية مثل الأقنعة ومعقمات اليدين. ستتبع أنشطة رفع مستوى الوعي والتدريب التدابير الاحترازية الموضحة في بروتوكولات ورشة العمل / التدريب والمبادئ التوجيهية الوطنية بما في ذلك الإنفاذ والحفاظ على التباعد الاجتماعي أثناء تنفيذ أنشطة المشروع. وسيتم إجراء الأنشطة التي تتطلب وجود المستفيدين من المشروع مثل الاستشارات والتدريب وما إلى ذلك في مواقع وأوقات مناسبة لكل من الرجال والنساء.

[3] تمكّن طريقة GEMS فرق المشروع من استخدام أدوات مفتوحة المصدر للتجميع الميداني للبيانات الرقمية المنظمة التي تغذي تلقائيًا نظام الرصد والتقييم المركزي ونظام المعلومات الإدارية (MIS). سيسمح نظام GEMS أيضًا بإنشاء منصة رقمية للإشراف عن بعد ، والرصد البيني والاجتماعي في الوقت الفعلي ، ورسم خرائط المحفظة للتنسيق مع العمليات الأخرى ذات الصلة في المنطقة.

2.1 وصف الظروف البيئية والاجتماعية الاقتصادية الأساسية

يمتلك الشريط الساحلي للجمهورية اليمنية البالغ طوله 2.200 كم، عدد الخلجان الطبيعية والأخاديد البحرية. يبلغ طول الخط الساحلي لخليج عدن 1550 كم من باب المندب، المضائق الضيقة التي تفصل شبه الجزيرة الجنوبية الغربية للبلاد عن القارة الأفريقية إلى الحدود مع عمان في الشرق. ويمتد ساحل البحر الأحمر على بعد 650 كم شمالاً من باب المندب إلى الحدود مع المملكة العربية السعودية. ويقع أرخبيل سقطرى قبالة طرف القرن الإفريقي الشرقي، ويبلغ طول الشريط الساحلي 320 كيلومترًا. أقرب جيران اليمن هم عمان في الشرق والصومال وجيبوتي عبر خليج عدن وإريتريا عبر البحر الأحمر والمملكة العربية السعودية في الشمال.

يهيمن نظام الرياح الموسمية في المحيط الهندي على خليج عدن. تهب الرياح من الشرق إلى الشمال الشرقي خلال موسم الرياح الموسمية الشمالية الشرقية من أكتوبر إلى أبريل ومن الجنوب الغربي خلال الرياح الموسمية الجنوبية الغربية من مايو إلى سبتمبر. أقوى الرياح والتيارات المائية المصاحبة تحدث في يوليو / أغسطس. خلال الرياح الموسمية الجنوبية الغربية، يحفز تدفق مياه المحيط إلى أعلى الإنتاج الأولي للعوالق النباتية (ويؤدي في النهاية إلى زيادة وفرة الأسماك السطحية. يعتبر الجزء الشمالي الشرقي من الخليج والمنطقة الواقعة جنوب سقطرى من أكثر المناطق البحرية إنتاجية في العالم، مع مستويات إنتاجية مماثلة لتلك الموجودة قبالة سواحل بيرو وغرب إفريقيا. البحر الأحمر، وهو جسم مائي شبه مغلق، يغطي مساحة تبلغ حوالي 440.000 كيلومتر مربع ويتميز بارتفاع درجات حرارة وملوحة عالية لمياهه. لا توجد تدفقات كبيرة من الأنهار، كما أن المياه المفقودة من خلال التبخر تفوق بكثير هطول الأمطار. يتم تعويض فقدان المياه بالتبخر من خلال التدفق من خليج عدن عبر مضيق باب المندب. الإنتاجية الأولية منخفضة نسبيًا بسبب ضعف دوران السطح في غياب أنظمة الرياح القوية. تبلغ الإنتاجية أعظمها في الجنوب حيث يتم تحفيزها من خلال تدفق مياه المحيط الهندي الغنية بالمغذيات من الخليج. من السمات المهمة للجزء الجنوبي من البحر الأحمر وجود العديد من الجزر الصغيرة والشعاب المرجانية بأنواعها المختلفة والتي تمتد بعيدًا في البحر.

يعتبر قطاع الثروة السمكية من أكثر القطاعات الاقتصادية الواعدة التي تدر دخلاً أساسياً للصيادين. ومع ذلك، تواجه الموارد السمكية الاستغلال المفرط والصيد الجائر من قبل أساطيل الصيد الصناعية الدولية. تقع اليمن على البحر الأحمر وبحر العرب (بما في ذلك خليج عدن) والمحيط الهندي، وهي مناطق جديرة بالملاحظة توفّر الأسماك التي تشكل عنصرًا مهمًا في النظام الغذائي لسكان المناطق الساحلية ومعيشتهم. الثروة السمكية هي مورد طبيعي رئيسي متجدد في اليمن وكذلك مصدر وطني أساسي للدخل. قبل النزاع، كان أكثر من 350 نوعًا من الأسماك والحياة البحرية الأخرى في المياه الإقليمية مما جعل اليمن دولة رئيسية منتجة للأسماك في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[4]. علاوة على ذلك، تدعم مجموعة متنوعة من النظم البيئية مثل الشعاب المرجانية وأشجار المنغروف حوالي 65 نوعًا مهمًا تجاريًا بما في ذلك اللافقاريات (الجمبري، والكركند، والحبار، وخيار البحر)، والأنواع البحرية (التونة ذات الزعانف الصفراء وطويلة الذيل، وسمك الملك، وسمك الملكة، والماكريل الهندي، سردين الزيت الهندي) وأنواع القاع (الوقار، الأباطرة، الرافعات، الدنيس)[5]. بلغ إجمالي صيد الأسماك حوالي 160 ألف طن في عام 2015، ويرتبط معظمها بالصيد الحرفي. على الرغم من عدم توفر تقييمات المخزون، تشير الاستراتيجية الوطنية لمصايد الأسماك (2012-2025) إلى أن مصايد الأسماك في البلاد معرضة لخطر النضوب، بسبب الافتقار إلى الإدارة المناسبة لتثبيت المخزونات القيمة خاصة في المناطق الساحلية.

طبق مشروع SFISH معايير الضعف والاستهداف FSAC، مع إعطاء الأولوية للفئات السكانية الضعيفة بناءً على الخصائص الأسرية والاجتماعية والاقتصادية ويأخذ في الاعتبار المواقف المختلفة للنساء والرجال والفتيات والفتيان في مختلف مجموعات السكان / المجتمعات المستهدفة.

عالج مشروع SFISH المناطق المتضررة التي تم تحديدها من خلال العديد من تقييمات الاحتياجات الجارية والمكتملة التي أجرتها المجموعات الإنسانية، مثل تصنيفات مراحل الأمن الغذائي المتكاملة (IPC)، ونظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية في اليمن (HNO) ومجموعات بيانات الشدة المشتركة بين القطاعات، وحالات النازحين على مستوى المديريات، وتتبع مجموعات البيانات، وستكون لها أهداف وأنشطة متماسكة ؛ وستستند إلى التشاور مع السكان المتضررين للمساعدة في بناء قدراتهم المحلية.

المحافظات المختارة: عدن والمهرة وحضرموت وتعز.

- محافظتا عدن وتعز (لحج): تقع محافظة عدن على ساحل البحر الأحمر ومنطقة خليج عدن، بينما تقع محافظات تعز في مناطق الساحل الغربي، وقد تضمنت تلك المناطق نظرًا لاحتياجاتها الأشد عبر قطاعات متعددة. بالإضافة إلى ذلك، تواجد كبير للتعاونيات، والجمعيات، ووكلاء المصدرين. علاوة على ذلك، تتمتع هذه المناطق بالتنوع البيولوجي الساحلي والبحري الفريد، وقيمها الاقتصادية والتاريخية والاجتماعية، مثل مضيق باب المندب والبريقة وخورعميرة ورأس العارة .. إلخ.[6]

[4] Ellaya، M. 2019. الصيد أثناء الحرب؟ أثر الحرب على الثروة السمكية اليمنية. تم النشر بواسطة Fisheries Conflicts: دراسات حالة (appid=1d694c00fecc42759f6605837c386354؟ https://ucsdonline.maps.arcgis.com/apps/MapSeries/index.html)

[5] وزارة الثروة السمكية. 2012. الاستراتيجية الوطنية لمصايد الأسماك (2012-2025).

[6] هذه المناطق مستهدفة من قبل مشروع FSRR.

محافظات حضرموت والمهرة (+ شبوة): هذه المناطق لديها أشد الاحتياجات في قطاعات متعددة، وتتركز معظم جمعيات / جمعيات الصيادين والقطاع الخاص في هذه المناطق. شبوة مستهدفة في إطار برنامج FSRRP، وهذا من شأنه أن يخلق تآزرًا / تجميعًا بين مختلف العناصر الداخلية للبنك الدولي.

3. الإطار القانوني والتنظيمي

إطار الإدارة البيئية والاجتماعية جاهز من أجل:

- الالتزام بالقوانين واللوائح البيئية والاجتماعية الوطنية، وإجراءات تشغيل مشروع الأشغال العامة و SMEPS (بما في ذلك أطر الإدارة البيئية والاجتماعية الخاصة بهم)
- تلبية متطلبات الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي (ESF)، بما في ذلك إرشادات البيئة والصحة والسلامة لمجموعة البنك الدولي، وعلى وجه الخصوص الإرشادات العامة، والمبادئ التوجيهية لمرافق إدارة النفايات، والمبادئ التوجيهية بشأن المياه والصرف الصحي
- تلبية المعايير الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (SES)

3.1 التشريعات والسياسات واللوائح الوطنية

3.1.1 خطة العمل البيئية الوطنية

سنَّت الجمهورية اليمنية (RoY) خطة عمل بيئية وطنية (NEAP) في عام 1995 والتي تم إعدادها بدعم من البنك الدولي. وتحدد خطة العمل البيئية الوطنية NEAP الإجراءات ذات الأولوية التعلقة بالقضايا البيئية الرئيسية مثل موارد المياه وموارد الأرض والموائل الطبيعية وإدارة النفايات.

3.1.2 الإستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي

وتدعو الإستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي إلى "تحقيق نظام بيئي اجتماعي مرن ومنتِج ومستدام بحلول عام 2050". تهدف الاستراتيجية وخطة عملها إلى وقف الخسارة الكلية للتنوع البيولوجي والحفاظ على أنظمة بيئية صحية ومنتجة وعملية بناءً على إنشاء شبكات بيئية متماسكة ومرنة مدعومة بسياسات مُعاد هيكلتها ومجتمعات ومؤسسات محلية مُفوَّضة وممكَّنة بشكل كافٍ للاستخدام المستدام والعادل لرأس المال الطبيعي ذات أهمية لرفاهية الإنسان والازدهار الاقتصادي.

3.1.3 قانون المياه

يخضع مشروع (SFISH) للقوانين واللوائح اليمنية التالية: الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه والبرنامج الاستثماري. قانون المياه رقم 33 الصادر عام 2002 وتعديله عام 2006 بعد إنشاء وزارة المياه والبيئة، وصدر نظامها الداخلي عام 2011 بقرار من مجلس الوزراء.

يعرّف القانون الموارد المائية على أنها أي مياه متوفرة في أراضي الجمهورية ونصيبها من المياه المشتركة المملوكة بشكل مشترك مع الدول المجاورة. وهي تتألف من المياه الجوفية والمياه السطحية ومياه الصرف الصحي بعد التنقية والمياه المالحة بعد التحلية. والهدف الرئيسي للقانون هو تنظيم وتطوير واستدامة وزيادة الكفاءات في استخدام المياه، والحماية من التلوث، والنقل، وإشراك المستفيدين من منشآت المياه في الإدارة التشاركية والاستثمار والتطوير والتشغيل والصيانة والمحافظة على مختلف مراحل التنمية. تعتبر المياه ملكية عامة في متناول الجميع. تتولى إدارة الموارد المائية الهيئة الوطنية للموارد المائية التي تتولى تقييم الموارد وتصنيف الأحواض والمناطق المائية وإعداد الخطة المائية الوطنية التي تعتبر من مكونات التخطيط الاقتصادي والاجتماعي الوطني. إن أولويات استخدام المياه هي الشرب، والاستخدام المنزلي لها الأولوية المطلقة. ثم في مستوى منخفض من الأولوية، سقي المواشي، والمرافق العامة، والري، والأغراض الصناعية، والحد الأدنى من الاحتياجات البيئية. بالنسبة لهذه الاستخدامات، يجب أن يتم توزيع ونقل المياه وفقًا لوسائل النظافة. سيتم الحفاظ على حقوق المياه القائمة والمكتسبة قبل صدور القانون، إلا في حالات خاصة يتم فيها ضمان تعويض عادل. يجب الحفاظ على الحقوق التقليدية للمياه الخاصة بحصاد مياه الأمطار وتدفق الجريان السطحي الطبيعي فيما يتعلق بالري. الأمر نفسه ينطبق على الحقوق التقليدية في الينابيع الطبيعية والجداول. يعد قانون المياه ولائحته الداخلية إنجازًا ملحوظًا في التشريع اليمني ويوفر تشريعات مهمة للإدارة البيئية لأنشطة مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / (SFISH).

3.1.4 قانون حماية البيئة

قانون حماية البيئة (القانون رقم 1995/26 ؛ قانون حماية البيئة)، الذي تم سنه في عام 1995 في أعقاب خطة العمل البيئية الوطنية، يشكل إطار التشريع البيئي لليمن. ويشمل أحكامًا لحماية البيئة في اليمن، وإصدار التصاريح، وتقييم الأثر البيئي (EIAs). يتم تنفيذ أحكام القانون من خلال اللائحة التنفيذية رقم 000/148.

تم تصميم القانون أيضًا من أجل: (1) دمج الاعتبارات البيئية في خطط التنمية الاقتصادية على جميع مستويات ومراحل التخطيط، (2) حماية البيئة الوطنية من الأنشطة التي تمارس خارج الحدود الوطنية، و ؛ (3) تنفيذ الالتزامات الدولية التي صادقت عليها الجمهورية اليمنية فيما يتعلق بحماية البيئة، ومكافحة التلوث، والحفاظ على الموارد الطبيعية، والقضايا البيئية العالمية مثل استنفاد طبقة الأوزون وتغير المناخ.

هيئة حماية البيئة

أنشأ قانون حماية البيئة مجلس حماية البيئة ومنحه سلطة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية وتحسين جودة البيئة ومنع تلوث البيئة. أنشأ المرسوم 2005/101 الهيئة العامة لحماية البيئة لتحل محل المجلس ويحدد أهدافه ومهامه وإدارته. تشمل الوظائف الموكلة إلى هيئة حماية البيئة ما يلي:

- إعداد وتنفيذ السياسات / الاستراتيجيات / الخطط المناسبة لحماية البيئة
- إجراء المسوحات البيئية
- تقييم المناطق / الموارد / الأنواع المراد حمايتها من خلال التدابير اللازمة للحفاظ على النظام البيئي بما في ذلك النباتات والحيوانات والحياة البرية والبحرية وفقًا للقوانين الحالية ومراقبة تطبيقها
- وضع مقترحات تشريعية لحماية البيئة بالتنسيق مع الجهات الأخرى المعنية
- وضع خطة طوارئ وطنية لمكافحة الكوارث الطبيعية والتلوث البيئي بالتشاور مع الوكالات المعنية بتنفيذ قانون حماية البيئة والقوانين / اللوائح الأخرى ذات الصلة
- مراجعة دراسات تقييم التأثير البيئي لمشاريع القطاع العام / الخاص لمنح الموافقة ومراقبة تنفيذها
- تنسيق البرامج / الأنشطة ذات الصلة مع الوكالات والمنظمات الوطنية والإقليمية والدولية
- التوصية بالقوانين واللوائح والأنظمة اللازمة لحماية البيئة وفقاً للاتفاقيات الإقليمية والدولية الخاصة بحماية البيئة.
- جمع البيانات وتقدير حالة البيئة وتقويمها ووضع أنظمة المراقبة المناسبة
- وضع المعايير المناسبة لحماية البيئة من التلوث وصياغة مبادئ توجيهية للسياسة لمكافحة التلوث الصناعي وحماية البيئة الحيوانية والنباتية والبحرية
-

تقييم الأثر البيئي

يتطلب قانون حماية البيئة إعداد تقييم الأثر البيئي للمشاريع المقترحة من قبل القطاعين العام والخاص. الجهة المنفذة مسئولة عن إجراء تقييم التأثير البيئي، ولكن التقرير قد يتم إعداده من قبل الجهة المنفذة أو السلطة المختصة أو كليهما. تقوم الوزارات والهيئات الحكومية بتكليف دراسات تقييم الأثر البيئي بناءً على طلب وكالات التمويل وطلب مشورة هيئة حماية البيئة.

هيئة حماية البيئة مسؤولة عن تنفيذ إجراءات الفرز، والمساعدة في تحديد النطاق والتقييم والموافقة على بيان الأثر البيئي (EIS). ومع ذلك، لا يوجد حتى الآن إطار عمل تنظيمي لدعم تنفيذ قانون حماية البيئة، كما أن توفير إجراء تقييم الأثر البيئي للمشروعات لا يتم تنفيذه بشكل صارم، خاصة بالنسبة للمشاريع التي لا يتم تمويلها دوليًا.

بالنظر إلى السياق الحالي، من غير المتوقع إجراء تعديلات على إجراءات تقييم التأثير البيئي أثناء المشروع. سيتم وضع الإجراءات الحالية في الاعتبار، ولكن لا يوجد توقع في هذه المرحلة أن تقوم هيئة حماية البيئة بمراجعة أدوات حماية المشروع.

3.1.5 قانون العمل

يتضمن قانون العمل للجمهورية اليمنية، القانون رقم 5 لعام 1995، متطلبات الصحة والسلامة المهنية لأماكن العمل التي يجب تطبيقها في المشروع.

- قانون العمل (قانون 1995/5) ينص على أن المرأة متساوية مع الرجل في جميع الجوانب دون أي تمييز، وأنه يجب الحفاظ على المساواة بين العاملين من النساء والرجال في التوظيف، والترقية، والأجور، والتدريب، والتأمينات الاجتماعية. كما ينظم وقت العمل للحوامل.
- ينظم قانون العمل حقوق العمال وأجورهم وحمايتهم وصحتهم وسلامتهم المهنية. بالإضافة إلى ذلك، ينظم قانون التأمينات الاجتماعية تعويضات التقاعد.
- صادق اليمن على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 138 بشأن الحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل (قانون 2001/7). تحدد الاتفاقية حداً أدنى لسن الالتحاق بالعمل.
- صادق اليمن أيضا على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 182 بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال. يشير إلى عمل الأطفال على أنه عمل خطير عقليًا أو جسديًا أو اجتماعيًا أو أخلاقيًا وضارًا للأطفال ؛ ويتدخل في تعليمهم من خلال حرمانهم من فرصة الذهاب إلى المدرسة، من خلال إجبارهم على ترك المدرسة قبل الأوان ؛ أو بمطالبتهم بمحاولة الجمع بين الانتظام في المدرسة والعمل الشاق المفرط.

3.1.6 ملخص للقانون اليمني والتصديق الدولي على الاتفاقية الدولية المتعلقة بتوظيف المرأة والمساواة بين الجنسين

صادق اليمن على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) في عام 1984، وأعد استراتيجية وطنية لتنمية المرأة في عام 1997، والتي تم تحديثها في عام 2015. تم تفويض تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة سيداو إلى الوزارات والهيئات المعنية (المرسوم 55 / 2009). وبناءً على التعديلات التي اقترحتها اللجنة الوطنية للمرأة، تم تعديل عدد 24 قانونًا لضمان بناء التوازن بين الجنسين وفقًا للاتفاقية. 149.

هناك بعض القوانين والاستراتيجيات الوطنية اليمنية التي تتناول النوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعي على النحو التالي:

- - المساواة بين الجنسين في قانون العمل (قانون 1995/5): **ينص على أن المرأة متساوية مع الرجل في جميع الجوانب دون تمييز.**
- **العنف القائم على النوع الاجتماعي: ينعكس هذا على ثلاثة بنود: 1) أنشأت اليمن لجنتها الوطنية للمرأة في المجلس الأعلى لشؤون المرأة في عام 1996 والتي خصصت لتنفيذ منهاج عمل بيجين (1995) ثم تقديم تقرير عن التقدم المحرز في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. 2) الإستراتيجية الوطنية اليمنية - العنف القائم على النوع الاجتماعي** الذي يعتبر جزء من الاستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة 2006-2015، لضمان كافة الإجراءات القانونية لحماية حقوق المرأة. 3) العنف الأسري والاجتماعي: تم وضع مشروع قانون عام 2014 للقضاء على العنف ضد المرأة والفتيات.
- الخدمات القانونية والاجتماعية اليمنية: تأسس اتحاد نساء اليمن (YWU) في عام 1990 لتقديم المعلومات القانونية عن الخدمات للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي. أيضًا، تتلقى YWU بعض حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي بمساعدة صندوق الأمم المتحدة للسكان، وتنشط YWU في الشمال والجنوب.
- - القوانين والاستراتيجيات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في قانون العمل، يجب تفعيل العنف القائم على النوع الاجتماعي في جنوب اليمن، ولكن في الشمال لا يُسمح بتنفيذها بالكامل.

3.1.7 إجراءات تشغيل PWP و SMEPS

في سياق مشروع اليمن (SFISH)، تم دمج كتيبات تشغيل PWP و SMEPS في دليل تشغيل مشروع واحد (POM) والذي تم تجهيزه من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وثيقة واحدة. تم تطوير إطار الإدارة البيئية والاجتماعية هذا لمشروع (SFISH) وسيتبعه جميع الشركاء المنفذين.

3.2 الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية

الجمهورية اليمنية هي طرف في عدد من الاتفاقيات البيئية الدولية، من أهمها:

- اتفاقية التراث العالمي
- الاتفاقية الدولية بشأن المسؤولية المدنية عن أضرار التلوث الزيتي
- اتفاقية التنوع البيولوجي
- اتفاقية حفظ الأنواع المهاجرة
- اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية
- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (انضمت اليمن إلى بروتوكول كيوتو وهي طرف في اتفاقية باريس ولكنها لم تصدق عليها)

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر
- اتفاقية التعديل البيئي
- اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود
- اتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة باعتبارها موئلاً للطيور المائية
- قانون البحار
- بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون
- اتفاقية ستوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة

بشكل عام، الوكالات الوطنية ليست حاليًا في وضع يمكنها من التعامل مع التعقيدات التقنية ومتطلبات إعداد التقارير للاتفاقيات الدولية.

لا يُتوقع أن تكون أنشطة المشروع خرقًا لأي اتفاقية دولية تكون الحكومة اليمنية طرفًا فيها.

3.3 المعايير الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

يتم تطبيق **المعايير الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي** (SES) على جميع مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك مشروع (SFISH). سيساعد تطبيق SES، الذي يتماشى بشكل عام مع تلك الخاصة بالبنك الدولي، في التخفيف من الآثار البيئية والاجتماعية السلبية المحتملة العالية والناجمة عن اختيار المشاريع الفرعية وتنفيذها.

دخل برنامج الدعم الاستراتيجي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حيز التنفيذ في كانون الثاني (يناير) 2021. ويدعم هذا البرنامج التزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتعميم الاستدامة الاجتماعية والبيئية في برامجه ومشاريعه لدعم التنمية المستدامة. أهداف المعايير هي:

- تعزيز جودة البرمجة من خلال ضمان اتباع نهج قائم على المبادئ.
- تحقيق أكبر قدر من الفرص والمنافع الاجتماعية والبيئية.
- تجنب الآثار السلبية على البشر والبيئة.
- التقليل إلى أدنى حد من الآثار السلبية وتخفيفها وإدارتها حيث لا يكون تجنبها ممكنًا.
- تعزيز قدرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء لإدارة المخاطر الاجتماعية والبيئية. و
- ضمان المشاركة الكاملة والفعالة لأصحاب المصلحة، بما في ذلك من خلال آلية للرد على الشكاوى من الأشخاص المتضررين من المشروع

وتعتبر المعايير الاجتماعية والبيئية جزءاً لا يتجزأ من نهج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لضمان الجودة وإدارة المخاطر في البرمجة. يتضمن ذلك **إجراء الفرز الاجتماعي والبيئي** (انظر SESP المكتمل للمشروع في الملحق 1).

الجدول 1 - العناصر الرئيسية للمعايير الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الجزء أ: مبادئ برنامج SES	الجزء ب: SES عند المستويات القياسية للمشروع	الجزء ج: نظام الإدارة الاجتماعية والبيئية
المبدأ 1: لا نترك أحد خلفنا المبدأ 2: حقوق الإنسان المبدأ 3: المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة المبدأ: 4 الاستدامة والمرونة المبدأ 5: المساءلة	المعيار 1: حفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية المعيار 2: تغير المناخ ومخاطر الكوارث المعيار 3: صحة المجتمع وسلامته وأمنه المعيار 4: الموروث الثقافي المعيار الخامس: النزوح وإعادة التوطين	✓ ضمان الجودة وإدارة المخاطر ✓ الفرز والتصنيف ✓ التقييم والإدارة ✓ إشراك أصحاب المصلحة وآلية الاستجابة ✓ الوصول إلى المعلومات ✓ المراقبة والإبلاغ والامتثال

	المعيار 6: الشعوب الأصلية المعيار 7: العمل وظروف العمل المعيار 8: منع التلوث وكفاءة الموارد	

تستند المعايير إلى آلية مساءلة ذات وظيفتين رئيسيتين:

- السياسات الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- **آلية استجابة أصحاب المصلحة** (SRM) التي تضمن للأفراد والشعوب والمجتمعات المتأثرة بمشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الوصول إلى الإجراءات المناسبة للاستماع إلى المظالم المتعلقة بالمشروع ومعالجتها. و
- عملية **مراجعة الامتثال** للرد على الادعاءات بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لا يلتزم بالسياسات الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

3.4 متطلبات البنك الدولي

الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي (ESF)

سيتبع مشروع (SFISH) الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي الذي يحدد التزام البنك الدولي بالتنمية المستدامة، من خلال سياسة البنك ومجموعة من المعايير البيئية والاجتماعية المصممة لدعم المتلقي، بهدف إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك. وفيا يلي هي معايير البنك الدولي

- المعيار البيئي والاجتماعي 1: تقييم وإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية.
- المعيار البيئي والاجتماعي 2: العمل وظروف العمل.
- المعيار البيئي والاجتماعي 3: كفاءة الموارد ومنع التلوث وإدارته.
- المعيار البيئي والاجتماعي 4: صحة المجتمع وسلامته.
- المعيار البيئي والاجتماعي 5: حيازة الأراضي والقيود المفروضة على استخدام الأراضي وإعادة التوطين غير الطوعي.
- المعيار البيئي والاجتماعي 6: حفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية
- المعيار البيئي والاجتماعي 8: التراث الثقافي
- المعيار البيئي والاجتماعي 9: الوسطاء الماليون. و
- المعيار البيئي والاجتماعي 10: إشراك أصحاب المصلحة والإفصاح عن المعلومات.

ينطبق المعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1) على جميع المشاريع التي يتم السعي للحصول على تمويل مشروع استثماري من البنك لأجلها. يحدد المعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1) أهمية كل من:

(أ) الإطار البيئي والاجتماعي الحالي للمتلقي في معالجة مخاطر وتأثيرات المشروع.
(ب) تقييم بيئي واجتماعي متكامل لتحديد مخاطر وتأثيرات المشروع.
(ت) المشاركة المجتمعية الفعالة من خلال الكشف عن المعلومات المتعلقة بالمشروع، والتشاور، وردود الفعل الفعالة ؛ و
(ث) إدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية من قبل المتلقي طوال دورة حياة المشروع.

يطلب البنك بأن يتم إيضاح جميع المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية للمشروع كجزء من التقييم البيئي والاجتماعي الذي يتم إجراؤه وفقًا للمعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1). ويحدد المعيار البيئي والاجتماعي 2-10 التزامات المستفيد في تحديد ومعالجة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية التي قد تتطلب اهتمامًا خاصًا. تحدد هذه المعايير أهدافًا ومتطلبات لتجنب وتقليل وتخفيف المخاطر والآثار، وحيثما تظل الآثار المتبقية كبيرة، للتعويض عن هذه الآثار أو تعويضها.

إرشادات بشأن البيئة والصحة والسلامة

تمت الإشارة إلى إرشادات مجموعة البنك الدولي بشأن البيئة والصحة والسلامة في الحاشية 1 من سياسة العمليات OP 4.01. إنها مستندات مرجعية فنية تحتوي على أمثلة عامة وأمثلة خاصة بالصناعة لممارسات الصناعة الدولية الجيدة (GIIP). وهي تحدد الإجراءات المقبولة لمنع التلوث والحد منه ومستويات الانبعاثات في المشروعات التي يمولها البنك الدولي.

تحتوي الإرشادات بشأن البيئة والصحة والسلامة على مستويات الأداء والتدابير التي تعتبر بشكل عام قابلة للتحقيق في منشآت جديدة باستخدام التكنولوجيا الحالية بتكاليف معقولة. قد يتضمن تطبيق الإرشادات بشأن البيئة والصحة والسلامة على المنشآت القائمة وضع أهداف خاصة بالموقع، مع جدول زمني مناسب لتحقيقها.

قد ينطوي تطبيق المبادئ التوجيهية على المرافق القائمة على إنشاء أهداف خاصة بالموقع مع جدول زمني مناسب لتحقيقها. قد توصي عملية التقييم البيئي بمستويات أو تدابير بديلة (أعلى أو أدنى)، والتي، إذا وافق عليها البنك الدولي، ستصبح متطلبات خاصة بالمشروع أو الموقع.

إذا كانت المستويات أو التدابير الأقل صرامة من تلك المنصوص عليها في الإرشادات بشأن البيئة والصحة والسلامة مناسبة، في ضوء ظروف المشروع المحددة، يتوجب تقديم تبرير كامل ومفصَّل لأي بدائل مقترحة كجزء من التقييم البيئي الخاص بالموقع. يجب أن يوضح هذا التبرير أن اختيار أي مستويات أداء بديلة يحمي صحة الإنسان والبيئة. عندما تختلف لوائح البلد المضيف عن المستويات والتدابير الواردة في الإرشادات بشأن البيئة والصحة والسلامة، فمن المتوقع أن المشاريع تحقق الأكثر صرامة منها.

نظرًا لطبيعة أنشطة مشروع (SFISH)، سيستخدم المشروع، حسب الضرورة، الإرشادات العامة، بما في ذلك (1) البيئة، (2) الصحة والسلامة المهنية، (3) الصحة والسلامة المجتمعية، و (4) البناء وإيقاف التشغيل، بالإضافة إلى إرشادات البناء وإيقاف التشغيل، بالإضافة إلى أي إرشادات أخرى ذات صلة.

الجدول 2: المعايير البيئية والاجتماعية (ESS) الخاصة بالبنك الدولي والمعايير الاجتماعية الموحدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمشروع (SFISH)

المعايير البيئية والاجتماعية للبنك الدولي	المعايير البيئية والاجتماعية ل UNDP	المتطلبات اليمنية	الفجوة
المعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1): تقييم وإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية.	المعيار 2: تغير المناخ ومخاطر الكوارث	يتطلب القانون إعداد تقييم الأثر البيئي أثناء التحضير لجميع المشاريع وإدراج تدابير التخفيف ضمن رأس مال المشروع وكذا التكاليف المتكررة (قرار مجلس الوزراء رقم 1993/89). يجب أن يصف تقييم الأثر البيئي: (1) أنشطة المشروع المقترحة، وتصميم النشاط، والبيئة المحيطة التي قد تتأثر، بما في ذلك خريطة استخدام الأراضي في المناطق المجاورة، ومتطلبات وأنواع ومصدر الطاقة، والمواد الخام وخدمات البنية التحتية والطرق وخطة الطوارئ والسلامة، والتخلص من النفايات وما إلى ذلك ؛ البدائل (2) و (3) تستخدم مدخلات أقل تلوثًا، وكذلك النظر في البديل "بدون مشروع" (قانون حماية البيئة، المادة 37، الفقرة (ب)).	لا توجد فجوة. يضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء المنفذين تحديد تقييم وإدارة وتخفيف ومراقبة المخاطر البيئية والاجتماعية أو الآثار التي قد تحدث في أي مرحلة من مراحل دورات المشروع، إلى جانب ضمان الاستدامة وتقليل المخاطر الاجتماعية والبيئية، بما في ذلك تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث. ويضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاؤه جميع الأنشطة بما يتفق مع المعايير البيئية والاجتماعية (ESSs) في البنك الدولي و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي SES والقانون اليمني.

		تتضمن إرشادات تقييم التأثير البيئي أيضًا متطلبات المراقبة وبناء القدرات والتحقق من نتائج المراقبة والاكتشافات (المادة 60 من قانون حماية البيئة).	
المعيار البيئي والاجتماعي 2 (ESS2): العمل وظروف العمل.	المعيار 7: العمل وظروف العمل	يتم تنظيم أنشطة السلامة والصحة المهنية في اليمن بموجب الفصل 9 من قانون العمل اليمني رقم 1995/5 والقانون رقم 1997/25 والقانون رقم 2003/25، والتي تتطلب موادها من أصحاب العمل اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة للتأكد من أن أماكن العمل آمنة وصحية.	هناك فجوة بين المبادئ التوجيهية ESS للبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي SES والقوانين واللوائح اليمنية. سيتم تطبيق المشاريع الأكثر صرامة منهما. سيضمن المشروع توافر بيئة العمل المناسبة وظروف السلامة والصحة المهنية كما هو مبين في خطة إدارة الأعمال.
المعيار البيئي والاجتماعي 3 (ESS): كفاءة الموارد ومنع التلوث وإدارته.	المعيار 8: منع التلوث وكفاءة الموارد.	يعطي القانون الوطني الأولوية لمبدأ حماية البيئة ومنع التلوث، وليس فقط لتخفيف الآثار أو تعويض آثارهما. كما يشجع البحث والتطوير في جميع الجوانب البيئية (قانون حماية البيئة، المادة 90).	سيتجنب المشروع أو يقلل من الآثار السلبية على صحة الإنسان والبيئة عن طريق تجنب أو تقليل التلوث المحتمل من أنشطة المشروع. تقييم الآثار الناتجة عن توليد النفايات والانبعاثات والتصريف المتوقعة من أنشطة المشروع الفرعي خلال جميع المراحل وتضمين تدابير التخفيف ذات الصلة في خطط الإدارة البيئية والاجتماعية المحددة للمشروع الفرعي. ضمان التزام الأنشطة التي تم إجراؤها مع خطط الإدارة البيئية والاجتماعية. إعداد إرشادات على أساس الممارسات الصناعية الدولية الجيدة (GIIP) لمصايد الأسماك الآمنة والمستدامة. خلق وعي بين الصيادين حول مصايد الأسماك الآمنة والمستدامة
المعيار البيئي والاجتماعي 4 (ESS): صحة المجتمع وسلامته	المعيار 3: صحة المجتمع وسلامته وأمنه		سيقوم المشروع بتقييم ومعالجة أي نوع من أنواع المخاطر المتعلقة بالصحة والأمن والسلامة التي قد تؤثر على المجتمعات المتضررة. ومسؤولية الشركاء المنفذين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تكمن في إزالة وتجنب الآثار السلبية على المجتمع.

المعيار البيئي والاجتماعي 5 (ESS): حيازة الأراضي والقيود المفروضة على استخدام الأراضي وإعادة التوطين غير الطوعي			بالنظر إلى أن معظم الأعمال المدنية للمشروع ستتم ضمن حدود البنية التحتية / المرافق السمكية الحالية. ومع ذلك، سيتم إجراء التحليل البديل خلال مرحلة تصميم المشروع لتجنب أو تقليل حيازة الأراضي وتقييد استخدام الأراضي قدر الإمكان لتقليل الآثار المادية والاجتماعية والاقتصادية السلبية على السكان المحليين وخاصة الفئات الضعيفة.
المعيار البيئي والاجتماعي 6 (ESS): حفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية	المعيار 1: حفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية	وقعت اليمن في عام 1992 وصادقت في عام 1995 على الاتفاقية الدولية للتنوع البيولوجي التي تم إطلاقها في مؤتمر قمة الأرض في عام 1992. وبذلك، أقرت اليمن بقيمة الموارد البيولوجية كجزء لا يتجزأ من تراثها الطبيعي مع إمكانية تحقيق فوائد طويلة الأجل للشعب اليمني وكأساس ذو أهمية للتنمية المستدامة.	ستتم مناقشة أهمية هذا المعيار البيئي والاجتماعي (ESS) وتقييمها أثناء إعداد خطة الإدارة البيئية والاجتماعية للمشروع الفرعي. وسيتم تطبيق تدابير التخفيف لحماية أو تقليل الآثار الضارة على النظم البيئية المائية أثناء البناء (مثل زيادة تعكر المياه، والتلوث العرضي الناجم عن انسكاب مواد البناء وتسرب الزيوت والشحوم).
المعيار البيئي والاجتماعي 8: الموروث الثقافي	المعيار 4: الموروث الثقافي		هناك احتمالية لاكتشافات بالصدفة أثناء أنشطة بناء المشروع. تم تضمين إجراء الاكتشافات العرضية في إطار الإدارة البيئية والاجتماعية للمشروع وسيتم تضمينها في خطة الإدارة البيئية والاجتماعية للمشروع الفرعي. وسيتم فحص المشاريع الفرعية وتقييمها لمعرفة الآثار المحتملة على الموروث الثقافي وسيتم تضمين تدابير التخفيف ذات الصلة في خطط الإدارة البيئية والاجتماعية للمشروع الفرعي وعقود البناء.
المعيار البيئي والاجتماعي 9 (ESS 9): الوسطاء الماليون ؛ و			يدرك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء المنفذين أن رأس المال المحلي القوي والأسواق المالية والوصول إلى التمويل أمر بالغ الأهمية لتعزيز التنمية الاقتصادية والحد من الفقر. لذا ستتم مراقبة تدخل المشروع وتخفيفه وإدارته للمخاطر البيئية والاجتماعية (النوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعي والاستغلال الجنسي الاستراتيجي) وآثار أي آثار سلبية.
المعيار البيئي والاجتماعي 10	**متطلبات نظام الإدارة الاجتماعية**	تنص المادة 35 من الدستور اليمني على أن حماية البيئة مسؤولية الدولة والمجتمع وأنها	لا توجد فجوة. يتعهد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاؤه بأهمية المشاركة

(ESS 10): إشراك أصحاب المصلحة والكشف عن المعلومات	**والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي:** إشراك أصحاب المصلحة وآليات الاستجابة	واجب على كل مواطن. وتتطلب إشراك أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجموعات المتأثرة بالمشروع والمنظمات غير الحكومية المحلية، في أقرب وقت ممكن، في عملية الإعداد والتأكد من أن آراءهم ومخاوفهم معروفة لصانعي القرار وأخذها في الاعتبار.	والالتزام بين المشروع ويقر بأهمية وجود أصحاب مصلحة منفتحين وشفافين لتعزيز المشاركة الفعالة لجميع الفئات الضعيفة، واستدامة المشروع وملكية أصحاب المصلحة. تبدأ المساهمة والمشاركة مع أصحاب المصلحة بتصميم المشروع, التنفيذ المراقبة والتقييم .

4. الآثار والمخاطر الاجتماعية والبيئية

يلخص هذا القسم المخاطر الاجتماعية والبيئية وتدابير الإدارة الإرشادية للمشروع. ونظرًا لأن التحليل الكامل للمخاطر غير ممكن حتى تتم معرفة تفاصيل التصميم الخاصة بالموقع، فإن تحديد المخاطر على مستوى المشروع يوفر تقييمًا إرشاديًا يتم تفصيله بشكل أكبر من خلال الفرز على مستوى المشروع الفرعي، والتقييم، وإدارة المخاطر (انظر القسم 5). لذلك، سيكون فحص المشروع الفرعي والتقييمات الخاصة بالموقع وخطط الإدارة ضرورية.

تعتبر المخاطر البيئية "كبيرة" بالنظر إلى أن المشروع سيدعم التدخلات المرتبطة بأنشطة البناء بالإضافة إلى مرحلة التشغيل - مثل طرق الوصول ومواقع الإنزال - بما في ذلك انبعاثات الغبار والضوضاء والحطام وتوليد النفايات الصلبة والسائلة - كل ذلك يمكن أن يؤدي إلى تلوث الهواء والماء والتلوث الاجتماعي إذا لم تتم إدارته بشكل ملائم. ويأخذ تصنيف المخاطر هذا في الاعتبار، من بين أمور أخرى، نوع وطبيعة أنشطته ، وحساسية مناطق المشروع في اليمن. ومع ذلك، فمن المتوقع أن تكون معظم هذه التأثيرات خاصة بالموقع، وقابلة للعكس، ومتوسطة الحجم بشكل عام يمكن تخفيفها باتباع التدابير المناسبة. وتشمل المخاطر الكبيرة المحتملة الأخرى حوادث الصحة والسلامة المهنية (OHS) المرتبطة بتنفيذ الأعمال المدنية مع الأخذ في الاعتبار الخبرة في بعض المشاريع السابقة في اليمن. توجد مخاطر أخرى تتعلق بالصحة والسلامة المهنية أثناء تشغيل سلسلة قيمة مصايد الأسماك، سواء في البحر أو على الشاطئ. علاوة على ذلك، هناك خطر حدوث إصابات بسبب الانفجار المحتمل لبقايا الحرب (المتفجرات من مخلفات الحرب) وعلى نطاق أوسع بسبب أنشطة الحرب الأهلية. يمثل المشروع أيضًا خطرًا للصيد الجائر إذا لم يتم تنظيمه بشكل جيد.

تم تقييم المخاطر والآثار الاجتماعية المرتبطة بالمشروع على أنها كبيرة وترتبط في الغالب بالأنشطة الواردة في المكون 2. وتشمل المخاطر سيطرة النخبة المجتمعية واستبعاد الفئات الضعيفة أو المحرومة والأفراد من منافع المشروع، والمخاطر المرتبطة بظروف العمل السيئة، والفشل في حماية القوى العاملة، مثل عمل الأطفال والعمل الجبري، فضلاً عن مخاطر صحة المجتمع وسلامته، بما في ذلك مخاطر التعرض لـ COVID-19. علاوة على ذلك، قد يؤدي المشروع إلى صراعات ناتجة عن تقاسم المنافع غير المتكافئ من الأسر وشركات تطوير صيد الأسماك، ولا سيما فيما يتعلق بأنشطة المنح الصغيرة، أو الإدارة المستدامة للموارد بين أعضاء المجتمعات الساحلية. فليس من المتوقع أن يؤدي المشروع إلى مخاطر مرتبطة بتقييد الوصول إلى الأراضي وحيازة الأراضي وإعادة التوطين، حيث سيتم استبعاد أي أعمال مدنية تؤدي إلى مثل هذه الآثار من تمويل المشروع. وقد تم فحص المحافظات الساحلية المختارة في عدن وتعز وحضرموت والمهرة بحثًا عن مخاطر أمنية عالية، ومع ذلك لا تزال المخاطر تُقيّم على أنها كبيرة نظرًا للمخاطر الأمنية المحتملة على المستفيدين من المشروع والعاملين، بما في ذلك مخاطر التعرض لانفجار أي من مخلفات الحرب. ومن غير المتوقع أن يؤدي المشروع إلى نزاع حدودي حيث لا يُتوقع أن تتجاوز الأنشطة في إطار المكون 2 الحدود البحرية الوطنية لليمن. تم فحص المشروع بحثًا عن مخاطر الاعتداء والاستغلال الجنسيين والتحرش الجنسي (SEA / SH) وتم تصنيفه على أنه كبير. على الرغم من أنه من المتوقع أن تكون المخاطر محلية ويمكن إدارتها من خلال تنفيذ تدابير الوقاية والتخفيف، إلا أن النزاعات المرتبطة بتوزيع الفوائد والاستحواذ على النخبة والمخاطر الأمنية تظل كبيرة.

تم تلخيص المخاطر الرئيسية التي تم تحديدها من خلال SESP (الملحق 1) أدناه جنبًا إلى جنب مع الحد الأدنى من المتطلبات التي يجب مراعاتها وتدابير الإدارة الإرشادية.

4.1 الصراع

4.1.1 الأنشطة التي قد تؤدي إلى مخاطر الصراع

بسبب الصراع الدائر في اليمن، يجب تطوير جميع المشاريع الفرعية باستخدام نهج حساس للنزاع لضمان ألا تؤدي الأنشطة إلى تفاقم الصراع أو العنف. بالإضافة إلى ذلك، قد تحدث النزاعات المحلية بسبب المنافسة على الوظائف المحدودة وخطر الصراع داخل مجتمعات الصيد إذا حصل بعض الأفراد على مزايا المشروع والبعض الآخر لم يحصل عليها، وكذلك الصراع بين المقاولين والعمال المحليين. هذا هو عنصر أساسي في التزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بحقوق الإنسان في SES.

4.1.2 تدابير الإدارة

تشمل تدابير الإدارة بشكل أساسي وضع تعريف واضح لمعايير الاستهداف والاختيار بناءً على البيانات المقدمة من مجموعات الأمم المتحدة ؛ الإعداد والتنفيذ التشاركي للمشاريع الفرعية من قبل المجتمعات وأصحاب المصلحة المعنيين (راجع قسم إطار الإدارة البيئية والاجتماعية حول مشاركة أصحاب المصلحة لمزيد من التفاصيل) ؛ التواصل المتكرر مع المجتمعات وأصحاب المصلحة المحليين ؛ إجراءات معالجة المظالم / آليات الاستجابة لأصحاب المصلحة لضمان معالجة التظلمات في الوقت المناسب ؛ والإفصاح العلني عن أسباب رفض المشاريع الفرعية، إن وجدت، لزيادة معدل الشفافية.

يقوم كل من PWP و SMEPs بتطبيق نهج حساس للنزاع لمنع الصراع واكتشافه والاستجابة بسرعة للنزاعات المحتملة. وهذا يساعد على ضمان أن عملية التنفيذ لن تسبب أي ضرر ويؤدي إلى تدخلات إنمائية فعالة.

يتم اتخاذ الخطوات التالية لضمان تحقيق مثل هذا الهدف:

- من خلال التخصيص الشفاف للأموال الذي يستند إلى مؤشرات الإحصاء الوطنية على مستوى المحافظات والمديريات، يليه التنسيق مع الجهات الفاعلة المحلية وعملية مشاركة شاملة، سيقلل PWP/SMEPS الصراع على الموارد.
- يعتمد اختيار المستفيدين من المجتمع على معايير أهلية شفافة ومشاورات مع المجتمعات والقادة المحليين.
- قبل التنفيذ وأثناء المشاورات التشاركية مع المجتمعات المحلية لتحديد التدخلات، تقوم فرق PWP / SMEPS بتحليل السياق الذي سيتم فيه تنفيذ المشروع للتأكد من أن تدخل PWP / SMEPS لن يتسبب في تعارض أو تصعيد الصراع الحالي في تلك المنطقة. ويمكّن هذا التحليل PWP / SMEPS من فهم التفاعل بين التدخل الوسط الاجتماعي في منطقة معينة. وستكون الخطوات على النحو التالي:
    - فهم الوسط الذي سيتم فيه تنفيذ المشروع.
    - إجراء تحليل الصراع والحساسية.
    - فهم التفاعل بين التدخل والوسط الاجتماعي.
    - ربط تحليل الصراع بدورة برمجة التدخل.
    - استخدام هذا الفهم لتجنب التأثيرات السلبية وتعظيم التأثيرات الإيجابية.
    - تنفيذ ومراقبة وتقييم التدخل في ظل منهجية حساسة للنزاع (بما في ذلك إعادة التصميم عند الضرورة).

- ضمان الشفافية في عملية الشراء بما في ذلك التعاقد مع المجتمع. التعاقد مع المجتمع هو طريقة تنفيذ ثانوية من قبل كل من SMEPS و PWP لزيادة دور المجتمعات في إدارة وتنفيذ مبادرات محددة. يتم اشراك التعاقد المجتمعي في المجتمعات المستهدفة من خلال لجان المجتمع المنتخبة، في تخطيط وتنفيذ وإدارة مبادرات التنمية من خلال المقاولين المجتمعيين والموردين المحليين. لذلك، فإن شروط الأهلية للمقاولين المجتمعيين أقل إلحاحًا (على سبيل المثال لا يوجد شرط لخبرة مشروعين فرعيين وقدرة مالية) ويتم تقاسم المسؤولية بينهم وبين الشريك المنفذ، لا سيما في إجراء التدريب على الحماية والتوعية، وتعيين الموظفين الفنيين، وإنفاذ تدابير الحماية و تأمين العمال.

- يتم تحديد الآثار البيئية والاجتماعية المتوقعة (بما في ذلك مخاطر الصحة والسلامة المهنية) أثناء إعداد المشروع وتدابير التخفيف في خطة التصميم والتنفيذ. عندما تكون الاستثمارات مطلوبة لتنفيذ التدابير، يتم التاكد من انعكاس هذه التدابير كمياً كعناصر مدفوعة في فاتورة الكميات الخاصة بالمناقصة.

- **أثناء عملية التنفيذ، يُبقي موظفو PWP / SMEPS على؛**
    - مراقبة الوضع للتنبؤ والتعرف على المشكلات المحتملة حول المشروع ومحاولة إبقاء المخاطر عند المستوى الأدنى.
    - المتابعة من أجل تعزيز الشراكة مع السلطات المحلية ولجان المجتمع كلاعبين مهمين في حل النزاعات.

- لن يتدخل PWP / SMEPS لحل التعارض الحالي ولن يكون جزءًا من أي تعارض. ومع ذلك، قد يساعد تدخل PWP / SMEPS في الحد من الصراع الحالي.

- قد تعمل SMEPS / PWP في بيئة يسود فيها الصراع مثل النزاعات الناتجة عن الحرب في بعض المناطق في اليمن أو بسبب النزاعات القبلية. يدرك الموظفون في مثل هذه الحالة تمامًا التضارب الذي يحيط بعملهم وأنشطتهم، لكن مشروعهم لا يتعامل بشكل مباشر مع الصراع.
- وجَدَ تقييم LIWP والتدخلات المجتمعية الأخرى أن تدخل SMEPS / PWP يزيد من تضامن المجتمع وتعاونه.
- ستكون آلية الشكاوى الخاصة بمشروع الأشغال العامة / المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم أداة مكملة للوقوف على أوجه القصور التي قد تظهر، من خلال التدابير الاحترازية المذكورة أعلاه، والتعامل معها بشفافية واستخلاص الدروس منها لتحسين الأداء في البرامج المستقبلية. سيتم إبلاغ الأشخاص المتضررين من المشروع بآلية تقديم الشكاوى.

بالإضافة إلى ذلك، تم تطوير إطار عمل ذو حساسية للنزاع بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، SMEPS و PWP. وتم تصميم إطار العمل الخاص بحساسية النزاع للاستخدام من قبل الجهة المنفذة التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

و يعتمد على العمل الهام الذي قامت به بالفعل الوكالات المنفذة لتطوير طرق عمل عملية حساسة للنزاع - داخل وخارج مشروع (SFISH) - وبناء قدرات الموظفين والتنظيمية على الممارسات الحساسة للنزاع. يستخدم هذا الإطار بشكل مباشر المحتوى الذي أنتجته الوكالات المنفذة، مدعومًا بأدوات وإرشادات من التجارب الدولية، متوافق مع الوسط الفريد في اليمن وتركيز مشروع (SFISH). والقصد من ذلك هو تسهيل تكامل الإطار مع الأدوات والإرشادات الموجودة بالفعل لدى SMEPS و PWP.

كان تركيز هذا الإطار في الغالب على مستوى المشروع[7]. ومع ذلك، فإن كلا الوكالتين المنفذتين ملتزمتان بدمج الحساسية تجاه النزاع عبر عملها وبشكل مؤسسي - على الرغم من اختلاف احتياجاتهما. هناك أيضًا مخاطر وفرص استراتيجية مهمة تتعلق بالحساسية للنزاع تم تحديدها في تقييم منفصل لحساسية النزاع وتحليل النزاع وإيجاز حساسية النزاع.

بينما يركز هذا الإطار على المشاريع الممولة من البنك الدولي، ينفذ SMEPS و PWP العديد من المشاريع الأخرى مع مانحين آخرين، ومن المهم أن يتجنبوا تنفيذ أطر عمل منفصلة لكل جهة مانحة. وعلى هذا النحو، يجب أن يُنظر إلى إطار عمل الحساسية للنزاع على أنه أحد مكونات مجموعة أوسع من الأدوات والممارسات المؤسسية التي يمكن أن يتقدم بها SMEPS و PWP إلى ما بعد المشاريع الممولة من البنك الدولي. يتماشى هذا النهج مع التزام مشروع (SFISH) بتعزيز قدرة المؤسسات المحلية على العمل بفعالية أثناء النزاع في اليمن وتوفير قدرة تقديم الخدمات التي تشتد الحاجة إليها - والحساسة للنزاع - في سياق ما بعد الصراع في المستقبل. .

يلتزم جميع الشركاء بتنفيذ الإطار بطريقة تشمل المشاورات المستمرة مع مديري SMEPS و PWP في المقر الرئيسي وفي المكاتب الفرعية للاستفادة من معرفتهم المتعمقة بالقضايا المحددة في كل سياق محلي والاستجابة بشكل فعال لما لا يمكن التنبؤ به في الوسط اليمني. وسيؤدي ذلك أيضًا إلى تعزيز الملكية المؤسسية وفائدة الإطار.

السمة الأساسية لحساسية الصراع هي القدرة على تتبع السياق والاستجابة له، مما يعني أنه لا يمكن تطبيق إطار العمل كمخطط. وبدلاً من ذلك، تم تصميمه لتوفير هيكل للممارسات الحساسة للنزاع التي يمكن استخدامها باستمرار داخل مشروع (SFISH) مع كونها قابلة للتكيف مع الظروف المحددة على الأرض. لذلك قد يكون من المفيد تحديد نقاط المراجعة للتفكير في كيفية استخدام الوكالات المنفذة ليس فقط لهذا الإطار، ولكن أيضًا ما هو الدعم الآخر الذي قد يحتاجون إليه لمواصلة اتباع ممارسات حساسة للنزاع على المستوى المؤسسي.

4.2 النوع والدمج الاجتماعي

مع استمرار وجود فجوات بين الجنسين حتى قبل النزاع (أي في التعليم، والقيود القانونية على التنقل واتخاذ القرار، والعوائق التي تحول دون مشاركة المرأة ضمن القوى العاملة وفي الحياة السياسية، وقلة فرص التعبير عن الرأي والعمل بأجر ونشاط ريادة الأعمال)، فإن النساء أكثر عرضة للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي تنجم عن الصراع، وبالتالي ينبغي الوصول إليها بشكل استباقي للحصول على النقد لتحسين قوتهن الشرائية للغذاء

[7] كان هذا هو تركيز الاختصاصات للمهمة لإنتاج إطار العمل ، بهدف تعزيز الممارسات المتسقة والحساسة للنزاع عبر تنفيذ المشروع.

والضروريات الأساسية. تتأثر الفجوات الجلية بين الجنسين وتندرج في سياق معايير مرتبطة بالنوع الاجتماعي. ويتضمن المشروع إجراءات محددة ومعايير تصميم لضمان دمج ومشاركة المرأة. حيث ستضمن معايير التصميم هذه توفير فرصة متساوية للنساء للاستفادة من فرص العمل (على سبيل المثال، استهداف الأسر التي تعولها نساء، والسماح بالمرونة في ساعات العمل، وتوفير رعاية الأطفال في الموقع). إلى جانب خطة النوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، تم تطويرها للقضاء على أي مخاطر محتملة وتخفيفها (انظر الملحق 8).

يتم تضمين اعتبار النازحين داخليًا والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والشباب كمجموعات ضعيفة محددة في الاستهداف بالإضافة إلى نوع التدخل. إن تحسين سبل العيش للفئات الأكثر ضعفاً أمر أساسي للحد من الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. يمكن أن يساهم في مزيد من العدالة الاجتماعية والإدماج والتماسك وتكوين رأس المال البشري في اليمن، وكلها ضرورية لكسر حلقة الفقر والحرمان والاستبعاد الاجتماعي.

4.2.1 الأنشطة التي قد ينتج عنها تأثيرات أو مخاطر على النوع الاجتماعي والإدماج الاجتماعي

يتم تنفيذ مشروع (SFISH) في خضم الأزمة الحالية في اليمن، حيث تتأثر المرأة سلبًا وفي نفس الوقت يُطلب منها تولي أدوار جديدة وإضافية كمسئولة عن الأسر أو صاحبة دخل. في ضوء ذلك، وجد أن تنفيذ مشروع (SFISH) لديه القدرة على إعادة إنتاج التمييز ضد المرأة على أساس الجنس والعمر، إذا لم يتم أخذ اعتبارات تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في الاعتبار في نهج المشروع.

4.2.2 تدابير الإدارة

إلى أقصى حد ممكن، سيعمل مشروع (SFISH) على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ويسعى إلى الحد من عدم المساواة بين الجنسين في الوصول إلى الموارد والتحكم فيها وفوائد التنمية وفقًا لخطة النوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

- ستضمن المشاريع الفرعية أن يكون كل من النساء والرجال قادرين على المشاركة بشكل هادف ومنصف، وأن يتمتعوا بفرص متكافئة للوصول إلى موارد المشروع، والحصول على منافع اجتماعية واقتصادية متماثلة.
- لن تميز المشاريع الفرعية ضد النساء أو الفتيات أو تعزز التمييز القائم على النوع الاجتماعي و / أو عدم المساواة.
- ستضمن المشاريع الفرعية وجود تدابير احترازية لمنع تعرض المستفيدين والعاملين والمتضررين للاستغلال والاعتداء الجنسيين.
- ستضمن المشاريع الفرعية وجود تدابير احترازية ورقابية لمنع تعرض المستفيدين والعاملين والمتضررين لمخاطر الصحة والسلامة.

سيعتمد المشروع على الخدمات الحالية وتجريب طرق جديدة لتحسين جودة خدمات الرعاية الاجتماعية المستهدفة والفرص الاقتصادية للأشخاص ذوي الإعاقة. وقد قام مشروع (SFISH) بتعميم القضايا الجنسانية ويعالج المساواة بين الجنسين بدءاً من تحديد المشروع واختيار الموقع والإدارة والإشراف. ستضمن خطة عمل النوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعي (GAP / SEA) النظر في القيود المحتملة على قدرة المرأة على استخدام الموارد الطبيعية وتطويرها وحمايتها، مع مراعاة الأدوار والمواقف المختلفة للنساء والرجال في الوصول إلى السلع والخدمات البيئية. وسيتم تنفيذ خطة عمل النوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعي (GAP / SEA) وتعميمها في أنشطة المشروع في إطار المكون 2. والمكونات الفرعية 2.1 و 2.2. مثل تعيينات وخطة العمالة، واختيار المستفيدين، والمنح، وإجراءات قرض المشروعات الصغيرة والمتوسطة والأصغر. ويتم تقييم مخاطر النوع الاجتماعي، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والتقييم البيئي الإستراتيجي على مستوى جوهري، ولكن سيتم إعادة تقييمها بشكل مستمر أثناء تخطيط وتنفيذ الأنشطة والمشاريع الفرعية، إلى جانب دمجها في تدابير التخفيف وخطة المراقبة في خطة الإدارة البيئية والاجتماعية بمؤشرات محددة.

لضمان استهداف النساء من قبل المشروع، يتم تشجيع النساء على المشاركة من خلال التدابير التي تجعل مشاركتهن أسهل ومقبولة للأسر والمجتمع: السماح بساعات عمل مرنة في الموقع، وتوفير رعاية الأطفال في الموقع (سيؤدي هذا أيضًا إلى تعيين مقدم رعاية من المجتمع)، وجود المشروع الفرعي على مستوى المجتمع المحلي وفي موقع قريب من القرى، ومن خلال استشارة النساء حول أنواع المشاريع الفرعية التي يمكنهم المشاركة فيها. ومع ذلك، على الرغم من استبعاد النساء ظاهريًا من قطاع الصيد الأساسي، فقد المشاركة في بعض جيوب صيد الكفاف. على سبيل المثال، في اليمن، حيث يعتبر صيد الأسماك نشاطًا ذكوريًا فقط، ورد أن النساء في قرى قليلة لديهن قوارب خاصة بهن ويشاركن بشكل مباشر في الصيد[8].

[8] وبلغت فجوة الأجور بين الجنسين في عام 2015 ، بمقارنة متوسط أجر المرأة بمتوسط أجر الرجل في قطاع الزراعة والغابات وصيد الأسماك ، 39 في المائة. كانت فجوة الأجور في القطاع في عام 2015 ، والتي تم تعريفها على أنها متوسط أجور النساء في قطاع الزراعة والغابات ومصايد الأسماك مقارنة بمتوسط أجور النساء عبر القطاعات ، 54 في المائة. https://www.unwomen.org/sites/default/files/Head Attachments/Sections/Library/Publications/2020/Womens-economic-رئيسي empowerment-in-fisheries-in-the-blue-economy-of-the- Indian-Ocean-Rim-en.pdf

إن مشاركة المرأة في عمليات قطاع مصايد الأسماك في الدولة محدودة للغاية. إذ لا يوجد سوى عدد قليل من الأماكن (عدن ولحج والمهرة) حيث تشارك النساء، ومعظمهن من الفئات الاجتماعية المتدنية، بنشاط في الأعمال المتعلقة بمصايد الأسماك. في المناطق الحضرية، يتم توظيف النساء بشكل أكثر شيوعًا في الأنشطة المتعلقة بمصايد الأسماك: حوالي 45 ٪ من العاملين في مصانع تجهيز الأسماك من النساء، وكذلك العديد من العاملين في مختبرات مراقبة الجودة. في القطاع الخاص (مصانع تجهيز الأسماك)، تشارك النساء بنشاط ويشكلن 40-60٪ من قوة العمل. وعلى مستوى المجتمع، في بعض المناطق (بالقرب من الخوخة) تشارك النساء في صيد الأسماك الصغيرة باستخدام شباك دائرية / أرجوحة صغيرة بالقرب من خط الشاطئ الساحلي للأسواق المحلية. يذكر أنه في بعض مناطق (الخوخه) كانوا متورطين في تدخين وتجفيف وتمليح الأسماك للأسواق المحلية. في بعض المناطق (أبين)، يقمن بمساعدة الصيادين خلال عمليات ما بعد الحصاد من المناولة والنقل. ويمكن للمرأة في مجتمعات الصيد أن تلعب دورًا مهمًا في إنتاج الأسماك ويشمل دورها المسؤوليات الاجتماعية والاقتصادية، سواء داخل الأسرة أو خارجها. على مستوى المجتمع المحلي، سيوفر المشروع فرصة للوصول إلى الموارد المالية اللازمة لتحديث القطاع وتنويع استراتيجيات سبل العيش.

4.3 التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية

يعد الحفاظ على التنوع البيولوجي والحفاظ على خدمات النظام البيئي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية من الأمور الأساسية للتنمية المستدامة. لذا سيسعى مشروع (SFISH) إلى الحفاظ على السلع والخدمات التي يوفرها التنوع البيولوجي والنظم البيئية وتعزيزها من أجل تأمين سبل العيش والغذاء والماء والصحة، وتعزيز المرونة، والحفاظ على الأنواع المهددة وموائلها، وزيادة تخزين الكربون وعزله. (SFISH) سيعزز أيضًا الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية لدعم سبل عيش المجتمعات الضعيفة بالإضافة إلى تقاسم المنافع بين حفظ التنوع البيولوجي واستعادة سبل العيش. وليس من المتوقع أن تسبب جميع أنشطة إنشاء المشروع أي آثار سلبية على المحميات الطبيعية / المناطق المحمية. كنهج احترازي، تضمن إطار الإدارة البيئية والاجتماعية أداة فحص بيئية واجتماعية للتأكد من أنه لن يكون لأي من أنشطة المشروع التي يتم تمويلها آثار كبيرة على الموائل الطبيعية الحرجة (الملحق 1). ستتم مناقشة أهمية هذا المعيار البيئي والاجتماعي (ESS) وتقييمها أثناء إعداد خطة الإدارة البيئية والاجتماعية للمشروع الفرعي. وسيتم تطبيق تدابير التخفيف لحماية أو تقليل الآثار الضارة على النظم البيئية المائية أثناء البناء (مثل زيادة تعكر المياه، والتلوث العرضي الناجم عن انسكاب مواد البناء وتسرب الزيوت والشحوم).

ستكون الأنواع التالية من الأنشطة غير مؤهلة للتمويل في إطار المشروع:

- الأنشطة التي قد تسبب تأثيرات ضارة طويلة الأمد ودائمة و / أو لا رجعة فيها (على سبيل المثال، فقدان الموائل الطبيعية الرئيسية).
- الأنشطة التي قد يكون لها آثار اجتماعية سلبية كبيرة ويمكن أن تؤدي إلى صراع اجتماعي كبير.
- الأنشطة التي قد تؤثر على الأراضي أو الأقليات الضعيفة الأخرى.
- الأنشطة، بما في ذلك الإنشاءات أو التوسعات الجديدة، التي قد تنطوي على نقل مادي أو آثار سلبية على المروث الثقافي.
- الإنشاءات أو التوسعات الجديدة التي قد تنطوي على إعادة توطين دائمة أو حيازة الأرض.
- الأنشطة التي يحتمل أن تسبب تأثيرات ضارة خطيرة على صحة الإنسان و / أو البيئة لا تتعلق بعلاج حالات كوفيد 19
- جميع الأنشطة الأخرى المستبعدة والمنصوص عليها في إطار الإدارة البيئية والاجتماعية للمشروع.

4.3.1 الأنشطة التي قد ينتج عنها تأثيرات أو مخاطر على التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية

سيتدخل المشروع في مصايد الأسماك والموارد المائية.

<u>مصايد الأسماك (مخاطر منخفضة إلى متوسطة)</u>

سيعمل المشروع على تعزيز الإدارة المستدامة والحصاد (الأسماك وجميع أنواع الكائنات المائية الأخرى) للموارد الطبيعية الحية. وستقتصر التدخلات المادية للمشروع على البصمات الحالية مثل الطرق ومواقع الإنزال وأسواق الأسماك، ولا يُتوقع أن تؤدي الأنشطة المقترحة إلى أي تهديدات كبيرة ضد التنوع البيولوجي والموائل. إذ لا ينوي المشروع دعم أي تدخل قد يؤدي إلى إدخال أنواع غريبة أو غير محلية في مناطق المشروع.

هناك مخاطر منخفضة من أن المشروع قد يؤثر على التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية من خلال الاستغلال المفرط لمصايد الأسماك. مخاطر المكائن المحتملة (حريق) وفقدان الطاقة التي تعد سببًا رئيسيًا للحوادث لقوارب الصيد الصغيرة (التي غالبًا ما تفتقر إلى معدات السلامة الأساسية، وهي صغيرة جدًا وغير مناسبة للعمليات البحرية). لا تستخدم محركات القوارب الصغيرة في المياه العميقة وبالتالي فإن هذا يقلل من احتمالية الصيد الجائر بالإضافة إلى أن الصيادين سوف يستخدمون طرق الصيد التقليدية. وسيتم تجهيز بعض الصيادين بأجهزة اكتشاف الأسماك، للمساعدة في الإسراع في البحث عن الأسماك وبالتالي الاقتصاد في استخدام الوقود. يحتوي تصميم هذا النشاط في إطار مشروع (SFISH) على أحكام لضمان الاستدامة، وسيقوم المشروع بمراقبة أنشطة الصيادين بعناية أثناء تنفيذه. وسيشمل ذلك التدريب المناسب وبناء القدرات للصيادين الحرفيين لضمان التخفيف من هذه المخاطر.

وتجدر الإشارة إلى أن المشروع سيضمن الاستخدام المستدام لموارد مصايد الأسماك من خلال تعزيز القدرات المؤسسية والحوكمة، ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات في ممارسات الإدارة المستدامة القائمة على العلم، بل تلك الممارسات العملية المتعلقة بالسياق والتحكم في مستوى جهد الصيد الذي لا يضعف إنتاجية الموارد ويدعم العملية المقترحة. إضافة إلى ذلك، من خلال دمج العناصر الرئيسية لمصايد الأسماك المستدامة وتوسيع نطاق استخدام التقنيات المبتكرة، يهدف البرنامج إلى اتخاذ خطوة أولى نحو اقتصاد أزرق مستدام في المنطقة.

4.3.2 تدابير الإدارة

وفيما يلي تلخيص للاعتبارات الخاصة بتحديد تدابير الإدارة، ويمكن الرجوع إلى إرشادات إضافية في SES حفظ التنوع البيولوجي وإدارة الموارد الطبيعية.

الطريقة الوقائية: يطبق مشروع (SFISH) نهجًا احترازيًا لاستخدام وتطوير وإدارة الموائل الطبيعية وخدمات النظام البيئي لهذه الموائل والموارد الطبيعية الحية.

التقييم: كجزء لا يتجزأ من عملية التقييم الاجتماعي والبيئي، يتم تحديد ومعالجة التأثيرات المباشرة وغير المباشرة على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي في منطقة تأثير المشروع. في المشاريع الفرعية التي تنطوي على آثار كبيرة محتملة على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي، ستنظر عملية التقييم في جملة أمور من بينها (1) مخاطر فقدان الموائل والأنواع، والتدهور والتجزئة، والأنواع الغريبة الغازية، والاستغلال المفرط، والتغيرات الهيدرولوجية، وتحميل المغذيات، والتلوث، و (2) القيم المختلفة (مثل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية) المرتبطة بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية من قبل المجتمعات التي من المحتمل أن تتأثر. وسيتم تقييم الآثار التراكمية والمستحثة المحتملة.

الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية: ستتم إدارة الموارد الطبيعية الحية بطريقة مستدامة. الإدارة المستدامة للموارد هي إدارة استخدام الموارد وتطويرها وحمايتها بطريقة أو بمعدل يمكّن الأفراد والمجتمعات، بما في ذلك الشعوب الأصلية، من توفير رفاهيتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية مع الحفاظ على إمكانات تلك الموارد لتلبية احتياجات الأجيال القادمة. وهذا يشمل حماية التنوع البيولوجي والقدرة الداعمة للحياة وللهواء والماء والنظم الإيكولوجية للتربة. وتضمن الإدارة المستدامة أيضًا استشارة الأشخاص الذين يعتمدون على هذه الموارد بشكل صحيح، وإتاحة الفرص للنساء والرجال للمشاركة على قدم المساواة في التنمية، وتقاسم المنافع بشكل عادل.

سيكفل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الإدارة المستدامة للموارد من خلال تطبيق أفضل الممارسات الإدارية المناسبة والخاصة بالصناعة، وحيثما يتم تدوينها، من خلال تطبيق معيار أو أكثر من المعايير الموثوقة ذات الصلة كما يتضح من نظام مستقل للتحقق أو الاعتماد. سيأخذ اختيار المواقع في الاعتبار الموائل الهامة / الموائل الحساسة ولن يحدث في تلك المناطق.

بالنسبة للمشاريع التي تنطوي على إنتاج و / أو حصاد و / أو إدارة الموارد الطبيعية الحية من قبل صغار ملاك الأراضي و / أو المجتمعات المحلية، سيدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اعتماد ممارسات إدارة الموارد المستدامة المناسبة والحساسة ثقافياً.

بالإضافة إلى المتطلبات العامة المتعلقة بتدابير الإدارة كما هو مذكور في القسم أعلاه، تم تحديد تدابير إدارة محددة لسياق المشروع لكل قطاع.

تدابير إدارة محددة للمشروع بالإضافة إلى تدابير SES القياسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (مصايد الأسماك)

سيعمل المشروع مع تعاونيات الصيد المسؤولة عن ضمان وجود بروتوكولات الصيد التي تحدد إجراءات مصايد الأسماك المستدامة والالتزام بها، لحماية الأرصدة السمكية وتنظيم الضوابط الموسمية على الصيد. يعمل التطوير والتنفيذ الصارم للسياسات والأدوات التشريعية والإدارية على ضمان الحفاظ على مستوى حصاد الموارد الساحلية ضمن الحدود البيولوجية للمناطق الساحلية اليمنية.

سيتم تنفيذ المشروع بما يتماشى مع الحفاظ على التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في SES والتي تشمل إدارة الصيد. كما سيتم تعزيز مفهوم الصيد المستدام والمسؤول من خلال هذه الشراكة. ومن خلال دعمه المباشر لصغار الصيادين، سيعمل المشروع على تحسين سبل عيش المجتمع والتدريب على الجودة واستدامة الموارد لتشمل الحد من الهدر.

تدابير إدارة محددة للمشروع بالإضافة إلى SES القياسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتم تطويرها بناءً على الوسط المحلي:

يجب إجراء تقييمات للمخاطر الاجتماعية والبيئية لمعالجة، من بين أمور أخرى، الآثار والآثار المحتملة المتعلقة بتغيرات المناخ، وتلوث المياه، والترسبات، والكوارث المتعلقة بالمياه، ومصايد الأسماك.

4.4 تغير المناخ

يشكل تغير المناخ تهديدا أساسيا للتنمية المستدامة ومكافحة الفقر. وله القدرة على تعطيل بل وعكس التنمية البشرية من خلال آثاره على قطاعات وأنشطة التنمية الرئيسية، بما في ذلك الزراعة وإنتاج الغذاء والمياه والنظم الإيكولوجية والموارد الطبيعية الأخرى وإدارة مخاطر الكوارث والصحة. وقد يؤدي تغير المناخ إلى تفاقم الظواهر الجوية الحادة، مما يزيد من مخاطر الكوارث الشديدة التأثير. وقد تواجه المجتمعات التي تتعرض بالفعل لتأثيرات تغير المناخ تسارعًا و / أو تكثيفًا للآثار بسبب أنشطة المشروع التي لا تدمج وتتوقع مخاطر تغير المناخ.
يسود اليمن مناخ شبه جاف إلى جاف وهو شديد التأثر بالتأثيرات المرتبطة بتغير المناخ مثل الجفاف والفيضانات الشديدة وتغيرات أنماط هطول الأمطار وزيادة وتيرة / شدة العواصف وارتفاع مستوى سطح البحر. تشير الدراسات السابقة إلى أن القطاعات الرئيسية التي تتعرض للإجهاد هي: موارد المياه والزراعة والمناطق الساحلية.

تهدف المشاريع الفرعية (SFISH) إلى أن تكون حساسة لمخاطر تغير المناخ وألا تساهم في زيادة التعرض للتغير المناخي.

4.4.1 الأنشطة التي قد تؤدي إلى تأثيرات ومخاطر تغير المناخ

ستكون أنشطة مشروع (SFISH) المتعلقة بمصايد الأسماك أكثر حساسية وتعرضًا لتأثيرات تغير المناخ. قد تلعب أنشطة المشروع (الهياكل الساحلية) دورًا في تفاقم مخاطر المناخ من خلال المشاركة في التعرية أو من خلال تحويل الموائل بما في ذلك أشجار المانغروف / الأعشاب البحرية التي تلعب دورًا في عزل الكربون. هذه الهياكل هي أيضا عرضة لمخاطر المناخ مثل ارتفاع مستوى مياه البحر التي قد تسبب فيضانات تلك المناطق. أيضًا، قد تكون البنية التحتية في مناطق الفيضانات المحتملة في خطر أيضًا.

4.4.2 تدابير الإدارة

تقييم مخاطر تغير المناخ: كجزء لا يتجزأ من عملية التقييم الاجتماعي والبيئي، يتم فحص المشاريع الفرعية المقترحة وتقييمها من حيث المخاطر والآثار المتعلقة بتغير المناخ وآثارها على المشاريع. سيضمن مشروع الأشغال العامة و SMEPS تحديد المعلومات المناخية ذات الصلة وإبلاغ تدابير

تصميم وإدارة المشروع بها. وفي حال تم تحديد مخاطر محتملة كبيرة، فستكون هناك حاجة إلى مزيد من تحديد النطاق وتقييم قابلية التأثر، والآثار المحتملة، وتدابير التجنب والتخفيف، بما في ذلك النظر في البدائل لتقليل المخاطر المحتملة. في المشاريع، أو مجموعة من المشاريع، التي تنطوي على مخاطر تغير المناخ، قد يشمل تقييم مخاطر تغير المناخ ما يلي، عند الضرورة:

أ) الزيادات المحتملة في الانبعاثات المرتبطة بالمشروع والتي قد تؤدي إلى تفاقم تغير المناخ، مثل انبعاثات غازات الدفيئة وانبعاثات الكربون الأسود.
ب) جدوى أو استدامة نتائج المشروع على المدى الطويل بسبب تغير المناخ المحتمل. وسيشمل ذلك تحديد المكونات الحساسة أو المعرضة للمظاهر الناشئة أو المتوقعة لتغير المناخ.
ج) مخاطر أن المشروع قد يزيد التعرض لتغير المناخ. يجب تقييم مكونات المشروع للزيادات المحتملة غير المقصودة أو غير المتوقعة في التعرض لتغير المناخ.
د) المخاطر الاجتماعية ومخاطر النوع، والعمرية المحتملة، بناءً على التأثيرات المتباينة لتغير المناخ.
ه) فرص لـ (1) تسهيل التكيف عن طريق التظافر بين الأنشطة القائمة أو المخطط لها، (2) الجمع بين التخفيف (على سبيل المثال، خفض انبعاثات غازات الدفيئة) وتدابير التكيف، و (3) استغلال التغيرات المفيدة المحتملة في الظروف المناخية أو البيئية لتحقيق فوائد تنموية.

يجب أن تتضمن تدابير التخفيف أيضًا تقييم واختيار المناطق الاستراتيجية التي لن تساهم في التعرية وارتفاع مياه البحر، ويجب أن يأخذ اختيار الموقع في الاعتبار مخاطر المناخ.

4.5 صحة المجتمع والسلامة وظروف العمل (بما في ذلك الصحة والسلامة المهنية)

سيتجنب مشروع (SFISH) أو يقلل من المخاطر والآثار على صحة المجتمع وسلامته التي قد تنشأ عن الأنشطة المتعلقة بالمشروع، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات المهمشة. وهذا يشمل مخاطر الصحة والسلامة المهنية (OHS). فالعمل هو أحد أهم الأصول في أي بلد في السعي للحد من الفقر. إن احترام حقوق العمال وتوفير ظروف عمل آمنة هي حجر الأساس لتطوير قوة عاملة قوية ومنتجة. يطبق مشروع (SFISH) بيئة مجموعة البنك الدولي، إرشادات الصحة والسلامة (EHS). تم تطوير إطار عمل الصحة والسلامة المهنية لهذا المشروع (الملحق 4). والمشروع لا يتضمن بناء أو إعادة تأهيل السدود أو يعتمد على إمدادات المياه من السدود القائمة. لذلك، يجب أن تكون التدابير القياسية الواردة في إرشادات البيئة والصحة والسلامة لمجموعة البنك الدولي (EHSG) لضمان صحة وسلامة المجتمع أثناء إنشاء وتشغيل البنية التحتية الممولة من المشروع كافية. وتشمل هذه التدابير في تصميم وتشغيل المرفق العام، والاتصالات والتدريب، وتدابير معالجة المخاطر المادية، والمخاطر الكيميائية، ومعدات الحماية الشخصية، وبيئات المخاطر الخاصة، والرصد.

4.5.1 الأنشطة التي قد تؤدي إلى مخاطر الصحة والسلامة المهنية وسلامة المجتمع وتأثيرات ظروف العمل

يمكن لأنشطة المشروع الفرعي والمعدات والبنية التحتية أن تزيد من تعرض المجتمع للمخاطر والآثار. وفي حين تم تحديد هذا على أنه مخاطر عالية، فقد شهدت بعض المشاريع مستويات عالية من مخاطر الصحة والسلامة المهنية. لذلك تم تحديد ذلك على أنه مخاطر ذات أولوية وتدابير إدارية لتقليل المخاطر وإدارة المخاطر.

أنشطة المشروع مثل العمل من المرتفعات، وأعمال الحفر، واستخراج الصخور، والعمل في المناطق المقيدة، والعمال المنفردين، وحركة المرور، والإدارة الضعيفة لموقع العمل مثل التدبير المنزلي والتحكم في الدخول والخروج، والغرق، والصدمات الكهربائية، والتعرض للأمراض المنقولة بالمياه قد تشكل الأمراض مخاطر وتهديدات للعمال وأفراد المجتمع المحلي. ومما زاد الطين بلة، أن أصحاب المصلحة لاحظوا أن هناك ثقافة ضعيفة لاستخدام احتياطات السلامة ومعدات السلامة في اليمن.

بالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى السياق السائد في اليمن، هناك خطر حدوث غارات جوية والذي يجب تقليله إلى أقصى حد ممكن. التحدي الآخر هو أن بعض معدات السلامة المطلوبة ليست متوفرة دائمًا في الأسواق المحلية.

علاوة على ذلك، سيتفاعل الشركاء المنفذون وأعضاء المنظمات المجتمعية مع المجتمعات لإبلاغهم بالمشاريع الفرعية ودعمهم لإعداد التطبيقات. ستزيد هذه التفاعلات من خطر التعرض لفيروس كرونا بالنسبة لهؤلاء العمال وأيضًا المخاطر على المجتمعات، خاصةً إذا لم يتم الالتزام بالنظافة المناسبة واحتياطات السلامة وتدابير التباعد الاجتماعي.

قد تواجه الخدمات الأساسية، مثل المياه والصرف الصحي، اضطرابًا وتشكل مخاطر على صحة المجتمع وسلامته للمتضررين.

يتم سرد أنشطة المشروع التي قد تؤدي إلى مثل هذه المخاطر للمجتمعات المحلية والعاملين في قسم "تحديد المخاطر وتقييم المخاطر وتحديد الضوابط" في التقرير الأخير وفي إجراءات الفرز الاجتماعي والبيئي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمرفق البيئي والاجتماعي للبنك المدرجة أدناه:

- إنشاء المشروع وتشغيله (السقوط من مرتفعات (بشرية ومادية) والانزلاق التعثرات والسقوط والنقل بما في ذلك إصابات المرور ومناولة المواد والمعدات ونقلها وأعمال الحفر وغيرها مثل عناصر الطقس والمجهود البدني وما إلى ذلك)
- قد يؤدي فشل العناصر الهيكلية للمشروع إلى تعريض المجتمعات للخطر (مثل انهيار المباني أو البنية التحتية، أو أعمال الهدم، أو تراكم التربة)
- المخاطر الصحية المتزايدة المحتملة (على سبيل المثال من الأمراض المنقولة بالمياه أو غيرها من الأمراض المنقولة بالنواقل أو العدوى المعدية)
- تؤدي أنشطة تنفيذ المشروع إلى تعطيل الخدمات الأساسية، مثل المياه أو الصرف الصحي، مما يؤثر بشكل مؤقت على المجتمع المحلي.
- المخاطر المتعلقة بالنزاع المستمر في اليمن واحتمال وقوع غارات جوية.
- خطر انفجار مخلفات الحرب (المتفجرات من مخلفات الحرب).

4.5.2 تدابير الإدارة

تم وضع تدابير الإدارة المناسبة. حيث تم تطوير تصنيف مفصل لمخاطر الصحة والسلامة المهنية لغرض تحديد المخاطر على مستوى المشروع الفرعي لتمكين وقف أي مشاريع عالية المخاطر بشكل واضح من مواصلة التنفيذ حتى يتم وضع تدابير الإدارة الملائمة. بالإضافة إلى ذلك، تم تعزيز دعم الأطراف المسؤولة عن طريق التدريب والرصد وتقييم القدرات.

صحة المجتمع وسلامته: تشير صحة المجتمع وسلامته إلى حماية المجتمعات المحلية من الأخطار التي تسببها و / أو تفاقمها أنشطة المشروع بما في ذلك الفيضانات والانهيارات الأرضية والتلوث أو غيرها من المخاطر الطبيعية أو تلك التي من صنع الإنسان والمرض والانهيار العرضي أو الفشل الهيكلي للمشروع عناصر. قد تغير الأنشطة المتعلقة بالمشروع بشكل مباشر أو غير مباشر أو تراكمي تعرض المجتمع للمخاطر. من الشواغل الكبيرة لمشروعات التنمية الكبرى انتشار الأمراض المعدية مثل كوفيد19 من القوى العاملة إلى المجتمعات المحيطة.

وسيتم تقييم المخاطر والآثار المحتملة على سلامة المجتمعات والعمال المتأثرين أثناء تصميم المشاريع وبنائها وتشغيلها وإيقاف تشغيلها لوضع تدابير وقائية وخطط لمعالجتها بطريقة تتناسب مع المخاطر والآثار المحددة. كما ستفضل هذه التدابير منع أو تجنب المخاطر والآثار على تقليلها وتقليلها. وسيتم النظر في التعرض المحتمل لكل من الأخطار العرضية والطبيعية، خاصة عندما تكون العناصر الهيكلية للمشروع في متناول أفراد المجتمع المتضرر أو حيث يمكن أن يؤدي فشلهم إلى إصابة المجتمع. ستتجنب المشاريع الفرعية أو تقلل من تفاقم الآثار التي تسببها الأخطار الطبيعية أو التي من صنع الإنسان، مثل الانهيارات الأرضية أو الفيضانات التي قد تنجم عن التغيرات في استخدام الأراضي بسبب الأنشطة.

تصميم وسلامة البنية التحتية والمعدات: سيتم تصميم العناصر الهيكلية وبناؤها من قبل متخصصين أكفاء ويتم اعتمادها أو اعتمادها من قبل السلطات المختصة أو المهنيين. وسيأخذ التصميم الإنشائي في الحسبان اعتبارات تغير المناخ، حسب الاقتضاء. وستضمن المشاريع الفرعية ذات العناصر أو المكونات الهيكلية التي قد يهدد فشلها أو عطلها سلامة المجتمعات: (1) تطوير ومراقبة خطط الإشراف على المشروع وتشغيله وصيانته ؛ (2) استخدام خبرة مستقلة في التحقق من التصميم والبناء وإجراءات التشغيل ؛ و (3) إجراء عمليات تفتيش دورية للسلامة.

سلامة الخدمات: حيثما يتضمن المشروع تقديم خدمات للمجتمعات، سيضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وينفذ أنظمة إدارة الجودة المناسبة لتوقع وتقليل المخاطر والآثار التي قد تحدثها هذه الخدمات على صحة المجتمع وسلامته.

حركة المرور والسلامة على الطرقات: سيتم تحديد مخاطر المرور وسلامة الطرق المحتملة على العمال والمجتمعات المتضررة ومستخدمي الطرق وتقييمها ومراقبتها طوال دورة حياة المشروع، وعند الاقتضاء، سيتم وضع تدابير وخطط لمعالجتها. يجب تسجيل جميع أحداث وحوادث السلامة على الطرق والإبلاغ عنها لتحديد مشكلات السلامة السلبية ووضع وتنفيذ تدابير لحلها.

خدمات النظام البيئي: حيثما كان ذلك مناسبًا وعمليًا، ستحدد الأطراف المسؤولة المخاطر والآثار المحتملة للمشروع على خدمات النظام البيئي التي قد تتفاقم بسبب تغير المناخ. سيتم تجنب الآثار السلبية، وإذا لم يكن من الممكن تجنبها، فسيتم تنفيذ تدابير التخفيف المناسبة.

إدارة وسلامة المواد الخطرة: سوف تتجنب الأطراف المسؤولة أو تقلل من احتمال تعرض المجتمع للمواد والمواد الخطرة التي قد يطلقها المشروع. عندما يكون هناك احتمال أن يتعرض عامة الناس (بما في ذلك العمال وأسرهم) للمخاطر، لا سيما تلك التي قد تكون مهددة للحياة، فسيتم توخي الحذر وإيلاء عناية خاصة لتجنب أو تقليل تعرضهم عن طريق تعديل الحالة أو استبدالها أو القضاء عليها أو المواد المسببة للمخاطر المحتملة. كما سيتم تنفيذ تدابير وإجراءات للتحكم في سلامة عمليات تسليم المواد الخطرة وتخزين المواد والنفايات الخطرة ونقلها والتخلص منها، بالإضافة إلى تدابير لتجنب أو التحكم في تعرض المجتمع لمثل هذه المواد الخطرة.

التأهب للطوارئ: ستكون الأطراف المسؤولة على استعداد للاستجابة لحالات الطوارئ والحوادث بطريقة مناسبة لمنع وتخفيف أي ضرر قد يلحق بالناس و / أو البيئة. وسيتضمن هذا الإعداد، الذي ينعكس في وثائق التخطيط، تحديد المناطق التي قد تحدث فيها الحوادث وحالات الطوارئ، والمجتمعات والأفراد التي قد تتأثر، وإجراءات الاستجابة، وتوفير المعدات والموارد، وتحديد المسؤوليات، والتواصل، والتدريب الدوري لضمان الاستجابة الفعالة. وسيتم إجراء تقييم المخاطر (RHA)، كجزء من التقييم البيئي والاجتماعي. استنادًا إلى نتائج قانون الصحة الإنجابية، سيقوم المستفيد بإعداد خطة الاستجابة للطوارئ (ERP) بالتنسيق مع السلطات المحلية ذات الصلة والمجتمع المتضرر، وسيضع في الحسبان ترتيبات الوقاية والتأهب والاستجابة للطوارئ التي تم وضعها مع العاملين في المشروع .

ستشمل خطة الاستجابة للطوارئ ما يلي: (أ) الضوابط الهندسية (مثل الاحتواء، والإنذارات التلقائية، وأنظمة الإغلاق) بما يتناسب مع طبيعة وحجم الخطر ؛ (ب) تحديد معدات الطوارئ المتوفرة في الموقع والقرب والوصول إليها بشكل آمن ؛ (ج) إجراءات الإخطار للمستجيبين المعينين للطوارئ ؛ (د) قنوات إعلامية متنوعة لإخطار المجتمع المتأثر وأصحاب المصلحة الآخرين ؛ (هـ) برنامج تدريبي للمستجيبين في حالات الطوارئ بما في ذلك التدريبات على فترات منتظمة ؛ (و) إجراءات الإخلاء العام ؛ (ز) المنسق المعين لتنفيذ تخطيط موارد المؤسسات ؛ و (ح) تدابير الاستعادة والتنظيف.

ستتم مراجعة ومراجعة أنشطة الاستعداد والاستجابة للطوارئ بشكل دوري، حسب الضرورة لتعكس الظروف المتغيرة. سيتم النظر في الآثار المتفاوتة لحالات الطوارئ على النساء والرجال وكبار السن والأطفال والمعوقين والفئات التي يحتمل أن تكون مهمشة، وسيتم تعزيز مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار بشأن الاستعداد للطوارئ واستراتيجيات الاستجابة. وسيتم الكشف عن المعلومات المناسبة حول أنشطة التأهب والاستجابة للطوارئ والموارد والمسؤوليات للمجتمعات المتضررة.

تعرض المجتمع للأمراض: ستتجنب المشاريع الفرعية أو تقلل من احتمالية تعرض المجتمع للأمراض المنقولة بالمياه والأمراض القائمة على المياه والمتعلقة بالمياه والأمراض المعدية التي يمكن أن تنجم عن الأنشطة، مع الأخذ في الاعتبار التفاوت و التعرض وبحساسية أعلى للفئات المهمشة. ستتجنب المشاريع الفرعية أو تقلل من انتقال الأمراض المعدية التي قد تترافق مع تدفق العمالة المؤقتة أو الدائمة في المشروع. سيتم تقليل المياه الراكدة أو تغطيتها أو معالجتها لتقليل تكاثر البعوض. ستنسق السلطات المحلية والأطراف المسؤولة عن كثب لضمان تجنب أي انقطاع في الخدمات الأساسية المحلية، مثل المياه والصرف الصحي، حيثما أمكن ذلك والتقليل منه.

العنف القائم على النوع الاجتماعي / الاستغلال والانتهاك الجنسي (SEA) / التحرش الجنسي (SH): ستضمن المشاريع الفرعية تعميم التدخلات التي تراعي الفوارق بين الجنسين في جميع مكونات المشروع، مما يخلق مسارات للتوظيف والمشاركة في المجتمع ولعب دور رئيسي دور في بناء القدرة على الصمود أمام الصدمات، وتحسين سبل العيش وتخفيف القيود الاجتماعية. وسيتم إجراء تقييم للعنف القائم على النوع الاجتماعي للمشاريع الفرعية قبل التنفيذ ليكون لديها إحساس بالعنف القائم على النوع الاجتماعي والاستغلال والانتهاك الجنسي (SH / (SEA. كما سيتم إجراء التقييم لتغطية الأنشطة

التي تشمل التفاعل بين العمال الذكور والإناث المستفيدات والعامل المقدم من قبل المقاولين. سيقوم المشروع بإعداد خطة عمل بشأن المساواة بين الجنسين.

تدفق العمالة: نظرًا لأنه من المتوقع أن تكون الأعمال المدنية على نطاق صغير ويتم تنفيذها من قبل مقاولين محليين، فمن المتوقع أن يكون تدفق العمالة منخفضًا. اذ لا يتوقع إقامة معسكرات عمل للمشروع. وفي بعض الحالات، سيتطلب عدم توفر العمال أو الافتقار إلى المهارات والقدرات الفنية بين المجتمع المحلي من الشريك المنفذ / المقاول إحضار العمالة الماهرة من خارج منطقة المشروع. واعتمادًا على حجم ومستوى مهارة القوى العاملة المحلية، سيتم تعيين حصة من العمال المطلوبين للمشروع محليًا. ويعد هذا أسهل بشكل عام بالنسبة للعمال غير المهرة، بينما يتم تعيين موظفين أكثر تخصصًا (مطلوب عادةً بأعداد أقل) في كثير من الأحيان من المجتمعات المجاورة، وبالتالي لن تكون هناك حاجة إلى معسكرات. سيضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأشغال العامة، SMEPS، مشاركة ومشاركة المجتمع المحلي بشفافية أثناء اتخاذ القرار الأولي للمشروع والاستمرار بشكل روتيني طوال عمر المشروع من خلال آليات معالجة المظالم لضمان الكشف الفعال عن المعلومات، ومشاركة المجتمع.

معايير العمل: ستمتثل المشاريع الفرعية لقوانين العمل والصحة والسلامة المهنية الوطنية، مع الالتزامات بموجب القانون الدولي، والاتساق مع المبادئ والمعايير المنصوص عليها في الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية، بما في ذلك حرية تكوين الجمعيات، والقضاء على التمييز في التوظيف والمهن، والقضاء على العمل القهري أو الإجباري، والقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال. فلن يقوم مشروع (SFISH) بتوظيف الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 18 عامًا ؛ ومع ذلك، قد يكون الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 17 عامًا مؤهلين للتدريب على التوظيف وبناء القدرات. ومن ثم يجب التحقق من الأدلة المستندية (كجواز السفر أو بطاقة الهوية أو شهادة الميلاد) لجميع العمال قبل إشراكهم في أنشطة المشروع. ينطبق هذا على: العمال المباشرين، والعمال المتعاقدين، والعاملين في المجتمع.

الصحة والسلامة المهنية: تشير الصحة والسلامة المهنية إلى حماية العمال من الحوادث أو الإصابات أو الأمراض المرتبطة بالتعرض للمخاطر التي تتم مواجهتها في مكان العمل. ويمكن أن تنشأ المخاطر من المواد (بما في ذلك المواد والعوامل الكيميائية والفيزيائية والبيولوجية)، أو الظروف البيئية أو ظروف العمل (مثل البيئات التي تفتقر إلى الأكسجين، أو درجات الحرارة الزائدة، أو التهوية غير المناسبة، أو الإضاءة السيئة، أو الأنظمة الكهربائية المعيبة)، أو عمليات العمل (بما في ذلك الأدوات والآلات والمعدات).

يعزز التزام الأطراف المسؤولة بإطار الصحة والسلامة المهنية الامتثال لمتطلبات الصحة والسلامة المهنية وحماية الموظفين / العاملين، فضلاً عن مسئولية الإدارة الوسطى لتنفيذ السياسة والأدوار والمسؤوليات وإنفاذ تدابير وإجراءات الرقابة. سيتم إجراء تقييم للمخاطر لكل موقع من مواقع المشروع الفرعي لتحديد الأخطار والمخاطر المحتملة ووضع وتنفيذ تدابير مراقبة المخاطر المقابلة. سيتم تطبيق التسلسل الهرمي لتدابير السلامة بدءًا من التخلص من المخاطر، والاستبدال، والضوابط الهندسية، والضوابط الإدارية وأخيراً استخدام معدات الوقاية الشخصية. علاوة على ذلك، سيتم تطوير واستخدام أنظمة وإجراءات العمل الآمن بالإضافة إلى نماذج تصريح العمل للأنشطة عالية الخطورة للتحكم في المخاطر، وتفويض التنفيذ، بما يؤكد الامتثال لمتطلبات الصحة والسلامة المهنية ويضمن المراقبة الدقيقة وعمليات التفتيش للتحكم في المخاطر وتقليلها. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تعزيز تطوير السلوك الإيجابي للصحة والسلامة المهنية وثقافة قوية للالتزام والامتثال لأنظمة الصحة والسلامة المهنية بما في ذلك إنشاء وتفعيل لجان الصحة والسلامة المهنية وإجراء عمليات التفتيش الميدانية بانتظام من قبل المديرين لضمان تحسين أنظمة وممارسات الصحة والسلامة المهنية وتعزيز الصحة والسلامة المهنية. الثقافة.

سيتم تزويد العمال ببيئة عمل آمنة وصحية، مع مراعاة المخاطر الملازمة لقطاع معين (بما في ذلك التحيز القام على النوع) وفئات محددة من المخاطر في مناطق العمل. سيتم اتخاذ خطوات لمنع الحوادث والإصابات والأمراض الناشئة عن أو المرتبطة أو التي تحدث أثناء سير العمل وستضمن تطبيق تدابير الوقاية والحماية المتوافقة مع إرشادات البيئة والصحة والسلامة لمجموعة البنك الدولي وغيرها. الممارسات الدولية الجيدة، كما ينعكس في المعايير المعترف بها دوليًا. سيتم التأمين على العمال المعنيين، وسيتم تغطية مدفوعات التأمين مباشرة من قبل الشريك المنفذ في حالة وجود طريقة تنفيذ مباشرة وكعند دفع من خلال فواتير الكميات في مستندات العطاء في حالة طريقة التعاقد. طور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع الشركاء المنفذين إطار عمل الصحة والسلامة المهنية (OHS) الذي يفصِّل جميع الإرشادات والمتطلبات في إطار مشروع (SFISH). يرجى الرجوع إلى إطار الصحة والسلامة المهنية للحصول على التفاصيل (إطار الإجراءات المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية (الملحق 4)

القضايا المرتبطة بالأمن: لا تشرك المشاريع الفرعية في إطار مشروع (SFISH) أفراد الأمن. في حالة تطلب المشاريع الفرعية مشاركة وإشراك أفراد الأمن لحماية المرافق والممتلكات الشخصية، يجب توفير الترتيبات الأمنية بطريقة لا تنتهك حقوق الإنسان أو تعرض سلامة المجتمع وأمنه للخطر. وسيتم تقييم المخاطر المحتملة التي تشكلها الترتيبات الأمنية لمن هم داخل منطقة المشروع وخارجها، وسيتم فحص وتدريب أولئك الذين يوفرون الأمن بشكل مناسب، وسيتم رصد الترتيبات الأمنية والإبلاغ عنها بشكل مناسب.

4.6 الموروث الثقافي

يسعى مشروع (SFISH) إلى ضمان حماية التراث الثقافي في سياق أنشطة المشروع الفرعي. يسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى ضمان المساواة في المشاركة والوصول والمساهمة للنساء والرجال في حماية ومشاركة فوائد الموروث الثقافي.

ينطبق المعيار على المشاريع الفرعية التي قد تؤثر سلبًا على التراث الثقافي، بما في ذلك المشاريع التي تفي بأي من المعايير التالية: (1) الواقعة في موقع التراث الثقافي أو بالقرب منه ؛ (2) التي تنطوي على أعمال حفر كبيرة، أو عمليات هدم، أو تحريك الأرض، أو حدوث فيضانات، أو أي تغييرات بيئية أخرى ؛ (3) يقترح استخدام أشكال ملموسة أو غير ملموسة من التراث الثقافي لأغراض تجارية أو غير ذلك من الأغراض. (4) التدخلات للحفاظ على مواقع التراث الثقافي.

4.6.1 الأنشطة التي قد تؤدي إلى آثار ومخاطر التراث الثقافي

يختلف مستوى المخاطر والآثار السلبية، اعتمادًا على مواقع العمل، وتصنيف الأعمال وحجمها، والظروف البيئية والاجتماعية الأساسية، وحساسية المستقبلين/المستفيدين. حيث تقع المشاريع الفرعية المقترحة في منطقة التخطيط / القائمة للبصمة الحالية مثل الطرق ومواقع الإنزال وأسواق الأسماك. فلا يُتوقع أن يكون لها آثار سلبية على الموائل الحرجة والمواقع الأثرية والتاريخية. ومن المتوقع أن يتم تنفيذ هذه المشاريع الفرعية في الغالب في الموائل المعدلة أو في المنطقة المضطربة بشدة من الأنشطة البشرية. وسيتم تقييم تصنيف المخاطر بالتفصيل أثناء إعداد كل مشروع فرعي.

4.6.2 تدابير الإدارة

التجنب: تجنب الآثار السلبية الكبيرة على الموروث الثقافي من خلال تحديد موقع المشروع وتصميمه البديل. الآثار على التراث الثقافي الناتجة عن أنشطة المشروع، بما في ذلك تدابير التخفيف، قد لا تتعارض مع التشريعات الوطنية، أو التزاماتها بموجب المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

التخفيف: عندما لا يمكن تجنب الآثار السلبية المحتملة، سيتم تحديد تدابير التخفيف المناسبة وإدراجها كجزء لا يتجزأ من عملية التقييم الاجتماعي والبيئي. فعندما تكون الآثار السلبية المحتملة كبيرة، يجب تطوير خطة إدارة التراث الثقافي كجزء من خطة الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMP).

استخدام الخبراء: بالنسبة للمشاريع ذات الآثار السلبية المحتملة، سيقوم الخبراء المستقلون المؤهلون وذوي الخبرة بتقييم الآثار المحتملة للمشروع على التراث الثقافي باستخدام، من بين منهجيات أخرى، المسوحات الميدانية وإشراك أصحاب المصلحة في مشاورات هادفة وفعالة ومستنيرة كجزء من المجتمع و عملية التقييم البيئي. تنبغي الاشارة إلى أن الصندوق الاجتماعي للتنمية / SMEPS لديهم وحدة الموروث الثقافي.

استخدام التراث الثقافي: عندما يقترح المشروع استخدام الموروث الثقافي، بما في ذلك المعرفة أو الابتكارات أو الممارسات الخاصة بالمجتمعات المحلية، فسيتم إبلاغ المجتمعات المتأثرة بحقوقها، ونطاق وطبيعة التطوير المقترح، والعواقب المحتملة لذلك. تطوير. ولن يستمر المشروع دون مشاركة هادفة وفعالة من المجتمعات المتضررة وما لم (1) تؤدي المفاوضات بحسن نية مع المجتمعات المتضررة إلى نتيجة موثَّقة، و (2) ينص المشروع على تقاسم عادل ومنصف للمنافع من أي تسويق لهذه المعرفة، أو الابتكار، أو الممارسة، بما يتفق مع عادات وتقاليد المجتمع المتأثر. بالنسبة للمشاريع التي تقترح استخدام التراث الثقافي للشعوب الأصلية، تنطبق متطلبات المعيار 6: الشعوب الأصلية.

إجراءات الاكتشافات العارضة: عندما تحدد عملية التقييم الاجتماعي والبيئي أنه من المتوقع العثور على الموروث الثقافي في منطقة المشروع، سيتم تضمين إجراءات الاكتشافات العارضة في خطة الإدارة البيئية والاجتماعية. في حالة اكتشاف عارض محتمل، سيتم اتباع الخطوات التالية:

1- يوقف العمل في موقع المشروع الفرعي فوراً
2- يقوم المهندس الفني بإخطار المهندس الاستشاري والمسؤول عن المشروع الفرعي فوراً
3- ستشارك المنطقة لمنع أي ضرر للمنطقة.
4- يقوم الأخصائي المعني بإجراء تحقيق في المنطقة لتقييم الوضع
5- سيبدأ الشريك المنفذ التواصل مع الجهة الحكومية المعنية.
6- يقوم الشريك المنفذ بإعداد تقرير يوضح بالتفصيل الموقع والوقت والنتيجة والخطوات التي تم اتخاذها.

لن يتم إزعاج الاكتشافات بالصدفة حتى يتم إجراء تقييم من قبل الأخصائي معني وتحديد الإجراءات المتوافقة مع هذه المتطلبات.

شروط الإزالة: لن يزيل المشروع أي تراث ثقافي ما لم يتم استيفاء الشروط التالية: (1) لا توجد بدائل متاحة ؛ (2) الفوائد الإجمالية للمشروع تفوق بشكل كبير الخسارة المتوقعة للموروث الثقافي من الإزالة ؛ و (3) أي إزالة تتم، يجب أن تستخدم أفضل التقنيات المتاحة ويتم إجراؤها وفقًا للأحكام ذات الصلة من القوانين واللوائح الوطنية و / أو المحلية وخطط إدارة المناطق المحمية والالتزامات الوطنية بموجب القوانين الدولية.

4.7 منع التلوث وكفاءة الموارد

4.7.1 الأنشطة التي قد تؤدي إلى تأثيرات ومخاطر التلوث وكفاءة الموارد

سيوفر المشروع استثمارات لاستعادة البنية التحتية وتحسين سلسلة قيمة الأسماك وتربية الأحياء المائية البحرية، ولا سيما أعمال إعادة تأهيل الطرق في إطار المكون الفرعي 2.1. حيث يمكن أن تؤدي الإدارة غير الملائمة لأنشطة المشروع إلى تلوث التربة والمياه والهواء وإلحاق الضرر بالناس والبيئة. ونظرًا لطبيعة وحجم التدخلات المادية المتوقعة في إطار المشروع، فليس من المتوقع أن يستخدم المشروع بشكل كبير الموارد مثل المياه والطاقة والمواد الخام. بالإضافة إلى ذلك، ليس من المتوقع أن تؤدي الأنشطة إلى تلوث كبير بشكل كبيرخلال مرحلة التشغيل، يمكن أن تولد أنشطة معالجة الأسماك نفايات صلبة ومنتجات ثانوية، ومياه الصرف الصحي، والروائح. قد تولد أنشطة معالجة الأسماك كميات كبيرة محتملة من النفايات العضوية والمنتجات الثانوية من أجزاء الأسماك غير الصالحة للأكل. تتطلب العملية بشكل عام أيضًا كميات كبيرة من الماء، لأغراض الغسيل والتنظيف بشكل أساسي، ولكن أيضًا لتخزين وتبريد المنتجات السمكية قبل وأثناء المعالجة. لذلك يمكن أن تصبح إدارة المياه العادمة والتخلص منها مصدر قلق بيئي. ومن غير المتوقع أن ينتج عن المشروع انبعاثات كبيرة من غازات الاحتباس الحراري. سيحدد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وخطط الإدارة البيئية والاجتماعية اللاحقة الخاصة بالموقع أي تدابير ستكون مطلوبة لضمان الاستخدام الفعال للمياه والطاقة، فضلاً عن التخلص السليم من النفايات المرتبطة بتنفيذ الأنشطة. علاوة على ذلك، تنطبق إرشادات البنك الدولي بشأن البيئة والصحة والسلامة على هذا المشروع بما في ذلك الإرشادات العامة بشأن البيئة والصحة والسلامة وإرشادات البيئة والصحة والسلامة الخاصة بتربية الأحياء المائية (2007).

توليد النفايات الصلبة: قد تشمل النفايات الصلبة (1) النفايات الناتجة عن تحضير موقع البناء (الأشجار المقطوعة وإزالة الغطاء النباتي، الحطام المهدم) (2) تشمل نفايات البناء الصلبة مواد التعبئة والتغليف مثل أكياس الأسمنت، وفضلات الخشب والحديد، والحطام، التربة المحفورة الملوثة، العينات / المواد الزائفة ؛ (3) النفايات الصلبة المنزلية من معسكرات العمال (بشكل أساسي النفايات العضوية من إعداد الطعام، والأغذية الزائدة عن الحاجة، ومواد التعبئة والتغليف غير العضوية، وما إلى ذلك) ؛ يمكن إعادة استخدام بعض مخلفات البناء مثل التربة المحفورة الصالحة للاستخدام، ومواد البناء لأغراض مفيدة مثل تسوية الأرض. يمكن إعادة تدوير بعض النفايات مثل مواد التعبئة والتغليف. قد تشغل نفايات البناء غير العضوية، إذا لم يتم تحميلها والتخلص منها بشكل صحيح، مساحات في / حول مواقع البناء، مما يؤثر على المناظر الطبيعية وقد يشكل مخاطر على سلامة المشاة / حركة المرور المارة. وتعتمد كميات النفايات المنزلية المتولدة من معسكرات العمال على عدد العمال المقيمين في الموقع. إذا لم يتم جمعها والتخلص منها بشكل صحيح، فقد تولد روائح كريهة، وتسبب إزعاجًا للجمهور، وتجذب النواقل المسببة للأمراض مثل الذباب والجرذان التي تشكل مخاطر صحية على العمال والمجتمعات المحلية.

توليد النفايات الخطرة: قد تتولد النفايات الخطرة في مواقع البناء قد تشمل نفايات الزيوت والبيتومين والحاويات المستخدمة للدهانات والمذيبات وما إلى ذلك، إذا لم يتم تخزينها والتخلص منها بشكل صحيح، فإن هذه الأنواع من نفايات البناء قد تسبب تلوثًا خطيرًا للتربة والمياه، مما يؤدي إلى خطر على البيئة و / أو يؤثر على الصحة العامة.

توليد المياه العادمة المنزلية: سيتم توليد مياه الصرف الصحي المنزلية بما في ذلك مياه الصرف الصحي والمياه الرمادية من معسكرات العمال ومواقع البناء. وقد تحتوي مياه الصرف الصحي على تركيز عالٍ من المواد العضوية والمغذيات ومسببات الأمراض. وإذا لم يتم جمعها ومعالجتها بشكل صحيح قبل تصريفها في المسطحات المائية، فقد تولد هذه المياه العادمة روائح كريهة (خاصة من مياه الصرف الصحي الراكدة)، وتتسبب في تلوث التربة والمياه، مما يؤثر على الغطاء النباتي والحياة المائية وصحة الناس.

تقليل جودة المياه: الجريان السطحي الذي يمر عبر الأرض المحفورة / المضطربة يمكن أن يجلب جزيئات التربة والملوثات الأخرى إلى المسطحات المائية مما يؤدي إلى زيادة تعكر المياه. بالإضافة إلى ذلك، فإن الجريان السطحي الذي يمر عبر مناطق مكشوفة لتخزين الوقود / إصلاح الماكينة في مواقع البناء قد يؤدي أيضًا إلى غسل بعض الزيت الضائع والملوثات الأخرى في المسطحات المائية، مما يتسبب في تلوث المياه. من ناحية أخرى، كما نوقش أعلاه، قد تتسبب مياه الصرف المنزلية التي يتم تصريفها من مواقع البناء أيضًا في تلوث المياه من زيادة المواد العضوية (BOD) وأحمال المغذيات (N) ومسببات الأمراض. قد يتسبب خفض جودة المياه في حدوث تأثيرات سلبية على الحياة المائية كما هو موضح أدناه أو يؤثر على مستخدمي المياه الآخرين.

التأثيرات السلبية على الحياة المائية: كما تمت الاشارة أعلاه، قد تتسبب المياه العادمة والجريان السطحي من المعسكرات ومواقع البناء في زيادة تعكر المياه، والمواد العضوية (التي يمثلها BOD)، ومحتويات الزيوت والشحوم في المسطحات المائية المستقبلة. وزيادة تعكر المياه من شأنه أن يعيق وصول ضوء الشمس إلى النباتات المائية، مما يؤدي إلى تقليل قدرة التمثيل الضوئي. مما قد تؤدي زيادة المواد الصلبة العالقة في الماء أيضًا إلى إعاقة إلهام الحيوانات المائية. ويؤدي تحلل المواد العضوية إلى تقليل الأكسجين المذاب في الماء، مما يؤثر على تطور الحياة المائية. قد يتسبب الزيت والمواد الخطرة الأخرى في إلحاق الضرر أو حتى قتل الأحياء المائية. لذلك، يجب إدارة المياه العادمة من مواقع البناء بشكل صحيح، لا سيما في المواقع ذات الموارد السمكية المرتفعة.

4.7.2 تدابير الإدارة

منع التلوث: ستتجنب المشاريع الفرعية إطلاق الملوثات، وعندما لا يكون التجنب ممكناً، يتم تقليل و / أو التحكم في كثافة وتدفق كتلة إطلاقها. ينطبق هذا على إطلاق الملوثات في الهواء والماء والأرض بسبب الظروف الروتينية وغير الروتينية والعرضية.

يتم تطبيق تقنيات وممارسات منع ومكافحة التلوث المتسقة مع الممارسات الدولية الجيدة خلال دورة حياة المشروع. وسيتم تصميم التقنيات والممارسات المطبقة وفقًا للأخطار والمخاطر المرتبطة بطبيعة المشروع.

الاعتبارات المحيطة: لمعالجة الآثار السلبية على الظروف المحيطة الحالية (مثل الهواء والمياه السطحية والمياه الجوفية والتربة)، سيتم النظر في عدد من العوامل، بما في ذلك القدرة الاستيعابية المحدودة للبيئة، والاستخدام الحالي والمخطط للأراضي، والمحيط الحالي الظروف، وقرب المشروع من المناطق الحساسة بيئيًا أو المناطق المحمية، واحتمال حدوث آثار تراكمية مع عواقب غير مؤكدة ولا رجعة فيها، واستراتيجيات لتجنب وتقليل إطلاق الملوثات.

النفايات: ستتجنب المشاريع الفرعية توليد النفايات الخطرة وغير الخطرة. وحيثما لا يمكن تجنب توليد النفايات، ستعمل المشاريع على تقليل توليد النفايات، واستعادة وإعادة استخدام النفايات بطريقة آمنة لصحة الإنسان والبيئة. في حالة عدم إمكانية استرداد النفايات أو إعادة استخدامها، سيتم معالجتها أو إتلافها أو التخلص منها بطريقة سليمة بيئيًا تتضمن التحكم المناسب في الانبعاثات والمخلفات الناتجة عن مناولة ومعالجة مواد النفايات. وفي حال اعتبار النفايات المتولدة خطرة، فسيتم اعتماد بدائل معقولة للتخلص منها بطريقة سليمة بيئياً مع الالتزام بالقيود المطبقة على نقلها عبر الحدود. عندما يتم التخلص من النفايات الخطرة من قبل أطراف ثالثة، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء المنفذين سيضمنون استخدام المتعاقدين من أصحاب السمعة الطيبة والمؤسسات الشرعية المرخصة من قبل الوكالات التنظيمية الحكومية ذات الصلة، وسيتم الحصول على وثائق سلسلة العهدة إلى الوجهة.

المواد الخطرة: ستتجنب المشاريع أو، عندما لا يكون التجنب ممكناً، تقلل وتتحكم في إطلاق المواد الخطرة الناتجة عن إنتاجها ونقلها ومعالجتها وتخزينها واستخدامها. وحينما لا يكون التجنب ممكناً، ستتم معالجة المخاطر الصحية، بما في ذلك الآثار المتمايزة المحتملة على الرجال والنساء

والأطفال، من الاستخدام المحتمل للمواد الخطرة في التقييم الاجتماعي والبيئي. وستنظر المشاريع في استخدام بدائل أقل خطورة لهذه المواد الكيميائية والمواد وستتجنب تصنيع وتجارة واستخدام المواد الكيميائية والمواد الخطرة الخاضعة لحظر دولي أو التخلص التدريجي بسبب سميتها العالية للكائنات الحية، والمثابرة البيئية، والإمكانيات للتراكم الأحيائي، أو احتمالية استنفاد طبقة الأوزون.

5. إجراءات لمعالجة الآثار والمخاطر الاجتماعية والبيئية

5.1 متطلبات فحص وتصنيف المشاريع الفرعية

سيدعم مشروع (SFISH) سلسلة من المشاريع الفرعية خلال فترة تنفيذه. تم وصف أنواع المشاريع الفرعية في القسم 2 من إطار الإدارة البيئية والاجتماعية هذا. وسيتم فحص كل مشروع فرعي بحثًا عن المخاطر الاجتماعية والبيئية (بما في ذلك مخاطر الصحة والسلامة المهنية) والآثار التي تطبق على أدوات فحص PWP و SMEPs التي تمت مراجعتها بالفعل ومواءمتها مع WB ESF. كما سيتم الانتهاء من الفرز والتصنيف قبل الموافقة على المشاريع الفرعية وتوقيع الاتفاقية المالية. وسيتم أيضًا تحديث فحص المشاريع الفرعية إذا كانت هناك أية تغييرات كبيرة في تصميم المشروع الفرعي أو سياقه والتي قد تغير بشكل جوهري ملف المخاطر الاجتماعية والبيئية.

يجب إجراء فحص وتصنيف المشروع الفرعي في المرحلة الأولى من التصميم عندما تتوفر معلومات كافية لهذا الغرض. بناءً على الفحص، يتم تصنيف المشروع الفرعي وفقًا لدرجة المخاطر والآثار الاجتماعية والبيئية المحتملة. وفي بعض الحالات، يجب تحديد قابلية تطبيق متطلبات SES من خلال تحديد نطاق إضافي أو تقييم أو مراجعة إدارية. حيث ينتج عن عملية الفرز واحدة من الفئات الأربع التالية للمشروع الفرعي المقترح

- **مخاطر منخفضة:** المشاريع التي تشمل أنشطة ذات مخاطر قليلة أو معدومة من الآثار الاجتماعية أو البيئية السلبية. وليس مطلوباً أن يتم إجراء مزيد من التقييم للمخاطر والآثار الاجتماعية والبيئية السلبية المحتملة.

- **مخاطر متوسطة:** يمكن تحديد المشاريع التي تتضمن أنشطة ذات مخاطر وآثار اجتماعية وبيئية سلبية محتملة، محدودة النطاق، بمستوى معقول من اليقين، ويمكن معالجتها من خلال تطبيق أفضل الممارسات القياسية وتدابير التخفيف / التحكم و مشاركة أصحاب المصلحة أثناء تنفيذ المشروع.

- **المخاطر الجوهرية:** ستتطلب مشاريع المخاطر الجوهرية تقييمًا اجتماعيًا وبيئيًا ومراجعة لتحديد كيفية تجنب الآثار المحتملة المحددة في الفحص أو عندما يكون التجنب غير ممكن وتقليلها وتخفيفها وإدارتها. ويجب وضع خطة إدارة بيئية واجتماعية خاصة بالموقع (تتناسب مع طبيعة المخاطر) لضمان إدارة المخاطر.

- **مخاطر عالية:** وهي المشاريع التي تتضمن أنشطة ذات المخاطر والآثار الاجتماعية والبيئية السلبية الكبيرة و / أو غير القابلة للإصلاح (بما في ذلك الصحة والسلامة المهنية)، أو التي تثير مخاوف كبيرة بين المجتمعات والأفراد المحتمل تأثرهم كما تم التعبير عنها خلال عملية مشاركة أصحاب المصلحة. قد تنطوي الأنشطة عالية الخطورة على تأثيرات كبيرة على الموارد المادية أو البيولوجية أو الاجتماعية الاقتصادية أو الثقافية. وهنا فالمطلوب مزيد من تقييم الأثر، وسيتم وضع خطة إدارة بيئية واجتماعية. اذ تتطلب المشاريع عالية المخاطر تدابير رقابة صارمة ومراقبة عن كثب ودعم داخلي وخارجي محسّن.

يرجى ملاحظة أنه سيتم استبعاد المشاريع الفرعية عالية المخاطر من تمويل مشروع (SFISH) في اليمن إذا تم تحديد مخاطر عالية المستوى أثناء التنفيذ، فسيتم إخطار الإدارة العليا للطرف المسؤول ومدير مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الفور، وسيتم إيقاف الأنشطة ذات الصلة حتى يتم وضع تدابير الإدارة لتقليل مستويات المخاطر.

نتائج الفرز تعطي المعلومات بشان التقييم النهائي والموافقة على المشروع الفرعي. يُظهر التحليل الأولي للفجوة أن عمليات فحص مشروع الاشغال العامة و SMEPS تتوافق بشكل عام مع متطلبات SES، كما هو موضح أدناه

5.1.1 المشاريع الفرعية لمشروع الأشغال العامة

يتم تطبيق قائمة فحص بيئية واجتماعية للمشاريع الفرعية التي ينفذها مشروع الأشغال العامة. وينتج عن الفحص أحد التصنيفات التالية ويتم توقيعه من قبل المهندس والمتخصص البيئي مشروع الاشغال العامة:

- منخفض: لا آثار سلبية
- معتدل: له بعض التأثيرات الطفيفة (الأنشطة ذات المخاطر و / أو الآثار البيئية أو الاجتماعية الضارة قليلة أو معدومة)
- كبير: له تأثير كبير (الأنشطة ذات المخاطر البيئية أو الاجتماعية السلبية المحتملة المحدودة و / أو الآثار القليلة العدد، خاصة بالموقع بشكل عام، ويمكن عكسها إلى حد كبير، ويمكن معالجتها بسهولة من خلال تدابير التخفيف)
- مرتفع: له تأثير ضار كبير (الأنشطة ذات المخاطر البيئية أو الاجتماعية السلبية الكبيرة المحتملة و / أو الآثار المتنوعة أو التي لا رجعة فيها أو غير المسبوقة)

لن يتم تنفيذ جميع المشاريع الفرعية عالية الخطورة وسيتم استبعادها. أيضًا، أي حيازة للأراضي مرتبطة بالمشروع والقيود المفروضة على استخدام الأراضي والتي لها آثار سلبية على المجتمعات والأفراد أو قد تتسبب في النزوح المادي (إعادة التوطين، أو فقدان الأراضي السكنية، أو فقدان المأوى)، أو النزوح الاقتصادي (فقدان الأرض، الأصول، أو الوصول إلى الأصول الذي تؤدي إلى فقدان مصادر الدخل أو غيرها من سبل العيش)، أو سيتم استبعاد كليهما أيضًا.

يتم تنفيذ الأول أثناء تطبيق معايير الاختيار من قبل الأخصائي البيئي والاجتماعي المعين من قبل مشروع الاشغال العامة. وسيتم رفض تلك التي لا تستوفي معايير التحسين في الظروف البيئية في البداية.

تعطي نتائج الفرز والتصنيف إعلام التقييم النهائي الموافقة على المشروع الفرعي. وسيتم تجميع المشاريع الفرعية في برامج استثمار سنوية و / أو ربع سنوية لتقديمها إلى لجنة الإدارة الداخلية لبرنامج الأشغال العامة للموافقة عليها. كما سيتم تضمين نتائج الفحص الاجتماعي والبيئي في التقديم. ستتطلب نتائج الفحص بشكل جوهري ومتوسط تطوير خطط الإدارة البيئية والاجتماعية من قبل فريق حماية مشروع الأشغال العامة وسيتم إرسالها إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي للموافقة عليها وكذلك تسجيلها في نظام المعلومات الإدارية.

5.1.2 المشاريع الفرعية لـ SMEPS

تتولى SMEPS فحص مقترحات المشاريع الفرعية وتصنيف المشاريع الفرعية إلى عالية وكبيرة ومتوسطة ومنخفضة. يعتمد التصنيف على أهمية التأثيرات التي تعتمد على نوع وموقع وحساسية وحجم المشروع الفرعي وطبيعة وحجم آثاره البيئية المحتملة. وبناءً على ذلك، فإن المخاطر المنخفضة هي تلك التي من المعروف أنه ليس لها آثار بيئية واجتماعية سلبية، وبالتالي لن تتطلب أي تقييم أو متابعة أخرى. المخاطر الجوهرية هي تلك التي من المحتمل أن يكون لها تأثيرات بيئية واجتماعية ضارة محدودة مؤقتة و / أو خاصة بالموقع ويمكن تقليلها / تجنبها / التخفيف من حدتها من خلال تنفيذ تدابير التخفيف المناسبة، وتتطلب هذه المشاريع الفرعية تحديد نطاق يتم تنفيذه وإعداد خطة إدارة بيئية واجتماعية محددة لموقع محدود. اذ سيتم استبعاد المخاطر العالية من التمويل.

في مرحلة التصميم، يتم الانتهاء من قائمة مرجعية بالتأثيرات البيئية والاجتماعية المتوقعة التي يتوجب معالجتها. وهذه مرحلة مهمة لأنها ستمهد الطريق لمراحل التنفيذ والتشغيل. سيتم تحديد جميع التأثيرات البيئية والاجتماعية المتوقعة في هذه المرحلة وسيتم تصميم تدابير التخفيف وإدراجها في تصميم المشروع الفرعي ووثائق المناقصة، على وجه الخصوص، في جداول الكميات بحيث تصبح إلزامية.

سوف تقوم SMEPS بتطوير خطط الإدارة البيئية والاجتماعية وتطبق المعايير البيئية والاجتماعية (ESS) الخاصة بالبنك الدولي والمعايير الاقتصادية والاجتماعية الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إذا تم تصنيف المخاطر على أنها متوسطة أو كبيرة. وسيتم إرسال ESMPS إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي للموافقة عليها وكذلك تسجيلها في نظام المعلومات الإدارية.

ستواصل SMEPS هدفها المتمثل في التوعية بالمخاطر البيئية والاجتماعية من خلال خلق الوعي لتسهيل وتعزيز:

- التنفيذ السليم وإضفاء الطابع المؤسسي على تدابير إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية.
- تحديد وتخفيف المخاطر البيئية والاجتماعية المتضمنة.
- استيفاء الشروط البيئية والاجتماعية القانونية.
- قياس، ومتابعة، ومراجعة، والإبلاغ عن المخاطر البيئية والاجتماعية لمحفظة المشروع.

العناية البيئية والاجتماعية الواجبة:

بالموافقة على المشاركة في المشروع،فإن SMEPS تقبل المسؤولية أمام البنك الدولي عن الفحص الإلزامي وتقييم وإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية للمعاملات المقترحة التي يتم إجراؤها في إطار المشروع بطريقة تتوافق مع معايير البنك الدولي البيئية والاجتماعية. بالإضافة إلى ممارسات وسياسات المؤسسة المالية لمسؤولية الشركة.

5.2 التقييم الخاص بالموقع ومتطلبات الإدارة

سيتم إجراء التقييمات المستهدفة والخاصة بالموقع وخطط الإدارة لجميع المشاريع الفرعية ذات المخاطر الجوهرية بمجرد تحديد أنشطة المشروع / المشاريع الفرعية والمواقع. وسيتم إجراء التقييم (التقييمات) بطريقة تتسق مع اللوائح الوطنية، ومشروع الأشغال العامة، وإجراءات تشغيل SMEPs، و SES لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي ويؤدي إلى تطوير تدابير وخطط إدارية متدرجة بشكل مناسب لمعالجة ما تحدد من مخاطر وآثار. أما بالنسبة للمشروعات ذات إجراءات إدارة المخاطر التي يسهل تحديدها، يجب تطوير خطة الإدارة البيئية والاجتماعية مبسَّطة.

تتطلب الإجراءات الخاصة البيئية والاجتماعية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي استكمال التقييمات الاجتماعية والبيئية ذات الصلة واعتماد تدابير التخفيف والإدارة المناسبة والكشف عنها ومناقشتها مع أصحاب المصلحة قبل تنفيذ أي أنشطة قد تسبب أضرارًا اجتماعية. وآثار بيئية.

سيتم دمج إطار الصحة والسلامة المهنية في خطط الإدارة البيئية والاجتماعية الخاصة بالموقع بحيث يتم تنفيذها بشكل فعال، ويتم متابعة و رصد تنفيذها بشكل صحيح. حيث يجب أن تتضمن خطة الإدارة البيئية الخاصة بالموقع (ESMPs) تدابير الصحة والسلامة المهنية: سلامة العمال والأشخاص الآخرين، والضوضاء، وصيانة المعدات، والوقاية من انتشار الأمراض، والحطام، والنظافة، وسهولة الحركة، وأي نزاعات اجتماعية، والمظهر العام المشروع الفرعي بما في ذلك غرس الأشجار وما إلى ذلك.

يجب على الشركاء المنفذين وضع وتنفيذ والحفاظ على إجراءات لرصد وقياس أداء الصحة والسلامة المهنية على أساس منتظم. يجب أن تنص هذه الإجراءات على: كلٍّ من المقاييس النوعية والكمية، ومقاييس الأداء الاستباقية والتفاعلية.

ستتم **الموافقة على جميع التقييمات الخاصة بالمواقع وخطط الإدارة من قبل البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي** وتسجيلها في نظام المعلومات الإدارية. في الحالات التي يتم فيها تنفيذ أنشطة مماثلة في منطقة معينة، يمكن تجميع هذه الأنشطة وتغطيتها في إطار خطة الإدارة البيئية والاجتماعية الخاصة بموقع واحد يتبع ESMP. وستكون جميع خطط الإدارة البيئية والاجتماعية متاحة عند الطلب.

6. الترتيبات المؤسسية وبناء القدرات

6.1 هيكل الإدارة العامة والمسؤوليات

6.1.1 البنك الدولي

مشروع (SFISH) ممول من البنك الدولي. وقد تم تشكيل فريق عمل للإدارة العليا بالبنك الدولي للإشراف واتخاذ القرارات بشأن سبل المعالجات فيما يتصل بالأنشطة التي ينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتتألف وظائف / مسؤوليات فريق العمل على وجه الخصوص من: (أ) استعراض التقدم المالي الدوري وتقارير النتائج المقاسة في مقابل الأهداف والمعايير المتفق عليها وقت الموافقة على المشروع ؛ (ب) تطبيق العملية المتفق عليها للتعامل مع القضايا الخطيرة، بما في ذلك القضايا الاجتماعية والبيئية الهامة ؛ (ج) استعراض التقارير المرحلية عن الإجراءات المتخذة لمعالجة اياً من الاوضاع الخطيرة والنتائج المحققة، بما في ذلك تفاصيل أي استرداد للأموال أو شطب الخسائر ؛ و (د) ممارسة سبل المعالجات الخاصة بالتعليق والإنهاء وفقًا لأحكام الاتفاقية القانونية.

6.1.2 مجلس إدارة المشروع (اجتماعات المراجعة نصف السنوية)

يتمتع مجلس إدارة المشروع (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، البنك الدولي، مشروع الأشغال العامة، SMEPS) بسلطة اشرافية واستشارية، ويمثل أعلى هيئة للتنسيق والتوجيه الاستراتيجي والإشراف وضمان الجودة. وتعمل الهيئة على تسهيل التعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجانبين المسؤولين (مشروع الأشغال العامة و SMEPS) والبنك الدولي وأصحاب المصلحة الآخرين لتنفيذ المشروع. ويقوم مجلس إدارة المشروع بمراجعة وإقرار خطط العمل السنوية (AWPs)، ويوفر التوجيه الاستراتيجي والإشراف، ويستعرض التقدم المحرز في التنفيذ، ويراجع تقارير التقدم السردية والمالية. وينعقد مجلس إدارة المشروع من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويجتمع على الأقل كل ستة أشهر. وسوف يتزامن مع توقيت مهام المراجعة الفنية للبنك الدولي.

سيتم تقديم تقرير مرحلي إلى مجلس إدارة المشروع وأصحاب المصلحة الرئيسيين، ويتألف من بيانات التقدم التي تم تحقيقها في مقابل الأهداف السنوية المحددة مسبقًا على مستوى المخرجات، وملخص تقييم جودة المشروع السنوي، ومخاطر محدثة طويلة مع تدابير التخفيف، وأي تقارير التقييم أو المراجعة التي تم إعدادها خلال الفترة.

6.1.3 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

سيكون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسؤولاً عن الإشراف على التنفيذ والامتثال لإطار الإدارة البيئية والاجتماعية، والعمل بشكل وثيق مع مشروع الأشغال العامة و SMEPS. وسيكون إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وخطط الإدارة المطورة جزءًا من أي وثائق مناقصة.

سيكون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسؤولاً عن مراجعة أو تحديث هذه الوثيقة أثناء سير المشروع، بالتشاور مع مشروع الاشغال العامة و SMEPS والبنك الدولي.

<u>فريق إدارة المشروع</u>

يضمن فريق إدارة المشروع التنفيذ الفعال للأنشطة على الأرض، وتخفيف المخاطر، وتسليم النتائج في الوقت المناسب. كما يتمتع الفريق بوجود جغرافي في كل من صنعاء وعدن لضمان الشمول وتقليل الحساسيات السياسية.

مدير المشروع هو المسؤول عن الإدارة اليومية واتخاذ القرار للمشروع. تتمثل المسؤولية الرئيسية لمدير المشروع في التأكد من أن المشروع ينتج النتائج المحددة في وثيقة المشروع إلى مستوى الجودة المطلوب وضمن الحدود المحددة للوقت والتكلفة. كما أن مدير المشروع مسؤول عن الإشراف على تنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وإجراءات إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية المطلوبة.

يتم دعم مدير المشروع من قبل فريق يضم منسقين وطنيين، وأخصائي رصد وتقييم دولي، وموظف وطني للرصد والتقييم، ومسؤول بيئي واجتماعي دولي، ومسؤول بيئي واجتماعي وطني، ومسؤول وطني عن النوع الاجتماعي والضمانات الاجتماعية، ومسؤول مالي، ومساعد إداري، ومسؤول اتصالات . وفي المراحل الأخيرة من تطوير إدارة المشروع سيتم الاشراف على نظام المعلومات الإدارية في المراحل النهائية من التطوير لدعم إدارة المشروع من قبل فريق البرنامج التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعني بالمرونة الاقتصادية والتعافي والذي يتحمل مسؤولية ضمان الجودة

الفنية / الموضوعية بالإضافة إلى الجوانب الأخرى مثل التمويل والموارد البشرية والتدقيق والرصد والتقييم (الرجاء مراجعة القسم أدناه). كما ان فريق إدارة المشروع مدعوم أيضًا من قبل خبراء في المقر الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمراكز الإقليمية، بما في ذلك خبرة SES.

يكون فريق حماية المشروع، بما في ذلك اختصاصي الضمانات الدولية، وخبراء الضمان الاجتماعي الوطني، والجنس الوطني، وخبراء الضمانات الاجتماعية مسئولاً عن تعزيز قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأطراف المسؤولة لتحسين المعايير والخدمات الاجتماعية والبيئية والصحية المهنية، مما يساهم في تحسين صنع القرار والاستفادة من الفرص المحتملة مع ضمان تجنب المخاطر الاجتماعية والبيئية السلبية وتقليلها وتخفيفها وإدارتها.

<u>الإشراف على المشروع وضمانه</u>

تتمثل وظيفة "ضمان المشروع" لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دعم مجلس إدارة المشروع من خلال تنفيذ مهام الإشراف الموضوعي والمستقل على المشروع ورصده. حيث يضمن هذا الدور إدارة وإكمال معالم إدارة المشروع المناسبة. ويجب أن يكون ضمان المشروع مستقلاً عن مدير المشروع ؛ لذلك، لا يمكن لمجلس إدارة المشروع تفويض أي من مسؤوليات التأكيد الخاصة به إلى مدير المشروع. علاوة على ذلك، يوفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ضمان الجودة للمشروع ؛ يضمن الامتثال لسياسات وإجراءات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك المعايير الاجتماعية والبيئية وتنفيذ متطلبات إطار الإدارة البيئية والاجتماعية.

يتم الإشراف على مشروع (SFISH) وضمان الجودة من قبل فريق برنامج ERR التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي يشرف على محفظة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن مع التركيز على سبل العيش وتقديم الخدمات. سيوفر المقر الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الإشراف المؤسسي والدعم الإداري بما في ذلك التمويل والموارد البشرية والتدقيق والتحقيقات.

6.1.4 الأطراف المسؤولة

أثناء العمليات، ستكون الأطراف المسؤولة مسؤولة عن تنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية. ويتحمل الموظفون العاملون في المشروع مسؤولية منع أو تقليل الآثار البيئية والاجتماعية.

تكون الأطراف المسؤولة عرضة للمحاسبة بشكل مباشر أمام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفقًا لخطاب الاتفاق الخاص بهم. هناك طرفان مسؤولان عن المشروع: مشروع الاشغال العامة و SMEPs. تشمل الأطراف المسؤولة مكاتب المقر الرئيسي والمكاتب الفرعية ومهندسو المواقع ومشرفو المواقع والعاملين الذين يلعبون أيضًا دورًا في تنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية. وفي نهاية المطاف، تكون الأطراف المسؤولة مسؤولة عن ضمان تنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية في حافظة المشاريع الفرعية الخاصة بها والتأكد من أن جميع الوثائق ذات الصلة متاحة وإبلاغ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الإدارة العليا للأطراف المسؤولة هي المسؤولة في النهاية عن تنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية في جميع المشاريع الفرعية التي تشكل جزءًا من مشروع (SFISH). ويجب على الإدارة العليا إثبات التزامها من خلال ضمان توافر الموارد الضرورية لإنشاء وتنفيذ وصيانة وتحسين تنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية ؛ تحديد الأدوار وتوزيع المسؤوليات والمسؤوليات وتفويض السلطات لتسهيل التنفيذ الفعال لإطار الإدارة البيئية والاجتماعية. وتكون الأطراف المسؤولة مسؤولة عن تطوير وتنفيذ ورصد المقاولين.

لدى الشركاء المنفذين فريق إجراءات وقائية بما في ذلك فريق آلية معالجة المظالم ويتواجد في المقر الرئيسي للإشراف على تنفيذ المتطلبات البيئية والاجتماعية المدعومة من قبل جهات الاتصال في كل فرع بالإضافة إلى تعيين المسؤوليات للموظفين العاملين في الميدان. فيما سيكون موظفو الأطراف المسؤولة بصفتهم في المكتب الرئيسي والمكاتب الفرعية مسؤولين عن إشراك وإدارة المقاولين. وتتم مساعدة الموظفين الميدانيين من قبل المستشارين الإشرافيين، والمهندس الفني، ونقطة اتصال الضمانات في المكاتب الفرعية لإدارة المقاولين والعاملين، وضمان الامتثال ومراقبة الأنشطة وتوفير تعليمات العمل بشأن السلامة والأمن. خلال مرحلة تنفيذ الخدمات، سينظم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و SMEPS و مشروع الاشغال العامة زيارات مخططة وغير مخططة لمكاتب المقاولين و / أو الأماكن التي يتم فيها تنفيذ العمل. وفي هذه الزيارات، سيتم ملاحظة ومراقبة التقدم المحرز، والقضايا

المتعلقة بالصحة والسلامة وحالة عمالة الأطفال والعمل القسري. حيث ستتضمن تقارير الموقع مؤشرات الأداء الرئيسية لإدارة المقاول وستنعكس المخرجات في التقارير الشهرية. في حالة عدم الامتثال من قبل المقاولين، سيتم اتخاذ الإجراءات التصحيحية.

سيتم إعداد خطط الإدارة البيئية والاجتماعية بواسطة SMEPS و مشروع الاشغال العامة وسيتم اعتمادها من قبل البنك وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

يتم تعيين مهام وواجبات الإدارة البيئية والاجتماعية لمهندس الموقع والمهندسين التقنيين (الأطراف المسؤولة) ومدير الموقع (المقاولون). فقد تم تدريبهم على إدارة المخاطر الاجتماعية والبيئية ولديهم قنوات وصول وتقارير مباشرة إلى معظم مستويات الإدارة العليا. وتشمل بعض واجبات مهندس / مدير الموقع ما يلي:

- تنظيم وتنفيذ برامج التدريب، بما في ذلك التدريب التعريفي لجميع العاملين في الموقع.
- تنظيم المعلومات التي سيتم تمريرها من الإدارة إلى العمال، بما في ذلك تلك الخاصة بالمقاولين من الباطن.
- توفير وتنفيذ تدابير الإدارة البيئية والاجتماعية، بما في ذلك إجراءات الصحة والسلامة المهنية.
- التحقيق ومراجعة ظروف وأسباب المخاطر البيئية والاجتماعية لتقديم المشورة للإدارة العليا بشأن التدابير الوقائية. والمشاركة في التخطيط المسبق للموقع.

سوف تشمل واجبات المهندس الفني ما يلي:

- أنَّ ظروف عمل ومعدات آمنة ؛
- الفحص المنتظم لإجراءات السلامة في مكان العمل وإدارة المخاطر ؛
- فاعلية إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية المحتملة والاستجابة لها بسرعة في حالة ظهور مشكلات غير متوقعة ؛
- انه تم تدريب العمال بشكل كافٍ على الوظيفة التي يفترض منهم القيام بها ؛
- تنفيذ تدابير الإدارة الاجتماعية والبيئية، بما في ذلك تدابير السلامة في مكان العمل ؛
- اعتماد أفضل الحلول باستخدام الموارد والمهارات المتاحة ؛
- توافر معدات الحماية الشخصية الضرورية واستخدامها.

تتطلب مسالة ان موقع العمل آمنًا عمليات تفتيش منتظمة وتوفير الوسائل اللازمة لاتخاذ التدابير العلاجية. و تدريب **العمال** يُمكِّنَهم من التعرف على المخاطر التي تنطوي عليها وكيفية التغلب عليها. ويتم عرض الطريقة الآمنة للعمال لإنجاز العمل. حيث يشارك العمال بشكل مباشر، على سبيل المثال من خلال ما يلي:

- "Tool-Box Briefing"، وهي جلسة مدتها من خمس إلى عشر دقائق مع المشرف قبل بدء المهمة مباشرةً، تمنح العمال والمشرف فرصة للتحدث عن المخاطر الاجتماعية والبيئية، بما في ذلك مشاكل السلامة التي من المحتمل مواجهتها و الحلول المحتملة لتلك المشاكل. هذا النشاط سهل التنفيذ وقد يمنع وقوع حادث أو مشكلة خطيرة ؛

- "فحص السلامة"، وهو فحص من قبل العمال للتأكد من أن بيئة العمل آمنة قبل بدء العملية قد يسمح لهم باتخاذ إجراءات تصحيحية من أجل تصحيح وضع غير آمن قد يعرضهم لاحقًا للخطر أو عامل آخر أو المجتمع المحيط.

6.1.5 مراقبو الطرف الثالث

يقدم وكيل المراقبة الخارجي (TPMA) تقاريره مباشرة إلى مدير مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويعمل بتعاون وثيق مع أخصائي E&M للمشروع ومع الأطراف المسؤولة عن تنفيذ المشروع. ويدعم TPMA فريق إدارة المشروع التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتزويد مجلس إدارة المشروع وأصحاب المصلحة الآخرين بوسائل أفضل للتعلم من الخبرة الميدانية، وتحسين تقديم الخدمات إلى المجتمع، وتخطيط الموارد وتخصيصها، وإظهار النتائج. من المتوقع أن يزود TPMA برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتقارير ربع سنوية.

تتضمن قوالب التقارير / قوائم المراجعة مراقبة المخاطر الاجتماعية والبيئية، والمساواة بين الجنسين والقضايا الاجتماعية، وتشمل مراقبة تنفيذ تدابير الإدارة المتفق عليها. كما يتضمن كل تقرير TPMA قسمًا محددًا لمعالجة الصحة والسلامة المهنية، وآلية معالجة المظالم، والتنفيذ البيئي والاجتماعي في المشاريع الفرعية. وتُعقد اجتماعات منتظمة مع فريق TPM و الأطراف المنفذة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمناقشة النتائج وتحسين الأدوات.

6.2 بناء القدرات والتدريب

تتحمل الأطراف المسؤولة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، SMEPS، مشروع الأشغال العامة) مسؤولية ضمان وجود الأنظمة بحيث يكون الموظفون المعنيون والمتعاقدون والعمال الآخرون على دراية بالمتطلبات البيئية والاجتماعية لتنفيذ المشروع، بما في ذلك إطار الإدارة البيئية والاجتماعية. فقد لاحظ أصحاب المصلحة في المشروع أن بناء القدرات والتدريب يجب أن يكونا من الأولويات.

سيحضر جميع موظفو المشروع تدريبًا تمهيديًا أوليًا لمتطلبات إطار الإدارة البيئية والاجتماعية ذات الصلة، بما في ذلك متطلبات الصحة والسلامة والبيئة والموروث الثقافي، و LMP، و OHS، و SEP، وخطة العمل الخاصة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، وإطار إدارة الأمن.

سيتم إجراء التدريب على أساس مستدام. وسيتم تنفيذ برامج بناء القدرات والتدريب التالية:

- **بناء قدرات الإدارة العليا للمقر الرئيسي والمكاتب الفرعية (بقيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي):** لنقل الوعي بشأن المتطلبات التنظيمية الأساسية والمتطلبات والعناصر الأخرى لإطار الإدارة البيئية والاجتماعية، للمساعدة في فهم أهمية الإدارة الاجتماعية والبيئية من مرحلة التصميم حتى التنفيذ. ومن الضروري أن تقوم القوى العاملة المدربة بإجراء المزيد من التدريب وبناء القدرات في مؤسساتهم من خلال العمل كأشخاص مرجعيين لمثل هذه التدريبات.

- **بناء قدرات مهندسي الموقع / المشرفين على الموقع بشأن متطلبات إطار الإدارة البيئية والاجتماعية والفحص البيئي والاجتماعي وإعداد خطة الإدارة البيئية والاجتماعية (بقيادة الأطراف المسؤولة، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي):** لخلق الوعي بالمخاطر الاجتماعية والبيئية المحددة وتدابير الإدارة للتحكم فيها حسب الاقتضاء بالنسبة لأنشطة المشروع لبناء قدراتهم للقيام بتنفيذ أنشطة المراقبة والإشراف الميدانية.

- **تدريب وتوعية العمال بما في ذلك العمال المتعاقدين والعمالة المحلية (بقيادة الأطراف المسؤولة):** حيث سيتلَّقى جميع العمال المنخرطين في أي نشاط يحتمل أن يتسبب في ضرر اجتماعي و / أو بيئي جسيم تدريبًا محددًا على المهام و SEA / SH، و GRM، إلخ. لضمان تنفيذ تدابير الإدارة الخاصة بالموقع.

يجب أن تأخذ إجراءات التدريب في الاعتبار اختلاف مستويات المسؤولية والقدرة والمهارات اللغوية ومحو الأمية والتعرض للمخاطر.

تضمن الأطراف المسؤولة أن الأشخاص الخاضعين لسيطرتها والذين يؤدون المهام المتعلقة بإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية مؤهلين من حيث التعليم أو التدريب أو الخبرة المناسبة، ويجب عليهم الاحتفاظ بالسجلات ذات الصلة. كما يجب أن يتضمن كل مشروع فرعي بندًا في الميزانية للتدريب لضمان قدرات ومهارات العمال لتنفيذ تدابير إدارة المخاطر.

7. إشراك أصحاب المصلحة والإفصاح عن المعلومات

7.1 مبادئ لمشاركة أصحاب المصلحة الهادفة والفعالة والمستنيرة

سيضمن مشروع **(SFISH)** والأطراف المسؤولة فيه مشاركة أصحاب المصلحة الهادفة والفعالة والمستنيرة في تصميم وتنفيذ جميع المشاريع الفرعية. وقد تم تطوير خطة إشراك أصحاب المصلحة (الملحق 5). الجهات الفاعلة والمنظمات في المجتمع المدني والمجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين هم شركاء أساسيون في تسليم المشروع وتعزيز التنمية المستدامة.

تدعم مشاركة أصحاب المصلحة تطوير علاقات قوية وبناءة وسريعة الاستجابة والتي تعتبر بالغة الأهمية لتصميم وتنفيذ المشروع بشكل سليم. وتعزز المشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة قبول المشروع وملكيته وتقوي الاستدامة الاجتماعية والبيئية وفوائد التدخلات المدعومة . وهو هدف في حد ذاته - دعم حقوق المواطنين وغيرهم في المشاركة في القرارات التي قد تؤثر عليهم - وكذلك وسيلة فعالة لتحقيق نتائج المشروع، بما في ذلك تلك المتعلقة بالحكم الديمقراطي، وحماية البيئة، وتعزيز احترام حقوق الإنسان، ومنع وحل النزاعات.

ستتمتع المشاركة الهادفة والفعالة والمستنيرة لأصحاب المصلحة بالخصائص التالية:

- خلوها من التلاعب والتدخل والإكراه والتخويف الخارجي.
- النوع الاجتماعي وشاملة للعمر وسريع الاستجابة.
- مُناسبة ثقافيًا ومصممة لتناسب تفضيلات اللغة وعمليات صنع القرار لكل مجموعة أصحاب مصلحة محددة، بما في ذلك المجموعات المحرومة أو المهمشة.
- مبنية على الافصاح المسبق في الوقت المناسب عن معلومات السهل الوصول إليها والمفهومة وذات الصلة والكافية، بما في ذلك مسودات الوثائق والخطط.
- بدأت في وقت مبكر من عملية تصميم المشروع، واستمرت بشكل متكرر طوال دورة المشروع، وتعديلها حسب ظهور المخاطر والآثار.
- تعالج المخاطر الاجتماعية والبيئية والآثار السلبية والتدابير والإجراءات المقترحة لمعالجتها.
- تسعى إلى تمكين أصحاب المصلحة، ولا سيما الفئات المهمشة، وتمكين دمج جميع وجهات النظر ذات الصلة للأشخاص المتضررين وغيرهم من أصحاب المصلحة في عمليات صنع القرار، مثل أهداف المشروع وتصميمه، وتدابير التخفيف، وتقاسم منافع التنمية والفرص، والتنفيذ مسائل.
- موثقة ومُبلَّغ عنها في شكل يسهل الوصول إليه للمشاركين، ولا سيما التدابير المتخذة لتجنب أو تقليل المخاطر والآثار السلبية على أصحاب المصلحة في المشروع.
- تتماشى مع واجبات والتزامات الدولة بموجب القانون الدولي.

7.2 إفشاء المعلومات

يشير الكشف عن المعلومات إلى توفير المعلومات في الوقت المناسب والتي يسهل الوصول إليها فيما يتعلق بالمشروع وآثاره الاجتماعية والبيئية المحتملة على أصحاب المصلحة من أجل تسهيل مشاركتهم الهادفة والفعالة والمستنيرة في تصميم المشروع وتنفيذه. ويحتاج أصحاب المصلحة إلى الوصول إلى معلومات المشروع والمشاريع الفرعية ذات الصلة من أجل فهم الفرص والمخاطر المحتملة المتعلقة بالمشروع والمشاركة في التصميم والتنفيذ.

بالإضافة إلى ذلك، الوصول إلى معلومات المشروع العامة، إذ يحتاج أصحاب المصلحة إلى الوصول إلى تقارير الفرز والمسودة والتقييمات النهائية وخطط الإدارة. يجب الكشف عن هذه المعلومات في الوقت المناسب، وفي مكان يسهل الوصول إليه، وفي شكل ولغة مفهومة للأشخاص المتضررين وأصحاب المصلحة الآخرين. فيما يلي شرح موجز لعناصر الإفصاح الفعال هذه:

- **<u>الإفصاح في الوقت المناسب</u>**: يجب تقديم المعلومات المتعلقة بالتأثيرات الاجتماعية والبيئية المحتملة المتعلقة بالمشروع وتدابير التخفيف / الإدارة قبل اتخاذ القرار. ويجب تقديم مسودات الفرز والتقييمات وخطط الإدارة مقدمًا كجزء من عملية التشاور مع أصحاب المصلحة. وفي جميع الحالات،

يجب الإفصاح عن المسودات والفحوصات النهائية والتقييمات وخطط الإدارة والتشاور بشأنها قبل تنفيذ الأنشطة التي قد تؤدي إلى آثار اجتماعية وبيئية سلبية محتملة.

• معلومات يمكن الوصول إليها: يجب أن يكون أصحاب المصلحة قادرين على الوصول بسهولة إلى المعلومات المتعلقة بالتقييمات وخطط الإدارة. في حين أن المتطلبات التنظيمية المحلية قد تتطلب توافر التقييمات البيئية في المكاتب الحكومية، فقد لا يكون هذا كافياً لضمان أن أصحاب المصلحة المحليين يمكنهم الوصول إلى المعلومات. ربما يلزم النظر في وسائل النشر الأخرى، مثل النشر على مواقع الويب والاجتماعات العامة والمجالس أو المنظمات المحلية، وورق الصحف والتقارير التلفزيونية والإذاعية، والنشرات، والعروض المحلية، والبريد المباشر.

• الشكل واللغة المناسبان: يجب أن تكون المعلومات في شكل ولغة يسهل فهمهما ومصممة خصيصًا لمجموعة أصحاب المصلحة المستهدفين الذين يتحدثون اللغة العربية. ربما يكون من الضروري ترجمة المعلومات الموجزة من التقييمات وخطط الإدارة وتقديمها بوسائل مختلفة (مثل الخطية والشفوية). ويعتبر مستوى التفاصيل الفنية، واللغات واللهجات المحلية، ومستويات معرفة القراءة والكتابة، وأدوار النساء والرجال، والأساليب المحلية لنشر المعلومات من الاعتبارات المهمة في ابتكار الأشكال المناسبة للإفصاح. قد لا يكون الالتماس العام للتعليقات على مستندات المشروع شكلاً مناسبًا لمشاركة المعلومات والتماس المدخلات. بدلاً من ذلك، قد يلزم تقديم المواد بطريقة سياقية، مثل عرض الخيارات مع المعلومات الأساسية والأسئلة المصممة لطلب التعليقات. ويجب استخدام الأشكال المناسبة من الإفصاح الاستباقي بخلاف نشر المعلومات على الويب. فقد تشمل هذه البرامج البث الإذاعي والكتيبات والمنشورات المجتمعية والرسائل القصيرة والعروض التقديمية الشفوية وما إلى ذلك. كما أنه من الضروري ضمان ابتكار طرق اتصال مناسبة للوصول إلى الفئات التي يحتمل أن تكون مهمشة ومحرومة.

تعتبر عملية إشراك أصحاب المصلحة لحظة ممتازة لالتماس من أصحاب المصلحة أنواع المعلومات التي يريدونها ويحتاجونها والصيغ واللغات والآليات الأكثر ملاءمة لنشرها.

يحتوي SES على متطلبات الكشف عن تقارير الفرز ؛ مسودة والتقييمات الاجتماعية والبيئية النهائية وخطط الإدارة ؛ وأي تقارير مراقبة اجتماعية وبيئية مطلوبة. لمزيد من التفاصيل حول مشاركة أصحاب المصلحة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي SES ومتطلبات الكشف عن المعلومات، يرجى الرجوع إلى توجيهات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن مشاركة أصحاب المصلحة - الملحق 3. سيتم الإفصاح عن ESMF LMP و SEP مع ممثلي مجموعات أصحاب المصلحة باللغة العربية أثناء اجتماع التشاور وفي فروع IPs ومواقع المستفيدين.

7.3 أنظمة مشروع (SFISH) في مكانها لإشراك أصحاب المصلحة وكشف المعلومات

إنَّ مشاركة أصحاب المصلحة بشكل هادف مطلوبة من قب مشروع الاشغال العامة و SMEPS من اجل المشاركة في تدخل المشروع من قبل المجتمعات والأفراد. وتتضمن إجراءات التشغيل القياسية لكل من الأطراف المسؤولة إجراءات لمشاركة المجتمع وأصحاب المصلحة في دورات المشروع الخاصة بهم كمكون رئيسي لتحديد المشروع وتصميمه وتنفيذه، ووصف مكونًا رئيسيًا لاستراتيجية الاستدامة طويلة الأجل للعمليات والصيانة.

يتم تشكيل اللجان المجتمعية في بداية المشروع في مرحلة التحديد والتصميم وتلعب دورًا رئيسيًا في دعم الفرق الميدانية، وتسهيل التنفيذ واستدامة الأصول المجتمعية التي يتم بناؤها من خلال المشاريع الفرعية، بعد إغلاق المشروع. ولأجل للحفاظ على مشاركة المجتمع وانخراطه، تتضمن المشاريع الفرعية أحكامًا لإنشاء مثل هذه اللجان المجتمعية وتوفير الموارد للتدريب كلما لزم الأمر.

تحدد مبادئ التعرف على دورة المشروع الفرعي وتطويرها وإدارتها، أن المجتمعات تشارك منذ البداية في مرحلتي الاختيار والتصميم، من خلال إغلاق المشروع مع نشر نسخ ورقية لإطار الإدارة البيئية والاجتماعية وآلية معالجة المظالم وغيرها. ولإشراك المجتمعات وتقليل المخاطر المحتملة للنزاعات بين أصحاب المصلحة على المشاريع الفرعية، تم وضع معيار اختيار دقيق من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأطراف المسؤولة. أثناء وضع مجموعة موضوعية من المعايير، ومؤشر استغاثة قائم على البيانات الوطنية، فإن المجتمعات مدعوة أيضًا للمشاركة على مستوى البلديات للانخراط في تحديد أولويات المشاريع المجتمعية وتحديد المستفيدين.

يجب أن تُلبي المشاريع الفرعية الاحتياجات الأساسية وفقًا لاحتياجات كل من الفقر والخدمة المقدمة في المؤشرات الوطنية. وتعطى الأولوية للمجتمعات الفقيرة. بالإضافة إلى البيانات المقدمة من خلال المؤشرات الوطنية، تتم استشارة مجموعات المجتمع لتحديد من سيستفيد من المشاريع الفرعية، وبهذه الطريقة يشارك أصحاب المصلحة أنفسهم في اختيار وقرار من يستفيد من المشاريع الفرعية.

بالإضافة إلى ذلك، تتضمن بعض الإجراءات المساهمة المالية من قبل المستفيدين بما يتناسب مع إمكانياتهم. يُنظر إلى هذه المساهمة على أنها مكون ضروري لإشراك أصحاب المصلحة، مما يوفر ضمانًا للاستدامة المستقبلية من خلال تشغيل وصيانة المشاريع الفرعية ويهدف إلى تعزيز الالتزام الراسخ بالمشاركة النشطة للمستفيدين.

تتضمن كلتا المؤسستين أحكامًا لتعميم مراعاة المنظور الجنس كوسيلة لضمان المشاركة المتساوية لجميع أصحاب المصلحة في المشاريع الفرعية وتوفير الفرص لتحسين مشاركة المرأة في صنع القرار كما هو موضح في القسم أعلاه حول تأثيرات المشروع والمخاطر، قسم النوع الاجتماعي.

يساعد TPMA أيضًا على ضمان استشارة أصحاب المصلحة على النحو الواجب ومراقبة مستوى رضاهم عن مشروع (SFISH) بما في ذلك معايير اختيار المشروع الفرعي. وقد تحققت دراسات مسحية لـ TPM من تنفيذ التدخلات المخطط لها، والالتزام بإجراءات التنفيذ المتفق عليها، وجودة التدخلات المنفذة، والمستفيدين ورضا المجتمع عن مختلف جوانب تدخلات المشروع وتأثيراتها / آثارها على المستفيدين والمجتمعات المستهدفة. تتم مقابلة النساء والرجال والشباب بشكل منفصل لتمكين المجموعات المهمشة من المشاركة الهادفة.

بالإضافة إلى ذلك، تم تطوير خطة مشاركة أصحاب المصلحة SEP لمشروع (SFISH). حيث تدرك خطة مشاركة أصحاب المصلحة (SEP) أهمية المشاركة المفتوحة والشفافة بين المتلقي وأصحاب المصلحة في المشروع كعنصر أساسي من الممارسات الدولية الجيدة. ويمكن أن تؤدي المشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة إلى تحسين الاستدامة البيئية والاجتماعية للمشاريع، وتعزيز قبول المشروع، وتقديم مساهمة كبيرة في تصميم وتنفيذ المشروع بنجاح. مشاركة أصحاب المصلحة هي عملية شاملة يتم إجراؤها طوال دورة حياة المشروع. فعندما يتم تصميمها وتنفيذها بشكل صحيح، فإنها تدعم تطوير علاقات قوية وبناءة وسريعة الاستجابة والتي تعتبر مهمة للإدارة الناجحة للمخاطر البيئية والاجتماعية للمشروع.

الهدف العام من خطة مشاركة أصحاب المصلحة هذا هو تحديد خطة عمل لإشراك أصحاب المصلحة، بما في ذلك النهج المناسب تقنيًا وثقافيًا للتشاور العام والإفصاح عن المعلومات، طوال دورة المشروع بأكملها. ويحدد SEP الطرق التي سيتواصل بها فريق المشروع مع أصحاب المصلحة ويتضمن آلية يمكن للأفراد من خلالها إثارة مخاوفهم أو تقديم ملاحظات أو تقديم شكاوى حول أنشطة المشروع.

تعد مشاركة مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك السكان المحليين والصيادين أمرًا ضروريًا لنجاح المشروع من أجل ضمان التعاون السلس بين موظفي المشروع والمجتمعات المحلية.

يركز SEP على:

- تحديد المتأثرين بشكل مباشر وغير مباشر أو الذين قد يتأثرون، والذين سيحتاجون إلى معلومات إضافية لفهم حدود تأثيرات المشروع.
- يمكن أن يساعد رسم خرائط مناطق تأثير المشروع وتحديد المجتمعات المتأثرة في منطقة جغرافية معينة في تحديد أو تحسين منطقة تأثير المشروع ؛
- إشراك المستفيدين من المشروع والتشاور معهم في عملية التخطيط والتنفيذ والرصد وإعداد التقارير ؛
- تعزيز النهج التشاركي في جميع دورات المشروع من قبل كل مجتمع مختار مع عائلات صندوق الرعاية الاجتماعية، والأسر الأخرى التي لديها نساء وأطفال حوامل.
- ضمان السرية والحماية الاجتماعية للفئات المحرومة والأصلية والمهمشة من خلال استخدام آلية استجابة أصحاب المصلحة (GRM) التي توفر فرصة للأشخاص المتضررين للاستجابة والحزن على أي مشاكل ومخاوف في السرية وإخفاء الهوية ؛
- تعميم حقوق الإنسان، وتمكين المرأة، والمشاركة الكاملة، والشفافية، والإفصاح عن المعلومات، والاستدامة البيئية في جميع إجراءات المشروع ؛ و
- بناء نظام إدارة معلومات قوي ومبتكر وشفاف يعكس جميع الأنشطة، ويتم تنفيذه وفقًا لتعريف المشروع ومقترحه.

7.4 آلية معالجة المظالم على مستوى المشروع

أثناء تصميم وبناء وتنفيذ أي مشروع فرعي، قد يختبر شخص أو مجموعة من الأشخاص أو يتعرضون لضرر محتمل، بشكل مباشر أو غير مباشر بسبب أنشطة المشروع. حيث يمكن أن تكون المظالم التي قد تنشأ مرتبطة بالقضايا الاجتماعية مثل معايير الأهلية والاستحقاقات، وتعطيل الخدمات، والفقدان المؤقت أو الدائم لسبل العيش وغيرها من القضايا الاجتماعية والثقافية. وقد تكون المظالم مرتبطة أيضًا بقضايا بيئية مثل توليد الغبار المفرط، والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية بسبب الاهتزازات المرتبطة بالبناء أو نقل المواد الخام، والضوضاء، وازدحام المرور، وانخفاض جودة أو كمية موارد المياه السطحية / الجوفية الخاصة / العامة أثناء إعادة تأهيل الري، الأضرار التي لحقت الحدائق المنزلية والأراضي الزراعية، إلخ.

في حالة ظهور مثل هذا الموقف، يجب أن تكون هناك آلية يمكن من خلالها للأطراف المتأثرة حل هذه المشكلات بطريقة ودية مع موظفي المشروع بطريقة فعالة وغير متحيزة وشفافة وفي الوقت المناسب وفعالة من حيث التكلفة. ولتحقيق هذا الهدف، تم تضمين آلية معالجة المظالم في إطار الإدارة البيئية والاجتماعية لهذا المشروع.

آلية معالجة المظالم

أ. يوفر عملية مشروعة تسمح ببناء الثقة بين مجموعات أصحاب المصلحة وتؤكد لأصحاب المصلحة أنه سيتم تقييم مخاوفهم بطريقة عادلة وشفافة ؛
ب. يسمح بالوصول البسيط وانسيابي إلى آلية التظلم لجميع أصحاب المصلحة وتقديم المساعدة الكافية لأولئك الذين ربما واجهوا عقبات في الماضي حتى يتمكنوا من إثارة وطرح مخاوفهم ؛
ج. توفر إجراءات واضحة ومعروفة لكل مرحلة من مراحل عملية آلية معالجة المظالم، وتوفر توضيحًا لأنواع النتائج المتاحة للأفراد والمجموعات ؛
د. يضمن معاملة عادلة لجميع الأفراد والمجموعات المعنيين والمتضررين من خلال نهج رسمي متسق يكون عادلاً ومستنيرًا ويحترم المخاوف و / أو الشكاوى و / أو المظالم ؛
ه. يوفر نهجًا شفافًا، من خلال إبقاء أي فرد / مجموعة متضررة على علم بالتقدم المحرز في شكواهم، والمعلومات التي تم استخدامها عند تقييم شكواهم والمعلومات حول الآليات التي سيتم استخدامها لمعالجتها ؛ و
و. تمكن من التعلم المستمر والتحسينات على آلية معالجة المظالم. من خلال التقييم المستمر، قد تقلل الدروس المستفادة من الشكاوى والتظلمات المحتملة.

ستكون آلية معالجة المظالم شاملة للجنس والعمر وتستجيب وتعالج حواجز الوصول المحتملة أمام النساء وكبار السن والمعوقين والشباب والفئات الأخرى التي يحتمل أن تكون مهمشة حسب الاقتضاء للمشروع. حيث لن تعيق آلية معالجة المظالم الوصول إلى سبل المعالجات القضائية أو الإدارية التي قد تكون ذات صلة أو قابلة للتطبيق وستكون متاحة بسهولة لجميع أصحاب المصلحة دون أي تكلفة ودون عقاب.

يجب إرسال معلومات حول آلية معالجة المظالم وكيفية تقديم شكوى و / أو تظلم أثناء عملية مشاركة أصحاب المصلحة ووضعها في أماكن بارزة لإعلام أصحاب المصلحة الرئيسيين.

يمكن تلقي جميع الشكاوى و / أو التظلمات المتعلقة بالقضايا الاجتماعية والبيئية إما شفهيًا (إلى الموظفين الميدانيين) أو عبر الهاتف أو في صندوق الشكاوى أو كتابيًا إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو مشروع الأشغال العامة أو SMEPS. ويتمثل جزء رئيسي من آلية معالجة المظالم في شرط أن يحتفظ فريق إدارة المشروع ومقاول البناء بسجل للشكاوى و / أو المظالم الواردة في مكاتب موقع المشروع المعني، وهذا يشمل شكاوى العمال. سيتم تسجيل المعلومات التالية:

أ. وقت وتاريخ وطبيعة الاستفسار و / أو مخاوف و / أو الشكاوى و / أو المظالم ؛
ب. نوع الاتصال (مثل الهاتف، الخطاب، جهة الاتصال الشخصية، مربع الموقع، الرسائل القصيرة، البريد الإلكتروني) ؛
ت. ج. الاسم والجنس وعنوان الاتصال ورقم الاتصال إذا كان ذلك متاحًا ؛
ث. د. يتم أيضًا تسجيل شكاوى عدم الكشف عن الهوية والتحقيق فيها وحلها
ج. ه. الاستجابة والمراجعة التي يتم إجراؤها كنتيجة للاستفسار و / أو المخاوف و / أو الشكاوى و / أو المظالم ؛ و
ح. F. الإجراءات المتخذة واسم الشخص الذي يقوم بالإجراء.
خ. ز. في حالة عدم رضاء مقدم الشكوى عن حل الشكاوى وتسويتها، يقوم بتصعيد القضايا إلى مستوى أعلى (خمسة مستويات لتصعيد الشكوى).
د. سيعمل نظام إدارة معالجة المظالم الخاص ب IPs' على تسوية آلية معالجة المظالم والتخفيف من حدتها على ثلاثة مستويات (المكاتب الميدانية والفروع والمقر الرئيسي)
ذ. سيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتحقيق في الحالة التي لم يتم حلها على المستويات الثلاثة للشركاء المنفذين، على مستوى المشروع، المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن، وكذلك في المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عمان / المكتب الرئيسي في نيويورك. كما سيتبادل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحالات الأكثر تصعيدًا مع البنك الدولي[9].

[9] لدى أصحاب الشكاوى خيار الوصول إلى آلية المساءلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، مع وظائف الامتثال والتظلم. تحقق وحدة الامتثال الاجتماعي والبيئي في الادعاءات القائلة بأن معايير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو إجراءات الفرز أو الالتزامات الاجتماعية والبيئية الأخرى لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لا يتم تنفيذها بشكل كافٍ ، وأن الضرر قد ينتج على الناس أو البيئة. توفر آلية استجابة أصحاب المصلحة للأشخاص المتضررين محليًا فرصة للعمل مع أصحاب المصلحة الآخرين لحل المخاوف والشكاوى و / أو المظالم حول الآثار الاجتماعية والبيئية لمشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تهدف آلية استجابة أصحاب المصلحة إلى استكمال المشاركة الاستباقية لأصحاب المصلحة المطلوبة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركائه المنفذين طوال دورة المشروع (www.undp.org/secu-srm). يمكن لمقدمي الشكاوى أيضًا الوصول إلى هيئة التفتيش التابعة للبنك الدولي (www.inspectionpanel.org). أشارت تقارير TPM ومشاورات أصحاب المصلحة في إطار الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMF) إلى قلة وعي الأشخاص المتأثرين بالمشروع بالآلية العالمية وخياراتهم. سيكون هذا مجالًا يتعين تعزيزه في المستقبل.

تتم إدارة آلية معالجة المظالم الخاصة بالمشروع بواسطة مشروع الأشغال العامة و SMEPs الذين لديهم آلية للتظلم. وسيعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الأطراف المسؤولة لتقييم فعالية الآلية العالمية الحالية والعمل على معالجة القدرات، وإمكانية الوصول، والشفافية، والثغرات، وما إلى ذلك.

المظالم المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي (GBV): لتجنب خطر الوصم وتفاقم الضرر العقلي / النفسي والانتقام المحتمل، يجب أن يكون للآلية العالمية نهج مختلف وحساس تجاه الحالات المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي. تنطبق آلية GRM بالمثل على العمال الذين يتعرضون للعنف المبني على النوع الاجتماعي. فعندما يتم الإبلاغ عن مثل هذه الحالة إلى آلية معالجة المظالم، يجب إحالتها على الفور إلى مقدمي الخدمات المناسبين، مثل الدعم الطبي والنفسي، والإقامة في حالات الطوارئ، وأي خدمات ضرورية أخرى. كما يجب أيضًا إبلاغ موظفي الحماية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذين يمكنهم تقديم المشورة بشأن مقدمي الخدمات ذوي الصلة. تم تدريب ممثلي الشريك المنفذ على جمع هذه الشكاوى التعاطفية وغير القضائية والسرية. يمكن فقط جمع طبيعة الشكوى (ما يقوله المشتكي بكلماته الخاصة) والبيانات الديموغرافية الإضافية، مثل العمر والجنس، كالمعتاد.

في حالة عدم حل الشكاوى من قبل الشركاء المنفذين، يجب تصعيدها إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمزيد من التحقيق والدراسة والإغلاق. سيتم تطبيق آليات التعامل مع الشكاوى (HCM) على النحو التالي:

- سيتم تطبيق IPs GRM، وسيتم تفعيلها على ثلاثة مستويات من التسوية المتوافقة (في الحقل الأول، الفرع الثاني، مستويات المكتب الرئيسي الثالث) ؛
- سيتم تعيين مركز اتصال TPM من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتحقق من قوائم الشكاوى على أساس شهري وتقديم تقرير. لذلك سيحتاج IPs إلى مشاركة قائمة GRM كل أسبوعين (ربما من خلال الارتباط بنظام MIS الجديد)
- سيخصص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رقمًا (اتصال، رسالة نصية، WhatsApp) لمقدمي الشكاوى الذين قد لا يكونون راضين عن قرار عناوين IP ويرغبون في التصعيد إلى مستوى أعلى (المستوى الرابع من HCM).
- سيضمن الشركاء المنفذون أن المشتكين غير الراضين على اطلاع جيد بالرقم المخصص لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. قد تساعد TPM أيضًا في هذه المشكلة، من خلال استدعاء جميع المشتكين وإحالة غير الراضين إلى المستوى الرابع من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)
- إذا كان مقدم الشكوى لا يزال غير راضٍ بعد تدخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فسيتم إدخال مستوى آخر للتصعيد إلى المقر الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي SRM (المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي).
- قد يختار المشتكون أيضًا استخدام الإجراءات القضائية أو التحكيم.

7.5 آلية المساءلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

بالإضافة إلى آليات معالجة المظالم على مستوى المشروع والوطنية، يتمتع مقدمو الشكاوى بخيار الوصول إلى آلية المساءلة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مع وظائف الامتثال والتظلم. تحقق وحدة الامتثال الاجتماعي والبيئي في الادعاءات القائلة بأن معايير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو إجراءات الفرز أو الالتزامات الاجتماعية والبيئية الأخرى لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لا يتم تنفيذها بشكل كافٍ، وأن الضرر قد ينتج عن الناس أو البيئة. وتقع وحدة الامتثال الاجتماعي والبيئي في مكتب التدقيق والتحقيقات ويديرها مسؤول الامتثال الرئيسي. فمراجعة الالتزام متاح لأي مجتمع أو فرد لديه مخاوف بشأن تأثيرات برنامج أو مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتم تكليف وحدة الالتزام الاجتماعي والبيئي بالتحقيق في الطلبات الصحيحة بشكل مستقل وحيادي من الأشخاص المتأثرين محليًا، والإبلاغ عن نتائجها وتوصياتها علنًا.

توفر آلية استجابة أصحاب المصلحة للأشخاص المتضررين محليًا فرصة للعمل مع أصحاب المصلحة الآخرين لحل المخاوف والشكاوى و / أو المظالم حول الآثار الاجتماعية والبيئية لمشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تهدف آلية استجابة أصحاب المصلحة إلى استكمال المشاركة الاستباقية لأصحاب المصلحة المطلوبة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركائه المنفذين طوال دورة المشروع. وربما تطلب المجتمعات والأفراد عملية آلية استجابة أصحاب المصلحة عندما يستخدمون قنوات رسمية لإدارة المشروع وضمان الجودة لكونهم غير راضين عن الاستجابة (في هذه الحالة، يتم إعادة اصلاح آلية معالجة المظالم على مستوى المشروع). وعندما يتم تقديم طلب صالح بشأن آلية استجابة أصحاب المصلحة، فإن نقاط الاتصال التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المستوى القطري والإقليمي ومستوى المقر الرئيسي ستعمل مع أصحاب المصلحة المعنيين والأطراف المسؤولة لمعالجة الشواغل وحلها. قم بزيارة www.undp.org/secu-srm لمزيد من التفاصيل.

8. مراقبة تنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية والإبلاغ عنه وتقييمه

يجب مراجعة إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وإجراءاته بانتظام وعلى أساس مستمر من قبل موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومشروع الأشغال العامة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم. حيث ان الهدف هو تحديث إطار الإدارة البيئية والاجتماعية ليعكس المعرفة المكتسبة أثناء تسليم / بناء المشروع ولإظهار المعرفة الجديدة.

سيتم إجراء تعديلات على إطار الإدارة البيئية والاجتماعية في حال:

- حدثت هناك تغييرات ذات صلة بالظروف الاجتماعية والبيئية أو ممارسات الإدارة المقبولة بشكل عام. أو
- تحديد مخاطر اجتماعية وبيئية جديدة أو لم يتم تحديدها من قبل. أو
- إشارة المعلومات المستمدة من طرق رصد ومراقبة المشروع إلى أن تدابير المراقبة الحالية تتطلب تعديلًا حتى تكون فعالة. أو
- حدثت هناك تغييرات على التشريعات ذات الصلة بالمشروع. أو
- وُجِد طلب مقدم من سلطة تنظيمية ذات صلة.

عند إجراء تحديث، يجب إعلام جميع موظفي الموقع بالمراجعة في أسرع وقت ممكن، على سبيل المثال من خلال الاجتماع اليومي حول السلامة أو إخطار كتابي.

سيراقب مدير المشروع التنفيذ العام لإطار الإدارة البيئية والاجتماعية، وعلى الأخص ما يلي:

1) التحضير في الوقت المناسب لنماذج الفحص البيئي والاجتماعي لجميع المشاريع الفرعية (قائمة المشاريع الفرعية حسب فئة المخاطر حسب التاريخ)

2) إعداد وإجازة خطط الإدارة البيئية والاجتماعية للمشاريع الفرعية في الوقت المناسب، حسب الحاجة (قائمة الأدوات مع التواريخ)

3) مراقبة تنفيذ خطة الإدارة البيئية والاجتماعية، بما في ذلك مراقبة تدابير التخفيف ورصد الأداء البيئي والاجتماعي للمقاولين (المؤشرات)

4) تدريب موظفي المشروع والشركاء المنفذين والمقاولين (قائمة الأشخاص والتواريخ والأماكن)

سيقوم مدير المشروع بإعداد:

1) تقارير نصف سنوية تلخص نتائج المراقبة، ليتم تضمينها في اجتماعات المراجعة نصف السنوية للمشروع

2) تقييم سنوي لجميع أنشطة المراقبة البيئية والاجتماعية، والتي سيتم تقديمها إلى البنك الدولي كجزء من التقارير الشاملة عن تنفيذ المشروع

ستتم مشاركة تقارير المراقبة والتدقيق مع البنك الدولي.

يمكن العثور على الحد الأدنى من متطلبات التخفيف من المخاطر البيئية والاجتماعية والصحية والسلامة (ESHS) التي يجب على كل مقاول يعمل في المشروع أن يأخذها في الاعتبار عند إعداد خطة الإدارة البيئية والاجتماعية لشركته في (الملحق 9) سيتم دمج متطلبات البيئة والصحة والسلامة والأمن في وثائق العطاء وبنود فنية في العقود.

8.1 مؤشرات المراقبة والإبلاغ:

وافق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع شركائه وناقشوا العديد من المؤشرات التي يمكن استخدامها للإبلاغ عن النوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعي / الاستغلال الجنسي الإستراتيجي ومراقبته والتي لا تقتصر على:

- عدد الأطفال الذين تمت ترقيتهم إلى العمل أقل من 18 سنة

- عدد النساء والرجال الذين تعرضوا للتمييز على أساس الجنس والإعاقة والعمر

- عدد التدريبات التي أجريت على منع التمييز بين الجنسين. العنف القائم على النوع الاجتماعي و SH

- عدد الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي / العنف الجنسي المحالين إلى مقدمي الخدمات أو الدعم القانوني بسرية عالية

- عدد عمل شكاوى العنف القائم على النوع الاجتماعي / العنف الجنسي المستلمة والمسجلة في آلية معالجة المظالم

- لا عمال ذوي مهارات / جميع العمال موقعين على COC.

- لا تدريبات وبناء القدرات تم تقديمها لموظفي الإدارة العليا، والمتخصصين في النوع الاجتماعي، وأفراد الأسرة، وأفراد المجتمع حول النوع الاجتماعي / العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستغلال الجنسي والاستغلال الجنسي.

- عدد حملات التوعية التي تم إجراؤها ورقم الاتصال / آلية معالجة المظالم المقدمة

- عدد العاملين والعاملات.

وتشمل مؤشرات الصحة والسلامة المهنية الخاصة بالإبلاغ والرصد على سبيل المثال لا الحصر:

- تقارير الحوادث / الحوادث والافعال غير الاعتيادية
- تقارير شهرية
- تحليل الأحداث وتوليفها
- تحليل الحالة الجذرية وحماية خطة العمل التصحيحية
- إشعارات ملاحظات السلامة
- خطة عمل الحوادث / الشذوذ
- مشروع / خطة الصحة والسلامة المهنية للموقع
- سجل تقييم المخاطر
- حماية سجلات التدريب
- سجلات الزيارات الميدانية
- خطة الاستجابة للطوارئ

8.2 نظام المعلومات الإدارية (MIS)

يوجد لدى كل من مشروع الاشغال العامة و SMEPS نظام معلومات إدارة لتسجيل معلومات المشروع ونتائج المراقبة. حيث يوفر نظام المعلومات الإدارية آلية مهمة لتتبع المعلومات المتعلقة بتنفيذ الضمانات البيئية والاجتماعية. وسيتم إجراء مراجعة لتحديد الفرص المتاحة لتقوية عناصر الحماية البيئية والاجتماعية في نظام المعلومات الإدارية. ونظام المعلومات الإدارية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي MIS قيد التنفيذ سيشمل تقارير الإجراءات الوقائية والرصد ومؤشرات الأداء الرئيسية.

8.3 المراقبة الذاتية للمشروع الفرعي ورفع التقارير

بالنسبة لأنشطة البناء، سيكون الطرف المسؤول / مشرف الموقع مسؤولاً عن عمليات التفتيش اليومية (مثل عمليات التفتيش البيئية، والصحة والسلامة المهنية) لموقع البناء.

ستضطلع الأطراف المسؤولة بمسئولية الامتثال اليومي لإطار الإدارة البيئية والاجتماعية في موقع المشروع المحدد. وستحتفظ الأطراف المسؤولة بكافة السجلات الإدارية والاجتماعية والبيئية وتحتفظ بها والتي قد تتضمن سجلاً للشكاوى والحوادث جنبًا إلى جنب مع سجلات أي تدابير متخذة للتخفيف من سبب الشكاوى أو الحوادث (انظر أدناه الأقسام الخاصة بالإبلاغ عن الحوادث والشكاوى) . كما سيقوم الشركاء المنفذون بإعداد تقرير

شهري يتضمن (التدريب، آلية معالجة المظالم، الحوادث، ساعات العمل، الزيارات الميدانية، وغيرها من النقاط البارزة) وسيتم تقديمه إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. سيتم أيضًا إعداد تقرير ربع سنوي يلخص النقاط البارزة في الإجراءات الوقائية من قبل الشركاء المنفذين وتقديمه إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

8.3.1 الإبلاغ عن الحوادث الاجتماعية والبيئية والمتعلقة بالصحة والسلامة المهنية

يجب تسجيل أي حوادث، بما في ذلك عدم تطابق لإجراءات إطار الإدارة البيئية والاجتماعية، باستخدام سجل الحادث والتفاصيل التي يتم إدخالها في السجل. وبالنسبة لأي حادث يتسبب أو يحتمل أن يتسبب في ضرر مادي أو اجتماعي و / أو بيئي كبير، يجب على مشرف الموقع / المسؤول المعين إخطار الإدارة العليا للطرف المسؤول ومدير المشروع (SFISH) في أقرب وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز 24 ساعة. سيضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضًا إبلاغ البنك الدولي بالحوادث الكبيرة في غضون 48 ساعة. يجب أن يتوقف الطرف المسؤول عن العمل حتى يتم الانتهاء من الإصلاح وفقًا لموافقة مدير المشروع. يتم أيضًا الاحتفاظ بجميع الحوادث في سجل السجل في موقع المشروع الفرعي.

8.3.2 قوائم التفتيش اليومية والأسبوعية

يجب إكمال قائمة المراجعة الاجتماعية والبيئية اليومية (بما في ذلك قضايا الصحة والسلامة المهنية) لمواقع العمل النشطة التي تنطوي على مخاطر كبيرة من قبل مشرف الموقع ذو الصلة / الموظف المعين والاحتفاظ بها داخل سجل. ويجب إكمال قائمة المراجعة الاجتماعية والبيئية الأسبوعية وستتضمن إشارة إلى أي مشكلات تم تحديدها في قوائم المراجعة اليومية التي يكملها مشرف الموقع أو الشخص المعين. ويتم إرسال قائمة المراجعة المكتملة إلى مهندس الموقع للمراجعة والمتابعة إذا تم تحديد أي مشكلات. يتم الاحتفاظ بنسخة من جميع عمليات التفتيش في موقع العمل في سجل أعمال الموقع.

8.3.3 الإجراءات التصحيحية

يجب تدوين أي حالات عدم مطابقة لإطار الإدارة البيئية والاجتماعية في عمليات التفتيش الاجتماعية والبيئية الأسبوعية وتسجيلها في السجل. واعتمادًا على شدة عدم المطابقة، قد يحدد مشرف الموقع / الموظف المعين إجراءً تصحيحيًا في تقرير فحص الموقع الأسبوعي. كما سيتم تتبع تقدم جميع الإجراءات التصحيحية باستخدام السجل. ويجب إبلاغ الإدارة العليا للأطراف المسؤولة ومدير مشروع (SFISH) بأي حالات عدم توافق ومسألة الإجراءات التصحيحية.

8.4 الرصد والإبلاغ من طرف ثالث للمشروع الفرعي

من المتوقع أن يوفر TPMA منظورًا مستقلاً ويوسع نطاق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الميدان. ستراقب TPMA أنشطة الأطراف المسؤولة المحددة (SMEPs و PWP) الممولة من المشروع. مون المتوقع أن يزور TPMA مواقع المشاريع كل ثلاثة أشهر بناءً على منهجية أخذ العينات.

سيتم تضمين مراقبة المخاطر البيئية والاجتماعية وتنفيذ تدابير الإدارة في نماذج وتقارير مراقبة الطرف الثالث.

8.5 خطة المراقبة

الجدول 4. ملخص لأنشطة الرصد والإبلاغ والتقييم الخاصة بإطار الإدارة البيئية والاجتماعية

نشاط المراقبة	الغرض / الإجراء	معدل التكرر	الإجراء المتوقع	مؤشرات ووسائل التحقق	الموقع	الادوار والمسؤوليات

التقييم السنوي	لضمان اطّلاع مجلس إدارة المشروع بشأن تنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية والقضايا والدروس المستفادة.	سنويا	تضمين التقارير حول تنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية في الوثائق المعدة لاجتماعات المراجعة نصف السنوية	يتم تقديم X من تقرير التقييم السنوي بنجاح كل عام.	كافة المواقع	مدير مشروع (SFISH) (على علم بتقارير TPM، والتقرير الذاتي للمشاريع الفرعية، والزيارات الميدانية)
تقارير نصف سنوية (اجتماعات المراجعة نصف السنوية)	لضمان اطلاع مجلس إدارة المشروع بشأن تنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية والقضايا والدروس المستفادة.	نصف سنوي	تضمين التقارير حول تنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية في الوثائق المعدة لاجتماعات المراجعة نصف السنوية	X من التقارير نصف السنوية المقدمة إلى اجتماع المراجعة	كافة المواقع	مدير مشروع (SFISH) (على علم بتقارير TPM، والتقرير الذاتي للمشاريع الفرعية، والزيارات الميدانية)
مراقبة رُبع سنوية	مراجعة نوعية وكمية لاختيار المشاريع، والمشاركة مع أصحاب المصلحة المحليين. تحديد أي مخاطر اجتماعية وبيئية جديدة ومراقبة تنفيذ خطط الإدارة الخاصة بالموقع.	رُبعي	تطبيق منهجية TPM، لتشمل مراعاة المخاطر الصحية الاجتماعية والبيئية والمهنية وإدارتها	تم تقديم X من تقرير المراقبة ربع السنوي	كافة المواقع	فريق مشروع TPMA وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
زيارات ميدانية	القيام بزيارات ميدانية للتحقق الفوري من المشاريع الفرعية والتأكد من التنفيذ الفعال، بما في ذلك تنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية	دورية	ضمان تحديد المخاطر وإدارتها بشكل ملائم. إذا تم تحديد مخاطر جديدة، يجب تحديث خطة الفحص والإدارة.		كافة المواقع	UNDP Project Management Team فريق إدارة مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
التعلم	سيتم جمع المعرفة والممارسات الجيدة والدروس المستفادة فيما يتعلق بإدارة المخاطر الاجتماعية والبيئية بانتظام، بالإضافة إلى الحصول عليها بنشاط من المشاريع والشركاء الآخرين وإدماجها مرة أخرى في المشروع.	سنويًا كحد أدنى	يتم التقاط الدروس ذات الصلة من قبل فريق المشروع واستخدامها لإبلاغ قرارات الإدارة.		كافة المواقع	فريق إدارة مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
مراجعة وتكييف الأنشطة والنهج حسب الضرورة	المراجعة الداخلية للبيانات والأدلة من جميع إجراءات المراقبة لإبلاغ عملية صنع القرار.	سنويًا كحد أدنى	ستتم مناقشة بيانات الأداء والمخاطر والدروس والجودة من قبل مجلس إدارة المشروع واستخدامها لإجراء تصحيحات للمسار.	X تدابير التخفيف والأنشطة التكيفية التي تم إجراؤها لتنوير عملية صنع القرار	كافة المواقع	فريق إدارة مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تقارير تقدم المشروع	كجزء من تقرير التقدم الذي سيتم تقديمه إلى مجلس إدارة المشروع وأصحاب المصلحة الرئيسيين، سيتم تضمين التحليل والتحديث والتوصيات لإدارة المخاطر.	سنويا وفي نهاية المشروع (التقرير النهائي)	دمج التقدم في عناصر إدارة المخاطر، بما في ذلك إطار الإدارة البيئية والاجتماعية	لم يتم تقديم ايا من التقارير المرحلية للمشروع واعتماده مع التحليل وأصحاب المصلحة الرئيسيين والتوصيات لإدارة المخاطر	كافة المواقع	فريق إدارة مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
تفتيش الموقع	لضمان التعرف المبكر وحل المخاطر المحتملة	يومياً وأسبوعياً	استكمال قوائم فحص الموقع (لتشمل الأخطار والمخاطر الاجتماعية والبيئية والمهنية)	تم فحص X من قوائم المراجعة اليومية والأسبوعية للمفاهيم للتأكد من وجود ES و OHS في مكانها	كافة المواقع	الجهات المسؤولة (مشرفو الموقع)
حماية الاطفال	لضمان أن تكون حماية الاطفال وحقوقهم مدرجة في المركز في جميع أنشطة دورة المشروع الفرعي. لا وجود لأطفال تدفع بهم أسرهم للعمل بسبب حاجتهم إلى المال	يومياً	عمالة الأطفال غير مسموح بها - جميع العمال تبلغ أعمارهم 18 سنة وما فوق. التحقق من العمر عن طريق التحقق من الهويات والمستندات الأخرى المتاحة. ضمان من توفر سجل العمل، وجميع العمال مسجلين	X من العمال المسموح لهم بالعمل فوق سن 18.	كافة المواقع	أخصائيو النوع الاجتماعي/ النقاط المحورية المهندس مقيم تقني / اللجنة مجتمعية
العدل والمساواة بين الجنسين	لضمان المساواة في الوصول والمعاملة، لا يتحدث أي تمييز لجميع المستفيدين المختارين. لا تمييز ضد المرأة أو الأشخاص ذوي الإعاقة عند اختيار المستفيدين. وسيتم إعداد خطة عمل للمساواة بين الجنسين.	يوميًا وكل نشاط وعمل للشركاء المنفذين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وربع سنوي إلى البنك الدولي	يتبنى كل من مشروع الاشغال العامة و SMEPS سياسة عدم التمييز التي تضمن طريقة غير تمييزية وشاملة، بما في ذلك النساء والأشخاص ذوي الإعاقة عند اختيار المستفيدين. وكذلك إشراك المرأة في لجان المجتمع.	X من النساء والرجال (بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة) أعضاء في لجنة المجتمع. X من الحالات التي تم تلقيها على أساس التمييز على أساس الجنس والإعاقة والعمر. تم توظيف X من الذكور والإناث لكل مشروع فرعي	كافة المواقع	أخصائي النوع الاجتماعي والنوع الاجتماعي FP / نقاط الاتصال في الميدان والفروع، مهندس مقيم تقني / لجنة مجتمعية

القضاء على والحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستغلال الجنسي والاستغلال الجنسي	للتأكد من أن جميع موظفي المشروع والعاملين على دراية ومعرفة جيدة ومحمية من التمييز بين الجنسين، ومخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستغلال الجنسي والتحرش الجنسي، ولهم الحق في الإبلاغ الفوري والسري عن العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستغلال الجنسي والتحرش الجنسي..	Quarterly to WB يوميًا وفي أي وقت إلى الشريك المنفذ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ربع سنوي إلى WB	يوفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بناء القدرات في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستغلال الجنسي والاستغلال الجنسي، بالتعاون مع نقاط الاتصال المعنية بالعنف القائم على النوع الاجتماعي والاستغلال الجنسي الاستراتيجي. يعمل موظفو PWP و SMEPS على أساس يومي لبناء القدرات وضمان حل مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستغلال الجنسي الاستراتيجي على الفور وأن العمال على دراية وتوقيع COC على المستوى الميداني. سيقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي , والتوجيه التدريب والتوعية، واللافتات في الموقع، والإبلاغ عن المظالم. يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء المنفذين بشكل تعاوني مع نقاط الاتصال المعنية بالعنف القائم على النوع الاجتماعي والتقييم البيئي الإستراتيجي من أجل إنشاء مسار الإحالة وإجراءات التشغيل الموحدة.	تدريب X على النوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعي والاستغلال الجنسي .X عدد الحالات التي تم الإبلاغ عنها ومعالجتها بشكل جيد حول العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستغلال الجنسي والاستغلال الجنسي. X من العمال تم تدريبهم وتوقيعهم COC. تم تطوير نظام الإحالة والاتفاق عليه.	All sites كل المواقع	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء المنفذين النوع الاجتماعي / المتخصصون / نقطة الاتصال مهندس مقيم تقني / لجنة مجتمعية اللجنة / آلية معالجة المظالم وأخصائي الحماية / نقطة الاتصال المعنية بالعنف القائم على النوع الاجتماعي والنوع الاجتماعي
بناء القدرات بشأن المتطلبات الاجتماعية والبيئية والمتطلبات الجديدة للسلامة والصحة والسلامة للمعايير البيئية والاجتماعية (ESSs)	لضمان تمتع جميع الشركاء بالقدرة والخبرة الكافية لتنفيذ متطلبات الإجراءات الوقائية الجديدة. يجب إجراء العديد من أنشطة بناء القدرات على مستوى القيادة والفنيين والموظفين الميدانيين، بما في ذلك مكونات المشروع الثلاثة	الشركاء المنفذون الشهريون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتقارير ربع سنوية عن تحديثات بناء القدرات	يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم الفني للشركاء المنفذين، وبناءً عليه، يقوم الشركاء المنفذون بتدريب موظفيهم الميدانيين فيما يتعلق بالمتطلبات الجديدة لإطار الإدارة البيئية والاجتماعية، وخطة الإدارة البيئية، والصحة والسلامة المهنية، و SEP، والنوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، ودورة إدارة	X بناء القدرات / التدريب / ورش العمل / الندوات التي أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. X مشارك لكل بيانات مصنفة حسب الجنس (كشف الحضور). X لأنشطة بناء القدرات على المستويين الميداني والفروع التي يجريها الشركاء المنفذون	كافة المواقع	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء المنفذين

			الحياة وأي قضايا ذات صلة.			
أفضل الممارسات والبحوث / الدراسات والتقييم	سيتم إجراء أفضل الممارسات والقصص الناجحة والتقييمات والدراسات لضمان توفير دليل على متطلبات الحماية مع التخفيف الكافي للمخاطر المحتملة.	سنويا	يجري برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء المنفذين التقييمات والدراسة وأفضل الممارسات (مثل تأثير المساعدة النقدية، وأفضل الممارسات، وتمكين المرأة، والتنمية الاقتصادية)	إكمال ونشر X لأفضل الممارسات والتقييم والدراسة	كافة المواقع	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع الشركاء المنفذين و TPM

9. تقدير الميزانية لتنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية

يتم تخصيص تكاليف تنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وفقًا لبنود الميزانية الواردة في الجدول أدناه. وتشمل هذه التكاليف تكاليف المراقبة والدورات التدريبية بالإضافة إلى مشاركة جميع أصحاب المصلحة الآخرين والتواصل معهم لمدة 3 سنوات.

تكاليف تنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية (3 سنوات تقديرية)	المجموع
التوظيف	**250,000**
بناء القدرات (التدريبات وورش العمل ونشر المعلومات والمشاورات أثناء التنفيذ)	**100,000**
المراقبة الميدانية و TPM وإدارة التظلمات	**90,000**
تقييم وإعداد خطط الإدارة البيئية والاجتماعية	**60,000**
المجموع	**500,000**

10. المرفقات

الملحق 1. مشروع اليمن (SFISH) المعدّل لفحص SES

التوقيع النهائي

Social and Environmental Screening Template (2021 SESP Template, Version 1)

نموذج الفحص الاجتماعي والبيئي (2021 نموذج SESP، الإصدار 1)

يجب تضمين النموذج المكتمل، الذي يشكل تقرير الفحص الاجتماعي والبيئي، كمرفق لوثيقة المشروع في مرحلة التصميم. ملاحظة: سيتم تحويل هذا النموذج إلى أداة عبر الإنترنت. ستوجه النسخة عبر الإنترنت المستخدمين خلال العملية وستضمّن الإرشادات ذات الصلة.

معلومات المشروع

معلومات المشروع	
1. .اسم المشروع	التنمية المستدامة لمصايد الأسماك في البحر الأحمر وخليج عدن (P178143)
2. رقم المشروع (أي رقم تعريف مشروع أطلس، PIMS +)	(P178143)
3. الموقع (عالمي / منطقة / دولة)	صنعاء - الجمهورية اليمنية
4. مرحلة المشروع (التصميم أو التنفيذ)	التنفيذ
5. التاريخ	Apr 18, 2022

الجزء (أ): تكامل مبادئ البرمجة لتعزيز الاستدامة الاجتماعية والبيئية

السؤال 1: كيف يدمج المشروع مبادئ البرمجة من أجل تعزيز الاستدامة الاجتماعية والبيئية؟

صِف بإيجاز في المساحة الموجودة أدناه كيف يعمم المشروع النهج القائم على حقوق الإنسان
يدعم المشروع مبادئ المساءلة وسيادة القانون والمشاركة والإدماج والمساواة وعدم التمييز على أساس الجنس أو العمر أو الدين أو الآراء السياسية أو الانتماء إلى أطراف النزاع الحالي أو الأصل الاجتماعي أو الجغرافي أو المولد أو غير ذلك. الحالة. سيضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضًا المشاركة الهادفة والفعالة والمستنيرة لأصحاب المصلحة في صياغة وتنفيذ ورصد وتقييم مشروع (SFISH). ينشئ المشروع أيضًا آلية مخصصة للتظلم والقدرة على ضمان أن المكلفين بالمسؤولية مسؤولون أمام أصحاب الحقوق عن الإجراءات المتخذة في سياق المشروع.
صِف بإيجاز في المساحة الموجودة أدناه كيف يُرجح أن يؤدي المشروع إلى تحسين المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
يدرك المشروع أنه في خضم الأزمة الحالية في اليمن، تتأثر النساء سلبًا ويطلب منهن في نفس الوقت تولي أدوار جديدة وإضافية كرئيسات لأسر أو عاملات للدخل. سيستهدف المشروع النساء بشكل فعال لدعم فرص إدرار الدخل والمساهمة في تقديم خدمات المجتمع وأصول سبل العيش. يضمن المشروع تطبيق البيانات المصنفة حسب الجنس، ومنع العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستغلال والاعتداء الجنسيين، بما في ذلك كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.
صِف بإيجاز في المساحة الموجودة أدناه كيف للمشروع أن يعمم الاستدامة والمرونة
تفترض نظرية التغيير في المشروع أنه في حالة زيادة فرص ادرار الدخل وسبل العيش للأسر الضعيفة (بما في ذلك النازحين داخليًا)، مع استعادة الخدمات الأساسية وإحياء الأعمال التجارية المحلية الرئيسية، ستكون الأسر والمجتمعات اليمنية قادرة على التعامل بشكل أفضل مع تأثير الأزمة الحالية وأن تكون محركات قوية للاستدامة وبناء القدرة على الصمود وجهود التعافي. يساهم مشروع (SFISH) في الحفاظ على قدرته التنفيذية واستدامتها لبرامج تقديم الخدمات التي تشتد الحاجة إليها. ستمكن التغطية الوطنية للبرامج الإقليمية من التوسع وستعمل شبكتها الواسعة من الشركاء غير الحكوميين مثل المنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص (مثل المقاولين والشركات الصغيرة ومتناهية الصغر) على توسيع نطاق الوصول. على مستوى المجتمع، من المتوقع أن يمهد المشروع الطريق لمستقبل أكثر شمولاً في اليمن من خلال السعي بنشاط لبناء التماسك الاجتماعي وتمكين المجتمعات وتعزيز دور الجهات الفاعلة غير الحكومية.
صف بإيجاز في المساحة أدناه كيف يعزز المشروع المساءلة أمام أصحاب المصلحة
يؤدي تطوير أنظمة آلية معالجة المظالم الخاصة بالشركاء المحليين إلى تعزيز المساءلة والرقابة على العمليات وإشراك المواطنين والتعلم. بالإضافة إلى استمرار هذه الأساليب، فسيعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تعزيز نظام آلية معالجة المظالم من خلال تشغيل مركز اتصال TPM للمكالمات الصادرة إلى المستفيدين من المشروع والمجتمعات المستهدفة للتحقق منها. وسيتم إنشاء تقارير أسبوعية وشهرية وربع سنوية بما في ذلك ملخص للشكاوى المفتوحة / المعالجة التي تركز على أداء آلية معالجة المظالم تلقائيًا بواسطة النظام. سيشرك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والخطط الإقليمية أصحاب المصلحة في المشروع والأشخاص المتأثرين من خلال تطبيق المشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة والمشاركة الكاملة في جميع مراحل المشروع إلى جانب ذلك، لقد وضعت الخطط الإقليمية معايير الاستدامة الاجتماعية والبيئية للمساعدة في التخفيف من الآثار البيئية والاجتماعية السلبية المحتملة في الاختيار وتحديد الأولويات وتنفيذ المشاريع الفرعية على مستوى المجتمع، والتي سيرصد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن كثب أي تأثير بيئي واجتماعي سلبي ويضمن الامتثال للإجراءات الوقائية من خلال مراقبة الطرف الثالث.

الجزء (ب) تحديد وإدارة المخاطر الاجتماعية والبيئية

السؤال 2: ما هي المخاطر الاجتماعية والبيئية المحتملة؟ ملاحظة: أكمل المرفق 1 من **SESP** قبل الرد على السؤال 2.	السؤال 3: ما هو مستوى أهمية المخاطر الاجتماعية والبيئية المحتملة؟ ملاحظة: أجب على السؤالين 4 و 5 أدناه قبل الانتقال إلى السؤال 5	السؤال 6: صِف إجراءات التقييم والإدارة لكل تصنيف خطر متوسط أو كبير أو مرتفع

وصف المخاطر (مقسمة حسب الحدث، السبب، الأثر)	الأثر والاحتمال (1-5)	الدلالة (منخفض، متوسط كبير، مرتفع)	*التعليقات (اختياري)*	*وصف إجراءات التقييم والإدارة للمخاطر المصنفة على أنها متوسطة أو كبيرة أو عالية*
تشكل عناصر إنشاء المشروع أو تشغيله أو إيقاف تشغيله مخاطر محتملة تتعلق بالسلامة على المستفيدين المباشرين و / أو المجتمعات المحلية	I = 3 L= 3	**كبير**	قد تشمل الآثار البيئية الطفيفة المحتملة عدم كفاية معايير السلامة المستخدمة في تشييد / إعادة تأهيل البنية التحتية الصغيرة الحجم ؛ الغبار والضوضاء أثناء البناء / إعادة التأهيل ؛ و / أو إزالة غير كافية لمخلفات البناء بعد الانتهاء من المشروع.	ومع ذلك، يتم التخفيف من هذه المخاطر من خلال 20 عامًا من الخبرة في مشروع الأشغال العامة في إدارة آثار المشروع بنجاح وفقًا لدليل التشغيل الخاص بها (الذي أقره / وافق عليه برنامج إدارة المباني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) والذي يضع معايير واضحة لإعادة تأهيل البنية التحتية على نطاق صغير لتحديد وإزالة و معالجة مخاطر السلامة المحتملة والمراقبة الميدانية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بما في ذلك TPM. علاوة على ذلك، سيضمن استخدام تدابير مناسبة لإخماد الغبار، مع وجود نظام مناسب لإدارة النفايات الصلبة والخطرة. توفير معدات الوقاية الشخصية والالتزام بارتداء معدات الوقاية الشخصية. إضافة إشارات تحذيرية وحواجز في مواقع العمل.
هناك مخاطر كبيرة لوقوع حوادث مميتة أو إصابات خطيرة في إطار المشروع، لا سيما في إطار المشاريع الفرعية المجتمعية كثيفة العمالة.	I = 4 L= 4	**مرتفع**	هذا متوقع لأن المشروع سيوفر فرص عمل مؤقتة لعدد كبير من أفراد المجتمع المحلي غير المهرة، والأميين إلى حد كبير، ولديهم معرفة أو خبرة قليلة أو معدومة في تطبيق تدابير الصحة والسلامة المهنية.	سوف يتبنى الشركاء المنفذون وينفذون الإجراءات المهنية والصحية والسلامة على النحو المبين في إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وخطط الإدارة البيئية والاجتماعية. سيطور الشركاء المنفذون وينفذون، إما كقسم فرعي من خطة إدارة الحياة أو وثيقة قائمة بذاتها (وقبل البدء في أي أعمال بناء)، خطة إدارة الصحة والسلامة المهنية الخاصة بالموقع، وسيقومون بإجراء عمليات تدقيق السلامة وزيارات الموقع التي يتعين القيام بها شهريا. سيتم دمج متطلبات الصحة والسلامة المهنية في جميع العقود كجزء من العطاءات / الاتفاقات التعاقدية. كما سيقوم الشركاء المنفذون بما يلي: ● ضمان وجود مستوى مناسب من الإدارة والموارد للامتثال لمتطلبات الصحة والسلامة المهنية، بما في ذلك التوزيع المجاني لمعدات الحماية الشخصية (PPE) ومجموعات الإسعافات الأولية ؛ ● إعداد مصفوفات تحديد المخاطر ؛ ● إعداد خطط الطوارئ وتحليل جميع الحوادث والحوادث. ● توفير التدريب على الصحة والسلامة المهنية

يشكل فشل العناصر الهيكلية للمشروع مخاطر على المجتمعات (مثل انهيار المباني أو البنية التحتية)	I = 2 L= 2	**متوسط**	يهدف المشروع إلى دعم إعادة تأهيل / إعادة بناء البنية التحتية للمجتمع.	سيتم التخفيف من هذه المخاطر من خلال 20 عامًا من الخبرة في مشروع الأشغال العامة في إدارة آثار المشروع بنجاح وفقًا لدليل التشغيل الخاص بهم (المعتمد / المعتمد من قبل إدارة إدارة المباني في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) الذي يضع معايير واضحة لإعادة تأهيل البنية التحتية على نطاق صغير لتحديد وإلغاء ومعالجة السلامة المحتملة المخاطر والمراقبة الميدانية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بما في ذلك TPM. علاوة على ذلك، سيقوم مشروع الأشغال العامة بالتنسيق مع السلطة المحلية بشأن مواقع البنية التحتية وإصلاح أي ضرر بدون تكاليف.
إعادة إنتاج التمييز ضد المرأة على أساس الجنس، لا سيما فيما يتعلق بالمشاركة في التصميم والتنفيذ أو الوصول إلى الفرص والمزايا.	I = 3 L= 3	**كبير**	سيضمن المشروع تعميم التدخلات المراعية للنوع الاجتماعي عبر جميع مكونات المشروع، مما يخلق مسارات للتوظيف والمشاركة في المجتمع ويلعب دورًا رئيسيًا في بناء القدرة على الصمود أمام الصدمات، وتحسين سبل العيش وتخفيف القيود الاجتماعية.	سيتم إجراء تقييم للعنف القائم على النوع الاجتماعي للمشروع قبل التنفيذ ليكون لديه إحساس باحتمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين SH / (SEA). سيتم إجراء التقييم لتغطية الأنشطة التي سيكون لها تفاعل بين العمال الذكور مع المستفيدات والعاملين الذين يوفرهم المقاولون. سيقوم المشروع بإعداد خطة عمل بشأن المساواة بين الجنسين.
هناك خطر من أن المشروع قد يؤدي إلى تفاقم النزاعات بين و / أو خطر العنف على المجتمعات والأفراد المتضررين من المشروع	I = 3 L= 3	**متوسط**	قد ينتج عن سياق الصراع توترات اجتماعية أثناء تنفيذ المشروع، فيما يتعلق بتحديد أولويات المشاريع الفرعية، والمواقع، واختيار المشاركين.	وتشمل الإجراءات الواجب اتخاذها تعريفاً واضحاً لمعايير الاستهداف والاختيار استناداً إلى البيانات المقدمة من مجموعات الأمم المتحدة ؛ الإعداد والتنفيذ التشاركي للمشاريع الفرعية من قبل المجتمعات وأصحاب المصلحة المعنيين ؛ التواصل المتكرر مع المجتمعات وأصحاب المصلحة المحليين ؛ إجراءات معالجة المظالم / آليات الاستجابة لأصحاب المصلحة لضمان معالجة التظلمات في الوقت المناسب ؛ والإفصاح العلني عن أسباب رفض المشاريع الفرعية، إن وجدت، لزيادة الشفافية. بالإضافة إلى ذلك، وسيكون للمشروع استراتيجية اتصال تشمل المشاورات مع النظراء الحكوميين، وإشراك المواطنين والتواصل مع الجمهور. يتم تنفيذ المشروع من قبل SMEPS و PWP اللتان تعملان بشكل مستقل نسبيًا عن الحكومة.
هناك خطر من أن يتضمن المشروع أو يؤدي إلى أنشطة مجاورة أو داخل موقع الموروث الثقافي.	I = 1 L= 1	**منخفض**	سيتم تضمين إجراء الاكتشافات العرضية في جميع العقود المتعلقة ببناء المشروع.	سيتم تضمين إجراءات الاكتشافات العرضية في خطط الإدارة البيئية والاجتماعية وأي مستندات تعاقدية قبل تنفيذ أي نشاط مشروع فرعي ذي صلة.
الصيد الجائر	I = 1	**متوسط**	سيستهدف المشروع الصيادين الحرفيين الذين يستخدمون قوارب	سيتم تجهيز بعض الصيادين بأجهزة اكتشاف الأسماك، للمساعدة في الإسراع في البحث عن الأسماك، وبالتالي الاقتصاد في استخدام الوقود.

	L= 1		صغيرة بمحرك بنزين واحد خارج السفينة، أي لا يستخدم في المياه العميقة ولن يتعرض لخطر الصيد الجائر. سيقوم المشروع بمراقبة أنشطة الصيادين بعناية أثناء تنفيذه.	نظرًا لأن الصيادين المستهدفين سيعملون على قوارب صغيرة باستخدام طرق الصيد التقليدية، فهناك خطر ضئيل من أن يؤدي استخدام مكتشفات الأسماك إلى الإفراط في صيد الأسماك. سيعمل المشروع أيضًا مع جمعيات الصيد المسؤولة عن ضمان تطبيق بروتوكولات الصيد والالتزام بها، لحماية الأرصدة السمكية وتنظيم الضوابط الموسمية على الصيد. سيتعاون المشروع مع الصيادين والهيئات العلمية لتحديد مواسم التكاثر وفترات الصيد المناسبة من أجل ضمان الاستدامة. كما يجب إدخال تقنيات الإرساء المستدامة إلى الصيادين. سيتم تنفيذ المشروع بما يتماشى مع الحفاظ على التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في SES والتي تشمل إدارة الصيد. سيتم تعزيز مفهوم الصيد المستدام والمسؤول من خلال هذه الشراكة. من خلال دعمه المباشر لصغار الصيادين، سيعمل المشروع على تحسين سبل عيش المجتمع والتدريب على الجودة واستدامة الموارد لتشمل الحد من الهدر.
	السؤال 4: ما هو التصنيف العام لمخاطر المشروع؟			
	خطورة منخفض	☐		
	خطورة متوسطة	☐		
	خطورة كبيرة	☐		
	خطورة مرتفعة			على الرغم من أن غالبية المخاطر منخفضة ومتوسطة من حيث الأهمية، فقد تم تحديد المخاطر الإجمالية للمشروع على أنها عالية بسبب بعض الوفيات التي حدثت سابقًا في إطار مشاريع أخرى في اليمن ومن أجل تعزيز الامتثال لتدابير الحماية. سيتم رصدها بعناية من خلال التحديثات والمشاورات المنتظمة مع الأطراف المسؤولة (**SMEPs** و **PWP**) وأصحاب المصلحة الرئيسيين.
	السؤال 5: بناءً على المخاطر المحددة وتصنيف المخاطر، ما هي متطلبات SES التي يتم تشغيلها؟ (تحقق من كل ما ينطبق)			
	السؤال مطلوب فقط للمشاريع المتوسطة والكبيرة وعالية المخاطر			

	هل التقييم مطلوب؟ (تحقق إذا كانت الإجابة "نعم")	☐			حالة؟ (مكتمل، مخطط)
	إذا كانت الإجابة بنعم، فاذكر النوع العام والحالة		☐	التقييم (التقييمات) المستهدفة	
				تقييم الأثر البيئي والاجتماعي	
			☐	) التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي	
	هل خطط الإدارة مطلوبة؟ (تحقق إذا كانت الإجابة بنعم)				
	إذا كانت الإجابة بنعم، حدد النوع العام			خطط الإدارة المستهدفة (مثل خطة العمل المتعلقة بالنوع الاجتماعي وخطة إشراك أصحاب المصلحة (SEP) وخطة إدارة إجراءات إدارة العمل(LMP) ، وغيرها)	
				ESMP (خطة الإدارة البيئية والاجتماعية التي قد تشمل مجموعة من الخطط المستهدفة)	
				ESMF(إطار الإدارة البيئية والاجتماعية)	
	بناءً على المخاطر المحددة، ما هي المبادئ / المعايير على مستوى المشروع التي تم إطلاقها؟		**التعليقات (غير مطلوبة)**		
	المبدأ الشامل: لا تترك أحدًا خلفك				
	حقوق الانسان				
	المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة				
	المسئولية				
	1. حفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية				

	2. تغير المناخ ومخاطر الكوارث		
	3. صحة المجتمع وسلامته وأمنه		
	4. الموروث الثقافي		
	5. النزوح وإعادة التوطين	☐	
	6. الشعوب الأصلية	☐	
	7. العمل وظروف العمل		
	8. منع التلوث وكفاءة الموارد		

التوقيع النهائي

لا يكتمل الفرز النهائي في مرحلة التصميم حتى يتم تضمين التواقيع التالية

التوقيع	التاريخ	الوصف
مقيم ضمان الجودة		موظف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسؤول عن المشروع، وعادة ما يكون مسؤول برنامج في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. يؤكد التوقيع النهائي أنهم قد "فحصوا" للتأكد من إجراء SESP بشكل مناسب.
مقيم ضمان الجودة		مدير أول لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وعادة ما يكون نائب المدير القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DCD)، أو المدير القطري (CD)، أو نائب الممثل المقيم (DRR)، أو الممثل المقيم (RR). ولا يمكن للموافق على ضمان الجودة أن يكون أيضًا مقيم ضمان الجودة. يؤكد التوقيع النهائي أنهم قد "أجازوا" SESP قبل تقديمها إلى PAC.
مجلس PAC		رئيس اللجنة الاستشارية PAC لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من. في بعض الحالات، قد يكون رئيس اللجنة الاستشارية هو أيضًا معتمد ضمان الجودة. يؤكد التوقيع النهائي أن SESP قد تم اعتباره جزءًا من تقييم المشروع وأخذ في الاعتبار في توصيات PAC.

مرفق 1 SESP. قائمة المراجعة الشاملة لفحص المخاطر الاجتماعية والبيئية لمشروع (SFISH)

قائمة مراجعة المخاطر الاجتماعية والبيئية المحتملة	
التعليمات: ستساعد قائمة فحص المخاطر في الإجابة على الأسئلة 2-6 من نموذج الفحص. الإجابات على أسئلة قائمة التحقق تساعد على (1) تحديد المخاطر المحتملة،(2) تحديد التصنيف العام للمخاطر للمشروع،و (3) تحديد المستوى المطلوب من إجراءات التقييم والإدارة. راجع مجموعة أدوات SES للحصول على مزيد من الإرشادات حول معالجة أسئلة الفرز.	
المبدأ الشامل: لا تترك أحدًا خلفك **حقوق الانسان**	**أجب (لا/نعم)**
P.1 هل أثارت المجتمعات المحلية أو الأفراد مخاوف تتعلق بحقوق الإنسان فيما يتعلق بالمشروع (على سبيل المثال أثناء عملية مشاركة أصحاب المصلحة، وعمليات التظلم، والبيانات العامة)؟	لا
P.2 هل هناك خطر يتمثل في أن الجهات المسؤولة (مثل الوكالات الحكومية) لا تملك القدرة على الوفاء بالتزاماتها في المشروع؟	لا
P.3 هل هناك خطر يتمثل في أن أصحاب الحقوق (مثل الأشخاص المتضررين من المشروع) ليس لديهم القدرة على المطالبة بحقوقهم؟	لا
هل من المحتمل أن يتضمن المشروع أو سيؤدي إلى:	
P.4 الآثار السلبية على التمتع بحقوق الإنسان (المدنية أو السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية) للسكان المتضررين وخاصة الفئات المهمشة؟	لا
P.5 الآثار غير العادلة أو التمييزية على السكان المتضررين، لا سيما الأشخاص الذين يعيشون في فقر أو المهمشين أو المستبعدين من الأفراد أو الجماعات، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة؟	نعم
P.6 قيود على توافر و / أو جودة و / أو الوصول إلى الموارد أو الخدمات الأساسية، لا سيما للأفراد أو المجموعات المهمشة، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة؟	لا
P.7 تفاقم النزاعات بين و / أو خطر العنف على المجتمعات والأفراد المتضررين من المشروع؟	لا
المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	
P.8 هل أثارت المجموعات / القيادات النسائية مخاوف المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بالمشروع، (على سبيل المثال أثناء عملية مشاركة أصحاب المصلحة، وعمليات التظلم، والبيانات العامة)؟	لا
هل من المحتمل أن يتضمن المشروع أو سيؤدي إلى:	لا
P.9الآثار السلبية على المساواة بين الجنسين و / أو وضع المرأة والفتيات؟	لا
P.10 إعادة إنتاج التمييز ضد المرأة على أساس الجنس، لا سيما فيما يتعلق بالمشاركة في التصميم والتنفيذ أو الوصول إلى الفرص والمزايا؟	لا
P.11 القيود المفروضة على قدرة المرأة على استخدام الموارد الطبيعية وتنميتها وحمايتها، مع مراعاة الأدوار والمواقف المختلفة للنساء والرجال في الوصول إلى السلع والخدمات البيئية؟ على سبيل المثال، الأنشطة التي يمكن أن تؤدي إلى تدهور الموارد الطبيعية أو نضوبها في المجتمعات التي تعتمد على هذه الموارد لكسب عيشهم ورفاههم	لا

P.12 تفاقم مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي؟ على سبيل المثال، من خلال تدفق العمال إلى المجتمع، والتغيرات في ديناميكيات الطاقة المجتمعية والمنزلية، وزيادة التعرض للأماكن العامة و / أو وسائل النقل غير الآمنة، إلخ.	لا
الاستدامة والمرونة: أسئلة الفرز المتعلقة بالمخاطر المرتبطة بالاستدامة والمرونة تشملها الأسئلة المعيارية المحددة أدناه	
المساءلة: تركز أسئلة الفحص على ضمان الشفافية وإشراك أصحاب المصلحة خلال دورات المشروع والتنفيذ التشاركي والرصد وإعداد التقارير.	
هل من المحتمل أن يتضمن المشروع أو سيؤدي إلى:	
P.13 استبعاد أياً من أصحاب المصلحة المحتمل تأثرهم، ولا سيما الفئات المهمشة والأفراد المستبعدين (بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة)، من المشاركة الكاملة في القرارات التي قد تؤثر عليهم؟	لا
P.14 تظلمات أو اعتراضات من أصحاب المصلحة المحتمل تأثرهم؟	لا
P.15 مخاطر الانتقام أو الأعمال الانتقامية ضد أصحاب المصلحة الذين يعبرون عن مخاوفهم أو تظلماتهم، أو الذين يسعون إلى المشاركة في المشروع أو الحصول على معلومات عنه؟	لا
معايير على مستوى المشروع	
المعيار 1: حفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية	
هل من المحتمل أن يتضمن المشروع أو أن يؤدي إلى:	
1.1 الآثار الضارة على الموائل (مثل الموائل المعدلة والطبيعية والحرجة) و / أو النظم الإيكولوجية وخدمات النظم الإيكولوجية؟ على سبيل المثال، من خلال فقدان الموائل أو التحول أو التدهور والتفتت والتغيرات الهيدرولوجية	لا
1.2 الأنشطة داخل الموائل الحرجة أو المجاورة لها و / أو المناطق الحساسة بيئيًا، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) المناطق المحمية قانونًا (مثل المحميات الطبيعية، والمتنزهات الوطنية)، والمناطق المقترحة للحماية، أو المعترف بها على هذا النحو من قبل مصادر موثوقة و / أو السكان الأصليين الشعوب أو المجتمعات المحلية؟	لا
1.3 التغييرات في استخدام الأراضي والموارد التي قد يكون لها آثار ضارة على الموائل والنظم الإيكولوجية و / أو سبل العيش؟ (ملاحظة: إذا تم تطبيق قيود و / أو قيود على الوصول إلى الأراضي، فارجع إلى المعيار 5)	لا
1.4 المخاطر على الأنواع المهددة بالانقراض (مثل الاختزال، التعدي على الموائل)؟	لا
1.5 تفاقم التجارة غير المشروعة في الأحياء البرية؟	لا
1.6 إدخال الأنواع الغريبة الغازية؟	لا
1.7 الآثار السلبية على التربة؟	لا
1.8 حصاد الغابات الطبيعية او تنمية المزارع او إعادة التحريج (زراعة الغابات)؟	لا
1.9 إنتاج زراعي كبير؟	لا
1.10 تربية الحيوانات أو حصاد الأسماك أو الأنواع المائية الأخرى؟	لا

1.11 أهمية استخراج أو تحويل أو احتواء المياه السطحية أو الجوفية؟ على سبيل المثال، بناء السدود والخزانات وتطوير أحواض الأنهار واستخراج المياه الجوفية	لا
1.12 مناولة أو استخدام الكائنات المحورة وراثيا / الكائنات الحية المحورة[10] ؟	لا
1.13 استخدام الموارد الجينية؟ (مثل التجميع و / أو الحصاد، التنمية التجارية)[11]	لا
1.14 شواغل بيئية معاكسة عابرة للحدود أو عالمية؟	لا
المعيار 2: تغير المناخ ومخاطر الكوارث	
هل من المحتمل أن يتضمن المشروع أو ان يؤدي إلى:	
2.1 تتعرض المناطق للمخاطر مثل الزلازل والفيضانات والانهيارات الأرضية والرياح الشديدة وعرام العواصف والتسونامي أو الانفجارات البركانية؟	لا
2.2 المخرجات والنتائج الحساسة أو المعرضة للتأثيرات المحتملة لتغير المناخ أو الكوارث؟ على سبيل المثال، من خلال زيادة هطول الأمطار والجفاف ودرجة الحرارة والملوحة والظواهر المتطرفة والزلازل	لا
2.3 الزيادات في التعرض لآثار تغير المناخ أو مخاطر الكوارث الآن أو في المستقبل (المعروف أيضًا باسم ممارسات التكيف غير القادرة على التكيف أو السلبية)؟ على سبيل المثال، قد تشجع التغييرات في تخطيط استخدام الأراضي على زيادة تطوير السهول الفيضية، مما قد يزيد من تعرض السكان لتغير المناخ، وخاصة الفيضانات	لا
2.4 الزيادات في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وانبعاثات الكربون الأسود أو دوافع أخرى لتغير المناخ؟	لا
المعيار 3: صحة المجتمع وسلامته وأمنه	
هل من المحتمل أن يتضمن المشروع أو أن يؤدي إلى:	
3.1 البناء و / أو تطوير البنية التحتية (مثل الطرق والمباني والسدود)؟ (ملاحظة: لا يمول مرفق البيئة العالمية المشاريع التي من شأنها أن تنطوي على بناء أو إعادة تأهيل السدود الكبيرة أو المعقدة)	لا
3.2 تلوث الهواء، والضوضاء، والاهتزاز، وحركة المرور، والإصابات، والمخاطر المادية، وسوء جودة المياه السطحية بسبب الجريان السطحي، والتآكل، والصرف الصحي؟	نعم
3.3 الضرر أو الخسائر بسبب فشل العناصر الهيكلية للمشروع (مثل انهيار المباني أو البنية التحتية)؟	لا
3.4 مخاطر الأمراض المنقولة بالمياه أو غيرها من الأمراض المنقولة بالنواقل (مثل موائل التكاثر المؤقتة)، والأمراض المعدية وغير المعدية، والاضطرابات التغذوية، والصحة العقلية؟	لا
3.5 نقل وتخزين واستخدام و / أو التخلص من المواد الخطرة أو الخطرة (مثل المتفجرات والوقود والمواد الكيميائية الأخرى أثناء البناء والتشغيل)؟	لا

[10] Convention on Biological Diversity and its Cartagena Protocol on Biosafety.
انظر اتفاقية التنوع البيولوجي وبروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية التابع له.

[11] Convention on Biological Diversity and its Nagoya Protocol بشأن الحصول وتقاسم المنافع من استخدام الموارد الجينية

3.6 الآثار الضارة على النظم الإيكولوجية وخدمات النظم الإيكولوجية ذات الصلة بصحة المجتمعات (مثل الغذاء، وتنقية المياه السطحية، والمصدات الطبيعية من الفيضانات)؟	لا
3.7 تدفق عمال المشروع إلى مناطق المشروع؟	لا
3.8 إشراك أفراد الأمن لحماية المرافق والممتلكات أو لدعم أنشطة المشروع؟	لا
المعيار 4: التراث الثقافي	
هل من المحتمل أن يتضمن المشروع أو سيؤدي إلى:	
4.1 الأنشطة المجاورة أو داخل موقع الموروث الثقافي؟	لا
4.2 الحفريات الملحوظة، عمليات الهدم، حركة الأرض، الفيضانات أو التغيرات البيئية الأخرى؟	لا
4.3 الآثار السلبية على المواقع أو الهياكل أو الأشياء ذات القيم التاريخية أو الثقافية أو الفنية أو التقليدية أو الدينية أو أشكال الثقافة غير الملموسة (مثل المعرفة والابتكارات والممارسات)؟ (ملاحظة: قد يكون للمشاريع التي تهدف إلى حماية التراث الثقافي والحفاظ عليه آثار سلبية غير مقصودة)	لا
4.4 تعديلات على المناظر الطبيعية والمعالم الطبيعية ذات الأهمية الثقافية؟	لا
4.5 استخدام الأشكال الملموسة و / أو غير الملموسة (مثل الممارسات والمعارف التقليدية) للتراث الثقافي لأغراض تجارية أو لأغراض أخرى؟	لا
المعيار الخامس: النزوح وإعادة التوطين	لا
هل من المحتمل أن يتضمن المشروع أو سيؤدي إلى:	
5.1 النزوح المادي المؤقت أو الدائم والكامل أو الجزئي (بما في ذلك الأشخاص الذين ليس لديهم مطالبات معترف بها قانونًا للأرض)؟	لا
5.2 الإزاحة الاقتصادية (على سبيل المثال، فقدان الأصول أو الوصول إلى الموارد بسبب حيازة الأراضي أو قيود الوصول - حتى في غياب النقل المادي)؟	لا
5.3 risk of forced evictions?[12] 5.3 خطر الإخلاء القسري؟	لا
5.4 الآثار أو التغييرات على ترتيبات حيازة الأراضي و / أو حقوق الملكية المجتمعية / الحقوق العرفية للأراضي و / أو الأقاليم و / أو الموارد؟	لا
المعيار 6: الشعوب الأصلية	
هل من المحتمل أن يتضمن المشروع أو أن يؤدي إلى:	
6.1 المناطق التي توجد فيها الشعوب الأصلية (بما في ذلك منطقة تأثير المشروع)؟	لا
6.2 الأنشطة الواقعة على الأراضي والأقاليم التي تطالب بها الشعوب الأصلية؟	لا

[12] يُعرَّف الإخلاء القسري هنا على أنه الإبعاد الدائم أو المؤقت للأفراد أو العائلات أو المجتمعات من المنازل و / أو الأراضي التي يشغلونها ضد إرادتهم ، دون توفير أشكال مناسبة من الحماية القانونية أو غيرها من أشكال الحماية والوصول إليها. تشكل عمليات الإخلاء القسري انتهاكات جسيمة لمجموعة من حقوق الإنسان المعترف بها دوليًا.

6.3 التأثيرات (الإيجابية أو السلبية) على حقوق الإنسان والأراضي والموارد الطبيعية والأقاليم وسبل العيش التقليدية للشعوب الأصلية (بغض النظر عما إذا كانت الشعوب الأصلية تمتلك السندات القانونية لهذه المناطق، سواء كان المشروع يقع داخل الأراضي أو خارجها و الأراضي التي يسكنها السكان المتضررون، أو ما إذا كانت الشعوب الأصلية معترف بها كشعوب أصلية من قبل الدولة المعنية)؟ إذا كانت الإجابة على سؤال الفحص 6.3 هي "نعم"، فإن تأثيرات المخاطر المحتملة تعتبر كبيرة وسيتم تصنيف المشروع على أنه إما كبير المخاطر أو عالي المخاطر	لا
6.4 غياب المشاورات المناسبة ثقافيًا بهدف تحقيق الموافقة المسبقة عن علم بشأن المسائل التي قد تؤثر على الحقوق والمصالح والأراضي والموارد والأقاليم وسبل العيش التقليدية للشعوب الأصلية المعنية؟	لا
6.5 الاستخدام و / أو التنمية التجارية للموارد الطبيعية في الأراضي والأقاليم التي تدعي بها بها الشعوب الأصلية؟	لا
6.6 الإخلاء القسري أو التهجير المادي أو الاقتصادي الكلي أو الجزئي للشعوب الأصلية، بما في ذلك من خلال القيود المفروضة على الوصول إلى الأراضي والأقاليم والموارد؟ ضع في اعتبارك، وحيثما كان ذلك مناسبًا تأكد من، الاتساق والتوافق مع الإجابات على المعيار 5 أعلاه	لا
6.7 الآثار السلبية على الأولويات الإنمائية للشعوب الأصلية كما حددتها هذه الشعوب؟	لا
6.8 مخاطر على البقاء المادي والثقافي للشعوب الأصلية؟	لا
6.9 التأثيرات على التراث الثقافي للشعوب الأصلية، بما في ذلك من خلال تسويق أو استخدام معارفهم وممارساتهم التقليدية؟ ضع في اعتبارك، وحيثما كان ذلك مناسبًا، ضمان التوافق مع الإجابات بموجب المعيار 4 أعلاه.	لا
المعيار 7: العمالة وظروف العمل	
هل من المحتمل أن يتضمن المشروع أو أن يؤدي إلى: (ملاحظة: ينطبق على عمال المشروع والمقاولين)	
7.1 ظروف العمل التي لا تلبي قوانين العمل الوطنية والالتزامات الدولية؟	لا
7.2 ظروف العمل التي قد تتجاهل حرية تكوين الجمعيات والمفاوضة الجماعية؟	لا
7.3 استخدام عمالة الأطفال؟	لا
7.4 استخدام العمل الجبري؟	لا
7.5 ظروف العمل التمييزية و / أو عدم تكافؤ الفرص؟	لا
7.6 مخاطر الصحة والسلامة المهنية بسبب المخاطر الجسدية والكيميائية والبيولوجية والنفسية الاجتماعية (بما في ذلك العنف والتحرش) طوال دورة حياة المشروع؟	لا
المعيار 8: منع التلوث وكفاءة الموارد	
هل من المحتمل أن يتضمن المشروع أو أن يؤدي إلى:	
8.1 إطلاق الملوثات في البيئة بسبب الظروف الروتينية أو غير الروتينية مع احتمال حدوث آثار ضارة محلية وإقليمية و / أو عابرة للحدود؟	لا
8.2 توليد النفايات (الخطرة وغير الخطرة على حد سواء)؟	لا

8.3 تصنيع و / أو تجارة و / أو إطلاق و / أو استخدام المواد و / أو المواد الكيميائية الخطرة؟	لا
8.4 استخدام المواد الكيميائية أو المواد الخاضعة لحظر دولي أو التخلص التدريجي؟ على سبيل المثال، مادة الـ دي.دي.تي وثنائي الفينيل متعدد الكلور والمواد الكيميائية الأخرى المدرجة في الاتفاقيات الدولية مثل بروتوكول مونتريال، واتفاقية ميناماتا، واتفاقية بازل، واتفاقية روتردام، واتفاقية استكهولم	لا
8.5 استخدام المبيدات التي قد يكون لها تأثير سلبي على البيئة أو صحة الإنسان؟	لا
8.6 استهلاك كبير للمواد الخام والطاقة و / أو الماء؟	نعم

المرفق 2. قائمة مُراجعة بيئية واجتماعية لمشروع الأشغال العامة PWP

1. البيئة الطبيعية	أجب بـــ (لا / نعم)
1.1 هل هناك أي مناطق حساسة بيئيًا أو أنواع مهددة يمكن أن تتأثر سلبًا بالمشروع الفرعي (حدد أدناه)؟ غابات طبيعية سليمة غابة نهرية الأراضي الرطبة (البحيرات / الأنهار / المناطق التي تغمرها المياه موسمياً) إذا كانت الإجابة بنعم، كم تبعد أقرب الأراضي الرطبة (البحيرات والأنهار والمناطق التي غمرتها المياه موسمياً [الفيضانات])؟ كم_____ موائل الأنواع المهددة بالانقراض التي تتطلب الحماية بموجب القوانين اليمنية و / أو الاتفاقيات الدولية أخرى (صِف) (مثل المواقع الثقافية وأماكن الدفن وما إلى ذلك)	
2. الحيوانات والنباتات	
2.1 هل سيتضمن المشروع الفرعي اضطراب أو تعديل قنوات الصرف الحالية (الأنهار، القنوات) أو المسطحات المائية (الأراضي الرطبة، الأهوار) ؟	
2.2 هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى تدمير أو إتلاف النظم الإيكولوجية الأرضية أو المائية أو الأنواع المهددة بالانقراض بشكل مباشر أو عن طريق التنمية المستحثة؟	
2.3 هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى تعطيل / تدمير الحياة البرية من خلال قطع طرق الهجرة، واضطراب موائل الحياة البرية، والمشاكل المتعلقة بالضوضاء؟	
3. تدمير / تعطيل الأرض والغطاء النباتي	
3.1 هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى استخدام غير مخطط للبنية التحتية قيد التطوير؟	
3.2 هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى تدمير طويل الأمد أو شبه دائم للتربة في المناطق التي تم تطهيرها وغير الصالحة للزراعة؟	
3.3 هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى انقطاع أنماط الصرف السطحي والبرية (في مناطق القطع والردم) ؟	
3.4 هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى انهيارات أرضية وانزلاقات وحركات جماعية أخرى في التربة؟	
3.5 هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى تآكل الأراضي؟	
3.5 هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى مخاطر صحية وتدخل في نمو النبات بسبب الغبار الذي تثيره وتنفخه المركبات؟	
4. المناطق المحمية	
4.1 هل يحدث المشروع الفرعي داخل / بجوار أي مناطق محمية تحددها الحكومة (حديقة وطنية، محمية وطنية، موقع تراث عالمي، إلخ.)	
4.2 إذا كان المشروع الفرعي خارج، ولكن بالقرب من أي منطقة محمية، فمن المحتمل أن يؤثر سلبًا على البيئة داخل المنطقة المحمية (على سبيل المثال، التداخل مع طرق هجرة الثدييات أو الطيور)	

4.3 هل سيزيد هذا المشروع من التأثير الحالي على البيئة المحيطة على سبيل المثال باستخدام المزيد من المياه أو المواد الكيميائية أو الآلات أكثر من السابق؟ إذا كانت الإجابة بنعم، فكيف	
5. الجيولوجيا والتربة	
5.1 بناءً على الفحص البصري أو الدراسات السابقة المتاحة، هل هناك مناطق محتملة من عدم الاستقرار الجيولوجي أو التربة (معرضة للتعرية، معرضة للانهيار الأرضي، معرضة للانخفاض) ؟	
5.2 بناءً على الفحص البصري أو الدراسات السابقة المتاحة، هل هناك مناطق معرضة لمخاطر زيادة ملوحة التربة على نطاق واسع؟	
6. المناظر الطبيعية / الجماليات	
6.1 هل هناك احتمال أن يؤثر المشروع الفرعي سلبًا على الجاذبية الجمالية للمناظر الطبيعية المحلية؟	
6. 7. الموقع التاريخي أو الأثري أو موقع الموروث الثقافي	
7.1 استنادًا إلى المصادر المتاحة، والتشاور مع السلطات المحلية، والمعرفة و / أو الملاحظات المحلية، هل يمكن للمشروع الفرعي تغيير أي موقع تراثي تاريخي أو أثري أو ثقافي أو يتطلب أعمال حفر في مكان قريب؟	
8.إعادة التوطين و / أو الاستحواذ على الأرض	
8.1 هل سيتطلب المشروع الفرعي حيازة الأرض؟	
8.2 إذا كان الأمر كذلك، فهل سيكون حيازة الأرض هذه إجباريًا؟	
8.3 إذا كان الأمر كذلك، فهل سيؤدي هذا الاستحواذ غير الطوعي على الأرض إلى نقل أو فقدان المأوى أو فقدان الأصول أو الوصول إلى الأصول؟	
8.4 إذا كان الأمر كذلك، فهل سيؤدي هذا الاستحواذ غير الطوعي للأرض إلى فقدان مصادر الدخل أو سبل العيش (سواء كان يتعين على الأشخاص المتضررين الانتقال إلى موقع آخر أم لا)؟	
8.5 هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى تقييد غير طوعي للوصول إلى المتنزهات المحددة قانونًا والمناطق المحمية مما يؤدي إلى آثار سلبية على سبل عيش الأشخاص النازحين؟	
9. التلوث الضوضائي أثناء البناء والعمليات	
9.1هل سيتجاوز مستوى ضوضاء التشغيل حدود الضوضاء المحيطة / المسموح بها؟	
10. النفايات الصلبة أو السائلة بما في ذلك النفايات الطبية	
10.1 هل سينتج عن المشروع الفرعي كميات كبيرة من النفايات المتبقية (النفايات الصلبة أو السائلة)، بما في ذلك النفايات الطبية؟	
10.2 إذا كانت الإجابة "نعم"، هل يتضمن المشروع الفرعي خطة للتجميع والتخلص؟	
11. مبيدات الآفات والمبيدات الحشرية ومبيدات الأعشاب أو أي مواد كيماوية سامة أو خطرة	
11.1 هل سيتطلب المشروع الفرعي استخدام مثل هذه المواد الكيميائية؟	
11.2 إذا كان الجواب بنعم، هل يتضمن المشروع الفرعي خطة للتعامل الآمن والاستخدام والتخلص؟	
12. تلوث المياه والتربة	
12.1 هل سيتطلب المشروع الفرعي كميات كبيرة من المواد الخام / مواد البناء؟	
12.2 هل سينتج عن المشروع الفرعي كميات كبيرة من النفايات المتبقية أو مخلفات مواد البناء أو يتسبب في تآكل التربة؟	
12.3 هل سينتج عن المشروع الفرعي تلوث التربة أو المياه (على سبيل المثال من الزيت والشحوم والوقود من المعدات)؟	

12.4 هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى تلوث المسطحات المائية الجوفية والسطحية بمبيدات الأعشاب للتحكم في الغطاء النباتي والمواد الكيميائية للتحكم في الغبار؟	
12.5 هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى زيادة الرواسب المعلقة في الجداول المتأثرة بانجراف الطريق، وانخفاض جودة المياه وزيادة الترسيب في اتجاه مجرى النهر؟	
12.6 هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى تدمير الغطاء النباتي والتربة في حق الطريق ؛ استعارة الحفر ومقالب النفايات وساحات المعدات؟	
12.7 هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى تكوين مسطحات مائية راكدة في حفر الاستعارة والمحاجر وما إلى ذلك، مما يشجع على تكاثر البعوض ونواقل الأمراض الأخرى؟	
12.8 هل سيتضمن هذا المشروع تطوير نظام ري كبير؟	
12.9 هل يهدف هذا المشروع إلى تحسين نظام الري (بدون توسعة) ؟	
12.10 هل سيغير هذا المشروع نوعية وكمية المياه في منطقة المشروع أو المناطق المرتبطة به	
12.11 هل سيتضمن هذا المشروع تكثيف أنظمة الإنتاج التي تؤدي إلى تغييرات في استخدام الأراضي (مثل إزالة الغابات)، وزيادة مدخلات المغذيات التي تؤدي إلى تلوث التربة أو المياه، وتغيرات في أنظمة المياه (الصرف، والري) ؟	
13. العمل اللائق	
13.1هل سيؤثر هذا المشروع على حالة العمالة الحالية أو المستقبلية لفقراء الريف وخاصة إنتاجية العمل وقابلية التوظيف وظروف العمل وحقوق العمل للمنتجين الريفيين العاملين لحسابهم الخاص وغيرهم من العمال الريفيين؟	
14. النوع الاجتماعي	
14.1 هل يمكن لهذا المشروع أن يتجاهل أوجه عدم المساواة القائمة بين الجنسين في الوصول إلى الموارد الإنتاجية والسلع والخدمات والأسواق والعمالة اللائقة وصنع القرار؟ على سبيل المثال، من خلال عدم معالجة التمييز القائم ضد النساء والفتيات، أو من خلال عدم مراعاة الاحتياجات المختلفة للرجال والنساء	
15. صحة المجتمع وسلامته وظروف العمل	
15.1 هل الشعوب الأصلية موجودة في منطقة المشروع (بما في ذلك منطقة تأثير المشروع) ؟	
15.2 هل من المحتمل أن يقع المشروع أو أجزاء منه على أراضي وأقاليم تطالب بها الشعوب الأصلية؟	
15.3 هل يحتمل أن يؤثر المشروع المقترح على حقوق الإنسان والأراضي والموارد الطبيعية والأقاليم وسبل العيش التقليدية للشعوب الأصلية؟	
15.4 هل سيؤثر المشروع سلبًا على أولويات التنمية للشعوب الأصلية كما حددتها هذه الشعوب؟	
15.5 هل سينتقل هذا المشروع بشكل دائم أو مؤقت الأشخاص من منازلهم أو وسائل الإنتاج / المعيشة أم سيحد من وصولهم إلى سبل عيشهم؟	
15.6 هل سيؤدي المشروع إلى توحيد أو تعديل حقوق الحيازة؟	
15.7 هل تشكل عناصر إنشاء المشروع أو تشغيله أو إيقاف تشغيله مخاطر محتملة تتعلق بالسلامة على المجتمعات المحلية؟	
15.8هل سيشكل المشروع مخاطر محتملة على صحة المجتمع وسلامته بسبب النقل والتخزين والبناء؟	
15.9 هل سيشكل المشروع مخاطر محتملة على صحة المجتمع وسلامته بسبب استخدام و / أو التخلص من المواد الخطرة أو الخطرة (مثل المتفجرات والوقود والمواد الكيميائية الأخرى أثناء البناء والتشغيل) ؟	
15.10 هل يشكل فشل العناصر الهيكلية للمشروع مخاطر على المجتمعات؟ (مثل انهيار المباني أو البنية التحتية)؟	

15.11 هل سينتج عن المشروع مخاطر صحية متزايدة محتملة (على سبيل المثال من الأمراض المنقولة بالمياه أو غيرها من الأمراض المنقولة بالنواقل) ؟	
15.12 هل يشكل المشروع مخاطر ونقاط ضعف محتملة تتعلق بالصحة والسلامة المهنية بسبب المخاطر الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية والإشعاعية أثناء إنشاء المشروع أو تشغيله أو إيقاف تشغيله؟	
15.13 هل ستتسبب أنشطة المشروع في أي مخاطر للعمال أثناء البناء؟	

الملحق 2. خطة الإدارة البيئية والاجتماعية - مخطط تفصيلي إرشادي

يرجى الرجوع إلى المذكرة التوجيهية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي SES بشأن التقييم والإدارة للحصول على معلومات إضافية.

تتكون خطة الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMP) من مجموعة إجراءات التخفيف والمراقبة والتدابير المؤسسية التي يجب اتخاذها أثناء تنفيذ وتشغيل المشروع للتخلص من المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية السلبية أو تعويضها أو تقليلها إلى مستويات مقبولة. تتضمن خطة الإدارة البيئية والاجتماعية أيضًا التدابير والإجراءات اللازمة لتنفيذ هذه الإجراءات.

سيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بما يلي:

(أ) تحديد مجموعة الاستجابات للآثار السلبية المحتملة ؛
(ب) تحديد متطلبات ضمان إجراء تلك الاستجابات بشكل فعال بشكل مُزمَّن ؛ و (ج) وصف وسائل تلبية تلك المتطلبات.

سيتضمن محتوى خطة الإدارة البيئية والاجتماعية ما يلي:

(أ) التخفيف

تحدد خطة الإدارة البيئية والاجتماعية الحاصة بـ (ESMP)، التدابير والإجراءات وفقًا للتسلسل الهرمي للتخفيف الذي يقلل الآثار البيئية والاجتماعية السلبية المحتملة إلى مستويات مقبولة.
وستشمل الخطة تدابير تعويضية، إن وجدت. على وجه التحديد، فإن خطة الإدارة البيئية والاجتماعية سوف:

(1) تحدد وتلخص جميع الآثار البيئية والاجتماعية السلبية المتوقعة (بما في ذلك تلك التي تشمل السكان الأصليين أو إعادة التوطين غير الطوعي) ؛
(2) تصف - مع التفاصيل الفنية - كل تدبير من تدابير التخفيف، بما في ذلك نوع التأثير الذي يتعلق به والظروف التي يكون مطلوبًا بموجبها (على سبيل المثال، بشكل مستمر أو في حالة الطوارئ)، إلى جانب التصميمات وأوصاف المعدات، و إجراءات التشغيل، حسب الاقتضاء ؛
(3) تقدر أي آثار بيئية واجتماعية محتملة لهذه التدابير ؛ و
(4) تأخذ في الحسبان وتتوافق مع خطط التخفيف الأخرى المطلوبة للمشروع (على سبيل المثال، لإعادة التوطين غير الطوعي، أو الشعوب الأصلية، أو التراث الثقافي).

(ب) المراقبة

تحدد خطة الإدارة البيئية الخاصة بـ ESMP والاجتماعية أهداف و نوع المراقبة، مع روابط للآثار التي تم تقييمها في التقييم البيئي والاجتماعي وتدابير التخفيف الموضحة في خطة الإدارة البيئية والاجتماعية.

على وجه التحديد، يوفر قسم المراقبة في خطة الإدارة البيئية والاجتماعية التابع لـ (ESMP) ما يلي:

(أ) وصفًا محددًا وتفاصيل فنية لتدابير المراقبة، بما في ذلك المعلمات التي سيتم قياسها، والطرق المستخدمة، ومواقع أخذ العينات، وتكرار القياسات، وحدود الكشف (حيثما كان ذلك مناسبًا)، وتعريف العتبات التي ستشير إلى الحاجة للإجراءات التصحيحية و
(ب) إجراءات الرصد والإبلاغ من أجل (1) ضمان الكشف المبكر عن الظروف التي تتطلب تدابير تخفيف معينة، و (2) تقديم معلومات عن التقدم المحرز ونتائج التخفيف.

(ج) تنمية القدرات والتدريب

لدعم التنفيذ الفعَّال في الوقت المناسب لمكونات المشروع البيئي والاجتماعي وتدابير التخفيف، فان خطة الإدارة البيئية والاجتماعية تعتمد على التقييم البيئي والاجتماعي لوجود ودور وقدرة الأطراف المسؤولة في الموقع أو على مستوى الوكالة والوزارة.

وعلى وجه التحديد، فان خطة الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMP) توفر وصفًا محددًا للترتيبات المؤسسية، مع تحديد الطرف المسؤول عن تنفيذ تدابير التخفيف والرصد (على سبيل المثال، للتشغيل، والإشراف، والإنفاذ، ومراقبة التنفيذ، والإجراءات العلاجية، والتمويل، وإعداد التقارير، وتدريب الموظفين) .

ومن اجل لتعزيز قدرة الإدارة البيئية والاجتماعية في الوكالات المسؤولة عن التنفيذ، توصي خطة الإدارة البيئية والاجتماعية بإنشاء أو توسيع الأطراف المسؤولة، وتدريب الموظفين وأي تدابير إضافية قد تكون ضرورية لدعم تنفيذ تدابير التخفيف وأي توصيات أخرى من التقييم البيئي والاجتماعي.

(د) الجدول الزمني للتنفيذ وتقديرات التكلفة

بالنسبة لجميع الجوانب الثلاثة (التخفيف، والرصد، وتنمية القدرات)، توفر خطة الإدارة البيئية والاجتماعية (أ) جدول تنفيذ للتدابير التي يجب تنفيذها كجزء من المشروع، مع توضيح المراحل والتنسيق مع خطط تنفيذ المشروع الإجمالية ؛ و (ب) تقديرات رأس المال والتكاليف المتكررة ومصادر التمويل لتنفيذ خطة الإدارة البيئية والاجتماعية. يتم أيضًا دمج هذه الأرقام في جداول التكلفة الإجمالية للمشروع.

سيتم تقديم محتوى خطة الإدارة البيئية والاجتماعية الخاصة ب ESMP وفقًا لنموذج خطة الإدارة البيئية والاجتماعية الذي تم الاتفاق عليه مع الشركاء المنفذين. سيتضمن العناصر التالية كحد أدنى:

1. المقدمة: وتشمل
- اسم المشروع الفرعي،
- هوية المشروع الفرعي ؛
- قطاع الموقع ونوع المشاريع الفرعية.
- إدارة تنفيذ المشاريع الفرعية التكلفة المقدرة ل SB
- الزيارة الميدانية: تم إجراء الاستشارة من قبل الفئة المقترحة من SB (من A إلى D من الأقل إلى الأعلى)
- يشير الجدول إلى: التاريخ واسم الوكالة وحماية الموظفين الذين يقومون بفحص ومراجعة والموافقة على ESMPS

2. وصف المشروع الفرعي: حلول وسط

2.1 نطاق العمل
- الموقع
- حيازة الأرض
- تقييد الوصول إلى الموارد والخدمات
- حساسية كوفيد19

2.2 النوع الاجتماعي والقضايا الاجتماعية

- عمالة الأطفال
- النوع الاجتماعي: عدد الأشخاص المتضررين والمحرومين من الرجال والنساء والفتيان والفتيات وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة
- العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستغلال الجنسي والاستغلال الجنسي
- حساسية الصراع وعدم إلحاق الضرر

3. الشروط الأساسية البيئية والاجتماعية: تشمل
- مقدمة
- المطر والمناخ والطقس
- جودة الهواء والضوضاء
- الوضع الحالي للمنطقة المستهدفة
- المستفيدون المستهدفون: الفئات المتأثرة والمحرومة والمهمشة والمهتمة.

4. تقييم الأثر البيئي والاجتماعي: يحتوي على
- قابلية التطبيق
- الأهلية
- الفحص البيئي والاجتماعي

5. خطة تحليل الأثر البيئي والاجتماعي وتدابير التخفيف

- خطة تحليل الأثر البيئي والاجتماعي وتدابير التخفيف
- خطة السلامة والصحة المهنية (OHS Plan) للتحديث وفقًا ل LMP

6. خطة المراقبة البيئية والاجتماعية
- خطة المراقبة البيئية والاجتماعية (لمراقبة العمل اليومي) مع المخرجات والأنشطة والمؤشرات المقترحة
- الصحة والسلامة المهنية:
- يشمل جميع تدابير التخفيف المشار إليها في خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP)

7. خطة إشراك أصحاب المصلحة والاستشارة العامة: تركز وتقتصر على
- المقدمة
- منهجية وطريقة الاستشارة
- مواضيع الاستشارات
- نتائج الاستشارات
- استدامة المشروع الفرعي وملكية المجتمع
- خطة إشراك أصحاب المصلحة

8. آلية الاستجابة للتظلم، مكونة من
- الخط الساخن
- صندوق الشكاوى
- البروشور الموزع على المجتمع المحلي
- آلية معالجة الشكاوى

9. المرفقات
- قائمة المراجعة البيئية والاجتماعية
- معايير الاستجابة البيئية والاجتماعية (ESR) في مرحلة الاقتراح
- تقرير مرئيات العموم
- آلية معالجة الشكاوى

الملحق 3. إرشادات لتقديم التظلم

إرشادات لتقديم طلب إلى وحدة الالتزام الاجتماعي والبيئي التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (SECU) و / أو آلية استجابة أصحاب المصلحة (SRM)

[لمزيد من المعلومات، انتقل إلى www.undp.org/secu-srm]

الغرض من هذا النموذج

- إذا كنت تستخدم هذا النموذج، فيرجى كتابة إجاباتك بخط عريض لتمييز النص

- يوصى باستخدام هذا النموذج، ولكن ليس مطلوبًا. يمكن أن يكون أيضًا بمثابة دليل عند صياغة طلب.

الغرض من هذا النموذج هو المساعدة في:

(1) تقديم طلب عندما تعتقد أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لا يمتثل لسياساته أو التزاماته الاجتماعية أو البيئية وتعتقد أنك تتعرض للأذى نتيجة لذلك. ويمكن أن يبدأ هذا الطلب "مراجعة الامتثال"، وهو تحقيق مستقل تجريه وحدة الامتثال الاجتماعي والبيئي (SECU)، داخل مكتب المراجعة والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لتحديد ما إذا كانت سياسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو التزاماته قد انتهكت ولتحديد التدابير اللازمة معالجة هذه الانتهاكات. وستتفاعل وحدة الامتثال الاجتماعي والبيئي SECU معك أثناء مراجعة الامتثال لتحديد حقائق الموقف. وسيتم اطلاعك على نتائج مراجعة الامتثال.

و / أو

(2) تقديم طلب لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي "استجابة أصحاب المصلحة" عندما تعتقد أن مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي له أو قد يكون له تأثير اجتماعي أو بيئي سلبي عليك وترغب في بدء عملية تجمع بين المجتمعات المتضررة وأصحاب المصلحة الآخرين (على سبيل المثال، ممثلو الحكومة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلخ) لمعالجة مخاوفك بشكل مشترك. سيقود المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عملية استجابة أصحاب المصلحة هذه أو يتم تيسيرها من خلال المقر الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. سيتواصل موظفو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي معك ويتفاعلون معك كجزء من الاستجابة، سواء لتقصي الحقائق أو لتطوير الحلول. يمكن أيضًا إشراك أصحاب المصلحة الآخرين في المشروع إذا لزم الأمر.

يرجى ملاحظة أنه إذا لم تكن قد بذلت بالفعل جهدًا لحل مخاوفك من خلال التواصل مباشرة مع ممثلي الحكومة وموظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المسؤولين عن هذا المشروع، فيجب عليك القيام بذلك قبل تقديم طلب إلى آلية استجابة أصحاب المصلحة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

السرّية إذا اخترت عملية مراجعة الامتثال، فيجوز لك الحفاظ على سرية هويتك (معروفة فقط لفريق مراجعة الامتثال). وإذا اخترت آلية استجابة أصحاب المصلحة، فيمكنك اختيار الحفاظ على سرية هويتك أثناء فحص الأهلية الأولي وتقييم حالتك. وفي حال كان طلبك مؤهلاً ويشير التقييم إلى أن الرد مناسب، فسيقوم موظفو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمناقشة الرد المقترح معك، وسيناقشون أيضًا ما إذا كان سيتم الحفاظ على سرية هويتك وكيفية ذلك.

إرشاد

عند تقديم طلب، يرجى تقديم أكبر قدر ممكن من المعلومات. لأنك إذا قمت بإرسال بريد إلكتروني بطريق الخطأ إلى نموذج غير مكتمل، أو كانت لديك معلومات إضافية ترغب في تقديمها، فما عليك سوى إرسال رسالة بريد إلكتروني للمتابعة تشرح فيه أي تغييرات.

معلومات عنك

هل أنت

1. شخص متأثر بمشروع يدعمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؟

ضع علامة "X" بجوار الإجابة التي تنطبق عليك: نعم: لا:

2. ممثل مفوض لشخص أو مجموعة متأثرة؟

ضع علامة "X" بجوار الإجابة التي تنطبق عليك: نعم: لا:

إذا كنت ممثلًا مفوضًا، فيرجى تقديم أسماء جميع الأشخاص الذين تمثّلهم، ووثائق تفويضهم للتصرف نيابةً عنهم، من خلال إرفاق ملف واحد أو أكثر بهذا النموذج.

3. الاسم الأول:
4. الاسم العائلة:
5. أي معلومات تعريفية أخرى:
6. العنوان البريدي:
7. عنوان البريد الإلكتروني:
8. رقم الهاتف (مع رمز الدولة):
9. عنوانك / موقعك:
10. أقرب مدينة أو بلدة:
11. أي تعليمات إضافية حول كيفية الاتصال بك:
12. البلد:

ما الذي تسعى إليه من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: مراجعة الامتثال و / أو استجابة أصحاب المصلحة

لديك أربعة خيارات:

- تقديم طلب لمراجعة الامتثال ؛
- تقديم طلب لاستجابة أصحاب المصلحة ؛
- تقديم طلب لكلٍ من مراجعة الامتثال واستجابة أصحاب المصلحة ؛
- بيّن أنك غير متأكد مما إذا كنت ترغب في مراجعة الامتثال أو استجابة أصحاب المصلحة وأنك ترغب في مراجعة كلا الكيانين لحالتك.

13. هل أنت قلق من أن فشل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تلبية سياسة أو الالتزام الاجتماعي و / أو البيئي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يسبب ضرر، أو يمكن أن يضر بك أو بمجتمعك؟ ضع علامة "X" بجوار الإجابة التي تنطبق عليك: نعم: لا:

14. هل ترغب في أن يظل اسمك (أسماءك) سريًا طوال عملية مراجعة الامتثال؟

ضع علامة "X" بجوار الإجابة التي تنطبق عليك: نعم: لا:

في حالة طلب السرية، يرجى ذكر السبب:

15. هل ترغب في العمل مع أصحاب المصلحة الآخرين، على سبيل المثال، الحكومة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وما إلى ذلك لحل مشكلة مشتركة بشأن الآثار الاجتماعية أو البيئية أو المخاطر التي تعتقد أنك تواجهها بسبب مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؟

ضع علامة "X" بجوار الإجابة التي تنطبق عليك: نعم: لا:

16. هل ترغب في أن يظل اسمك (أسماءك) طي الكتمان أثناء التقييم الأولي لطلبك للحصول على رد؟

ضع علامة "X" بجوار الإجابة التي تنطبق عليك: نعم: لا:

في حالة طلب السرية، يرجى ذكر السبب:

17. سيتم التعامل مع طلبات استجابة أصحاب المصلحة من خلال المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ما لم تشر إلى رغبتك في معالجة طلبك من خلال المقر الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. هل ترغب في أن يتعامل مقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع طلبك؟

ضع علامة "X" بجوار الإجابة التي تنطبق عليك: نعم: لا:

إذا أشرت بنعم، يرجى توضيح سبب معالجة طلبك من خلال مقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

18. هل تسعى إلى مراجعة الامتثال واستجابة أصحاب المصلحة؟

ضع علامة "X" بجوار الإجابة التي تنطبق عليك: نعم: لا:

19. هل أنت غير متأكد ما إذا كنت ترغب في طلب مراجعة الامتثال أو استجابة أصحاب المصلحة؟ ضع علامة "X" بجوار الإجابة التي تنطبق عليك: نعم: لا:

معلومات حول مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي تهتم به وطبيعة اهتمامك:

20. ما هو المشروع الذي يدعمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يثير قلقك؟ (إذا كان معروفا):

21- اسم المشروع (إذا كان معروفاً):

22. يرجى تقديم وصف موجز لمخاوفك بشأن المشروع. إذا كانت لديك مخاوف بشأن فشل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الامتثال لسياساته والتزاماته الاجتماعية أو البيئية، ويمكنك تحديد هذه السياسات والالتزامات، يرجى القيام بذلك (ليس مطلوبًا). يرجى وصف أنواع التأثيرات البيئية والاجتماعية التي قد تحدث أو حدثت نتيجة لذلك. في حال الحاجة إلى مساحة إضافية، يرجى إرفاق أي مستندات. يمكنك الكتابة بأي لغة تختارها.

23. هل ناقشت مخاوفك مع ممثلي الحكومة وموظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المسؤولين عن هذا المشروع؟ منظمات غير حكومية؟

ضع علامة "X" بجوار الإجابة التي تنطبق عليك: نعم: لا:

إذا كانت إجابتك بنعم، فيرجى تقديم اسم (أسماء) الأشخاص الذين ناقشت معهم مخاوفك

اسم المسؤولين الذين اتصلت بهم بالفعل بخصوص هذه المشكلة:

الاسم الأول	اسم العائلة	العنوان / الانتماء	التاريخ المقدر للاتصال	رد من الفرد

24. هل هناك أفراد أو مجموعات أخرى تتأثر سلبًا بالمشروع؟

ضع علامة "X" بجوار الإجابة التي تنطبق عليك: نعم: لا:

25- يرجى تقديم أسماء و / أو وصف الأفراد أو المجموعات الأخرى التي تدعم الطلب:

الاسم الأول	اللقب	العنوان / صلة الارتباط	معلومات الاتصال

يرجى إرفاق أي مستندات تريد إرسالها إلى SECU و / أو SRM في بريدك الإلكتروني. إذا كانت جميع مرفقاتك لا تتناسب مع بريد إلكتروني واحد، فلا تتردد في إرسال رسائل بريد إلكتروني متعددة.

التقديم والدعم

لتقديم طلبك، أو إذا كنت بحاجة إلى مساعدة، يرجى إرسال بريد إلكتروني إلى: project.concerns@undp.org

استمارة تسجيل الشكاوى لدى مشروع الاشغال العامة PWP

استمارة تسجيل الشكاوى لدى مشروع الاشغال العامة**PWP**
رقم المشروع:..... التاريخ: .....
اسم المشروع: .....
اسم مقدم الشكوى:.....
مضمون الشكوى:.....
الإجراءات المتخذة: .....
تاريخ حل الشكاوى: .....
التعليقات:.....
المختص: ..... مدير إدارة المتابعة
التوقيع : التوقيع

نظام معالجة المظالم بالبنك الدولي

خدمة معالجة المظالم (GRS) هي وسيلة للأفراد والمجتمعات لتقديم شكاوى مباشرة إلى البنك الدولي إذا كانوا يعتقدون أن المشروع الذي يدعمه البنك الدولي له أو من المحتمل أن يكون له آثار سلبية عليهم أو على مجتمعهم أو بيئتهم. حيث تعزز GRS استجابة البنك الدولي ومساءلته تجاه المجتمعات المتأثرة بالمشروع من خلال ضمان مراجعة المظالم ومعالجتها على الفور.وتعالج GRS ما معدله 125 شكوى في السنة، تغطي مجموعة واسعة من القضايا المتعلقة بالمشروع.

تقديم شكوى

يمكن لأي فرد أو مجتمع يعتقد أن مشروعًا ممولًا من البنك الدولي له أو من المحتمل أن يؤثر سلبًا عليهم، يمكنه تقديم شكوى.

تعتِبر خدمة معالجة المظالم أن الشكوى مقبولة عندما:

- تتعلق بمشروع نشط (أي غير مغلق) يدعمه البنك
- الادعاءات بضرر بيئي واجتماعي سببه أو يحتمل أن ينجم عن المشروع
- مقدم من المشتكي، أو مجموعة من المشتكين المتأثرين مباشرة بالمشروع، أو مندوبيهم المفوضين.

يجب أن تكون الشكاوى مكتوبة وموجهة إلى خدمة معالجة المظالم. ويمكن إرسالها بالطرق التالية:

- عبر الإنترنت، قم بالوصول إلى النموذج عبر الإنترنت (DOCX)
- عن طريق البريد الإلكتروني إلى grievances@worldbank.org
- تسليم الخطاب أو باليد إلى مقر البنك الدولي في العاصمة واشنطن، الولايات المتحدة أو أي مكتب قُطري للبنك الدولي - اطبع هذا النموذج (DOCX) واستخدمه

المعلومات المتوجب تضمينها في الشكوى

يجب أن:

- تحدد موضوع الشكوى بالمشروع
- تذكر بوضوح التأثير (التأثيرات) السلبية للمشروع
- تحدد الفرد (الأفراد) مقدمي الشكوى
- تحدد ما إذا كانت الشكوى مقدمة من ممثل الشخص (الأشخاص) أو المجتمع المتأثر بالمشروع
- إذا تم تقديم الشكوى من قبل ممثل، فلابد من تضمين الاسم والتوقيع وتفاصيل الاتصال وإثبات سلطة الممثل الخطي.

الأدلة الداعمة ليست ضرورية ولكنها قد تكون مفيدة في مراجعة وحلّ الشكوى. وربما تتضمن الشكوى أيضًا اقتراحات حول الكيفية التي يعتقد بها الأفراد أنه يمكن حل الشكوى. وسيتم التعامل مع جميع الشكاوى على أنها سرية. ولن تكشف خدمة معالجة المظالم عن أي بيانات شخصية قد تكشف عن هوية المشتكين دون موافقتهم.

الملحق 4. إطار الصحة والسلامة المهنية ومجموعة أدوات الصحة والسلامة المهنية

(سيتم إرفاقه لاحقًا بشكل منفصل)

الملحق 5. خطة إشراك أصحاب المصلحة

(سيتم إرفاقه لاحقًا بشكل منفصل)

الملحق 6. إجراءات إدارة العمل

(سيتم إرفاقه لاحقًا بشكل منفصل)

الملحق 7. خطة الالتزام البيئي والاجتماعي

(سيتم إرفاقه لاحقًا بشكل منفصل)

الملحق 8 خطة النوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعي

(سيتم إرفاقه لاحقًا بشكل منفصل)

الملحق 9 المتطلبات البيئية والاجتماعية للمقاولين

يُعرّف هذا الملحق الحد الأدنى من متطلبات التخفيف من المخاطر البيئية والاجتماعية والصحية والسلامة (ESHS) التي يجب على كل من الكيانات المتعاقدة (المقاول) من قبل المشروع أخذها في الاعتبار عند إعداد خطة الإدارة البيئية والاجتماعية لشركتها.

سيتم دمج متطلبات البيئة والصحة والسلامة والأمن في وثائق العطاء وكبنود فنية في العقود.

تتضمن متطلبات البيئة والصحة والسلامة 10 أقسام

1. أحكام عامة
2. تدريب البيئة والصحة والسلامة
3. إدارة موقع البناء
4. الصحة والسلامة المهنية
5. السلامة على الطرق والسلامة المرورية
6. إجراءات الاكتشافات العرضية
7. التأهب للطوارئ والاستجابة لها
8. إشراك أصحاب المصلحة
9. إدارة القوى العاملة، بما في ذلك مدونة السلوك
10. إعداد التقارير البيئية والاجتماعية للمقاول

General Provisions

الأحكام العامة

خطة الإدارة البيئية والاجتماعية للمقاول (C-ESMP)

يجب على المقاول أن:

- يعد خطة المقاول البيئية والاجتماعية وخطة الإدارة الاجتماعية وتقديمها إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للموافقة عليها
- يُضمِّن شرح مفصل في خطة الإدارة البيئية والاجتماعية حول كيفية تلبية أداء المقاول لمتطلبات البيئة والصحة والسلامة
- يَضمَن تخصيص الأموال الكافية في الميزانية لتلبية متطلبات البيئة والصحة والسلامة، وتوافر القدرة الكافية للإشراف على أداء خطة الإدارة البيئية والاجتماعية ومراقبتها وتقديم تقارير عنها
- يضع ضوابط وإجراءات لإدارة أداء البيئة والصحة والسلامة
- يحصل على موافقة خطية مسبقة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قبل أن يتمكن من بدء أنشطته

ستكون خطة الإدارة البيئية والاجتماعية وثيقة تعاقدية والتي ستكون بمثابة مرجع أثناء مراقبة وتقييم الأداء البيئي والاجتماعي للمقاول.

الامتثال للقوانين واللوائح والمعايير الوطنية

يجب على الشركة ومقاوليها من الباطن :

- معرفة واحترام وتطبيق القوانين والأنظمة والمعايير المعمول بها في اليمن فيما يتعلق بالبيئة، وكذلك الجوانب الاجتماعية والصحية والسلامة
- تحمل المسؤولية الكاملة عن أي مطالبة تتعلق بنشاط تحت سيطرتها لا يتوافق مع هذه القوانين أو اللوائح أو المعايير

مدير السلامة البيئة والاجتماعية والصحية

يجب على المقاول:

- تضمين مخطط تنظيمي للموظفين المكلفين بالإدارة البيئية والاجتماعية في خطة الإدارة البيئية والاجتماعية
- تعيين مدير البيئة والصحة والسلامة (ESHS) الذي سيضمن الالتزام باتباع جميع متطلبات البيئة والصحة والسلامة (ESHS) بدقة وعلى جميع مستويات التنفيذ من قبل عمالها المتعاقدين

الالتزامات التعاقدية

يجب على المقاول

- معالجة أي عيب أو فشل أو عدم أداء لمتطلبات البيئة والصحة والسلامة التي يتم إخطارها بها كتابيًا من قبل مالك المشروع المفوض
- تحمل التكاليف المرتبطة بأي تأخير أو انقطاع في العمل، وكذلك أي عمل إضافي ناتج عن عدم الامتثال لمتطلبات البيئة والصحة والسلامة. وفي حالة الإخفاق في أداء أعمال الإصلاح، فقد يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنفيذها من قبل شركة من اختياره، على حساب المتخلف عن الدفع.
- قد يكون عدم الامتثال لمتطلبات البيئة والصحة والسلامة، التي لاحظها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على النحو المطلوب، سببًا لإنهاء العقد.
- المقاول الذي تم إنهاء خدمته بسبب عدم امتثاله لمتطلبات البيئة والصحة والسلامة (ESHS) قد يخضع لعقوبات تصل إلى وتشمل تعليق الحق في تقديم عطاءات لفترة يحددها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مع تخفيض السعر وتجميد التراجع.
- عدم امتثال المقاول لواحد أو أكثر من متطلبات البيئة والصحة والسلامة (ESHS) قد يعرضه لرفض القبول المؤقت أو النهائي للعمل من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد يكون تنفيذ كل تدبير بيئي واجتماعي موضع قبول جزئي.

تستمر التزامات المقاول فيما يتعلق بمتطلبات البيئة والصحة والسلامة (ESHS) حتى القبول النهائي للنشاط المتعاقد عليه، والذي لن يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلا بعد استيفاء جميع التدابير المطلوبة بموجب متطلبات البيئة والصحة والسلامة.

تدريب البيئة والصحة والسلامة

يجب على المقاول:

- تحديد الاحتياجات التدريبية بشأن البيئة والصحة والسلامة (ESHS) بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- الاحتفاظ بسجلات كافة ورش التدريب والتوجيه والاثراء في مجال البيئة والصحة والسلامة.
- التأكد، من خلال مواصفات العقد المناسبة والمراقبة من أن مقدمي الخدمات، وكذلك العمالة المتعاقد معها من الباطن، هم مدربون تدريباً كافياً قبل بدء المهام.
- إظهار أن موظفيه مؤهلون للقيام بأنشطتهم وواجباتهم بأمان. ولهذا الغرض، يجب على المقاول إصدار شهادة كفاءة لكل شخص يعمل في الموقع (فيما يتعلق بالتجارة وجانب مهمة العمل) التي تحدد المهام التي يمكن أن يقوم بها أي من الموظفين الرئيسيين.

تدريب توجيهي

يجب على المقاول :

- توفير التدريب التوجيهي بشأن البيئة والصحة والسلامة لجميع الموظفين، بما في ذلك الإدارة والمشرفون والعمال، وكذلك المقاولين من الباطن، بحيث يتم اطلاعهم على قواعد العمل الأساسية في الموقع / في الموقع والحماية الشخصية ومنع إصابة زملائهم الموظفين .
- يجب أن يتكون التدريب من الوعي الأساسي بالمخاطر، والمخاطر الخاصة بالموقع، وممارسات العمل الآمنة، وإجراءات الطوارئ الخاصة بالحرائق والإخلاء والكوارث الطبيعية، حسب الاقتضاء. ويجب مراجعة أي خطر خاص بالموقع أو ترميز لوني قيد الاستخدام بشكل شامل كجزء من التدريب على التوجيه.

توجيه الزوّار

يجب على المقاول:

- إنشاء برنامج توجيه للزوار، بما في ذلك البائعين، الذين يمكنهم الوصول إلى المناطق التي قد توجد فيها ظروف أو مواد خطرة.
- عدم السماح للزوار دخول مناطق الخطر دون مرافقة.
- التأكد من أن الزائرين يجب أن يكونوا دائمًا برفقة عضو معتمد من المقاول، أو ممثل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو شركائه المنفذين، الذين أتموا بنجاح التدريب التوجيهي بشأن البيئة والصحة والسلامة، وعلى دراية بمخاطر بناء موقع المشروع، والتخطيط، و مناطق العمل المحظورة.

تدريب الموظفين والمقاولين على المهام الجديدة

يجب على المقاول:

- التأكد من أن جميع العمال والمقاولين من الباطن، قبل بدء المهام الجديدة، قد تلقوا التدريب الكافي والمعلومات التي تمكنهم من فهم مخاطر العمل وحماية صحتهم من العوامل المحيطة الخطرة التي قد تكون موجودة. ويجب أن يغطي التدريب بشكل كاف العملية خطوة بخطوة اللازمة لأداء أنشطة المشروع بأمان، مع الحد الأدنى من الضرر البيئة، بما في ذلك:
    - معرفة المواد والمعدات والأدوات
    - المخاطر المعروفة في العمليات وكيفية السيطرة عليها
    - المخاطر المحتملة على الصحة
    - احتياطات لمنع التعرض
    - متطلبات النظافة
    - لبس واستخدام المعدات والملابس الواقية
    - الاستجابة المناسبة للعمليات المتطرفة والأحداث والحوادث

إدارة موقع البناء

الغطاء النباتي

يجب على المقاول

- منع أي تدمير غير ضروري أو إضرار أو تشويه للمحيط الطبيعي في المنطقة المجاورة لموقع البناء
- حماية جميع الأشجار والنباتات من التلف الناجم عن عمليات ومعدات البناء، باستثناء الحالات التي يكون فيها التنظيف مطلوبًا للأعمال الدائمة أو طرق الإنشاء المعتمدة أو عمليات الحفر
- إعادة الغطاء النباتي للمناطق المتضررة عند الانتهاء من الأعمال، وللمناطق التي لا يمكن إعادة الغطاء النباتي لها، وتخليص منطقة العمل إلى الوضع الذي يسهل معه إعادة الغطاء الطبيعي للنباتات، وتوفر تصريفًا مناسبًا، وتمنع التآكل
- تجنب زراعة الأشجار في نطاق 4 أمتار من مسار الطريق (ROW)
- استخدام، قدر الإمكان، الأنواع المتوطنة لإعادة الزراعة، والأنواع غير المدرجة كأعشاب ضارة، والأنواع التي تتطلب الحد الأدنى من المياه

- إصلاح أو إعادة زرع أو إعادة زرع أو تصحيح بطريقة أخرى، وفقًا لتوجيهات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو الشريك المنفذ التابع له، وعلى نفقة المقاول الخاصة، جميع عمليات التدمير أو الندوب أو التلف أو التشويه غير الضرورية الناتجة عن عمليات المقاولين
- نقل العمالة والمعدات بطريقة تتجنب قدر الإمكان الضرر الذي يلحق بأراضي الرعي والمحاصيل والممتلكات

حماية المنشآت القائمة

يجب على المقاول:

- حماية جميع المباني أو الهياكل أو الأعمال أو الأنابيب أو الكابلات أو المجاري أو الخدمات أو التركيبات الأخرى القائمة من الأذى أو الاضرار أو التدهور أثناء أنشطة البناء
- التنسيق مع السلطات المحلية لتحديد البنية التحتية الحالية التي قد لا تكون مرئية
- إصلاح أي ضرر ناتج عن أنشطة المقاول بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- اتخاذ جميع الاحتياطات المعقولة لمنع أو تقليل أي إزعاج أو عدم ملائمة للملاَّك أو المستأجرين أو شاغلي الممتلكات بسبب أنشطة البناء، وبشكل أعم للسكان كافة
- الحفاظ على الوصول الآمن إلى الممتلكات العامة والخاصة التي قد تتأثر بأنشطة البناء. وإذا لزم الأمر، يقوم بتوفير وسائل بديلة مقبولة للمرور أو الوصول بشكل يرضي الأشخاص المتضررين.
- توفير أنظمة بديلة لإمدادات المياه في حالة تبديل الأنظمة الحالية أو إيقافها مؤقتًا بسبب الأعمال، لضمان تلبية احتياجات السكان من المياه
- تجنب العمل أثناء ساعات الليل

مخلفات أنشطة البناء

يجب على المقاول

- جمع وإدارة جميع النفايات الصلبة الناتجة عن أنشطة البناء، بما في ذلك حطام البناء والاشياء التالفة، لمنع تلوث التربة والمياه الجوفية
- إزالة مواد الحفر غير الضرورية من مواقع البناء في أسرع وقت ممكن
- الاتفاق مع البلديات ذات الصلة بشأن التخلص من نفايات البناء
- اختيار بعناية مواقع التخلص من النفايات، ليتم اعتمادها من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو الشريك المنفذ
- تقليل نفايات الطرق عن طريق التأكد من أن المركبات مرخصة وتحميلها بطريقة تمنع سقوط مواد البناء أو انسكابها، وبغلاف جوانب وأسطح جميع المركبات التي تحمل الطين أو الرمل أو المواد الأخرى أو الحطام
- نقل نفايات البناء إلى الأماكن المخصصة في مواقع التخلص من النفايات المختارة مع تأكيد موثق.
- التخلص بشكل صحيح من النفايات الصلبة والمخلفات في المواقع المخصصة المسموح بها لمواقع التخلص من النفايات المخصصة من قبل السلطات المحلية، والحصول على إيصال للنفايات من سلطة المكب المرخص لها.

جودة الهواء

الملوث الأكثر شيوعًا في الانبعاثات المتسربة هو الغبار أو الجسيمات (PM) التي يتم إطلاقها أثناء النقل والتخزين المفتوح للمواد الصلبة، ومن أسطح التربة المكشوفة، بما في ذلك الطرق غير المعبدة. ووفقًا لذلك، يجب على المقاول:

- استخدام طرق التحكم في الغبار، مثل الأغطية، أو إخماد بالمياه، أو زيادة محتوى الرطوبة لأكوام تخزين المواد المفتوحة، أو أدوات التحكم، بما في ذلك استخراج الهواء ومعالجته من خلال كيس أو نظام حلزوني لمصادر مناولة المواد، مثل الناقلات والصناديق ؛
- استخدم مانع تسرب المياه للتحكم في المواد السائبة على أسطح الطرق الممهدة أو غير الممهدة. الزيوت ومشتقاتها ليست طريقة موصى بها للسيطرة على غبار الطريق.
- استخدم غسيل العجلات في المحاجر، والمصانع الجاهزة، ومواقع البناء، والمرافق الأخرى لمنع تعقب الطين والغبار والأوساخ على الطرق العامة.
- تنظيف أسطح الطرق بانتظام داخل مواقع البناء لإزالة المواد الدقيقة المتراكمة وتنظيف مركبات النقل بانتظام.
- تغطية الشاحنات ذات الأجسام المفتوحة التي تتعامل مع الرمل أو الحصى أو التراب.
- تقليل الدخان المنبعث من محركات الديزل عن طريق الصيانة الدورية والسليمة، لا سيما من خلال التأكد من أن المحرك ونظام الحقن ومنظفات الهواء في حالة جيدة.

المواد الخطرة والسامة

تتطلب النفايات السامة والضارة الناتجة عن أنشطة المقاول اهتمامًا خاصًا من أجل منع إدخالها في البيئة الطبيعية مما قد يؤدي إلى إلحاق الضرر بالناس أو الحياة المائية أو النمو الطبيعي للمنطقة. ووفقًا لذلك، يجب على المقاول:

- تدريب العمال على التعامل مع المواد الخطرة
- أن يُعلم بملصقات باستخدام رموز يسهل فهمها، وتقديم أوراق بيانات سلامة المواد للمواد الكيميائية والمخاليط وفقًا للنظام العالمي المنسق (GHS) لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها.
- تخزين المواد الخطرة وفقًا للأحكام القانونية لقواعد تصنيع وتخزين واستيراد المواد الكيميائية الخطرة (1989)، بموجب قانون (حماية) البيئة، 1986.
- توفير احتواء ثانوي ملائم لخزانات الوقود وللتخزين المؤقت للسوائل الأخرى مثل زيوت التشحيم والسوائل الهيدروليكية،
- استخدام أسطح غير منفذة للتزود بالوقود ومناطق نقل السوائل الأخرى
- تدريب العمال على النقل الصحيح والتعامل مع الوقود والمواد الكيميائية والاستجابة للانسكابات
- توفير معدات احتواء الانسكاب المحمول والتنظيف في الموقع والتدريب على نشر المعدات
- ترسيب أو تفريغ السوائل السامة والمواد الكيميائية والوقود ومواد التشحيم والبيتومين في حاويات للتخلص منها أو إزالتها لاحقًا إلى مواقع خارج الموقع.
- معالجة النفايات الخطرة بشكل منفصل عن النفايات الأخرى
- تجنب تخزين أو مناولة السوائل السامة المجاورة أو التي يتم تصريفها في مرافق الصرف.
- الاحتفاظ بالمواد أو المركبات الماصة في الموقع بكميات كافية تتوافق مع مدى الانسكابات المحتملة.
- تحديد مواقع حفر النفايات الصلبة للتخلص من النفايات الصلبة على بعد 100 متر على الأقل من مجاري المياه، وتسييجها بعيدًا عن السكان المحليين.
- ضمان المعالجة الأولية الكافية لمخلفات الصرف الصحي وتركيب خزانات التحليل بعيدًا عن نقاط الري في القرية.

لافتات المنطقة

يجب على المقاول:

- تحديد المناطق الخطرة بشكل مناسب.
- تركيب إشارات التحذير
- التأكد من أن اللافتات تتوافق مع المعايير الدولية وأن تكون معروفة جيدًا وسهلة الفهم من قبل العمال والزوار وعامة الجمهور حسب الضرورة.
- تحديد مواقع العمل بشريط أمان أو سياج أو حواجز، حسب الاقتضاء، لمنع الوصول غير المصرح به إلى مواقع البناء
- الحفاظ على السلامة العامة من خلال تغطية الثقوب وتركيب حواجز الحماية على طول الممرات المؤقتة.

مواقع الحفريات (المقالب) والمحاجر

سيتم الحصول على المواد المطلوبة لملء الموقع أو الردم أو إنشاء أعمال دائمة غير متوفرة من السطح من مناطق المقالع والمحاجر التي سيحددها المقاول، رهناً بموافقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو شركائه المنفذين.

ويجب على المقاول الالتزام بالمعايير التالية عند تحديد مواقع الحفر والمحاجر المستعارة وتطويرها وتشغيلها وإعادة وضعها:

- الحصول على جميع التصاريح اللازمة لعمليات الحفر لأخذ التربة واستعارة المحاجر.
- تحديد مواقع المحاجر بعيدًا عن المستوطنات قدر الإمكان. فمن المؤكد أنه ستنتج عمليات المحاجر ضوضاء وغبارًا سيؤثر على السكان القريبين حتى لو تم فرض الضوابط.
- وضع سياج وتأمين مواقع المحاجر. تشكل واجهات المحاجر شديدة الانحدار خطرًا على الناس والماشية.
- تحديد موقع الحفر والمحاجر على بعد 100 متر على الأقل من المجاري المائية أو المساكن البشرية.
- تجنب استخدام المتفجرات في تقطيع الحجارة
- تحديد، إلى أقصى حد ممكن، مواقع الحفر على أرض غير مستخدمة للزراعة وليست مشجرة.
- تجنب المناطق ذات الأهمية التاريخية أو الثقافية المحلية وتحديد مواقع الحفر بمسافة تبعد بأكثر من 25 مترًا من مواقع المقابر.
- إخفاء، قدر الإمكان، الحفر من الطريق. ويجب تصميم المحاجر ومواقع الحفر لتقليل التشوهات المرئية للمناظر الطبيعية.

- وضع خطة لإدارة مواقع الحفر والمحاجر، بما في ذلك خطة لإعادة مواقع الحفر والمحاجر إلى حالتها الأصلية قدر الإمكان

بالإضافة إلى ذلك، يجب على المقاول :

- التأكد من أن المواد المستخدمة في قيعان الطرق ستقلل من مخاطر الانهيارات الأرضية، لا سيما في الأراضي شديدة الانحدار.
- الركام المستخدم في تشييد الطرق موجود على نطاق واسع، وعادة ما تتواجد الرمال والحصى بشكل متوازن. لذلك من المحتمل أن يكون النقص في مواد الصخور أو الحصى موضعيًا للغاية (نادرا).

موقع مخيمات العمالية

يجب على المقاول :

- التشاور والتفاوض مع أصحاب المصلحة المحليين قبل اقتراح موقع لمخيماته.
- إرسال المواقع المقترحة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو الشريك المنفذ للموافقة عليها، بما في ذلك تبرير موقعها، بالإضافة إلى التدابير المقترحة للتخفيف من المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية حول المخيم ولتعزيز الفوائد الاجتماعية.

إيقاف تشغيل المعسكرات ومواقع العمل والمصنع

يجب على المقاول

- تنظيف مواقع البناء من أي معدات أو نفايات، والتأكد من خلو المواقع من التلوث.
- التخلص من أو إعادة تدوير أية معدات أو نفايات بطريقة مناسبة وسليمة بيئياً.
- تسليم مواقع البناء إلى أصحابها الأصليين، مع مراعاة رغباتهم والتشريعات الوطنية.

الصحة والسلامة المهنية

سيتعاون المقاولون مع بعضهم البعض في تطبيق متطلبات الصحة والسلامة، عندما يعمل عمال من أكثر من مقاول واحد معًا في مكان واحد، دون المساس بمسؤولية كل طرف عن صحة وسلامة عامليهم.

الطقس القاسي وإغلاق المرفق

يجب على المقاول

- تصميم وبناء هياكل مكان العمل لتحمل العناصر المتوقعة للمنطقة وتعيين منطقة مخصصة للملاذ الآمن، إذا كان ذلك مناسبًا.
- تطوير إجراءات التشغيل القياسية (SOPs) لإغلاق المشروع أو العملية، بما في ذلك خطة الإخلاء.

المراحيض والاستحمام

يجب على المقاول

- توفير مرافق مراحيض مناسبة (مراحيض ومناطق غسيل) لعدد الأشخاص المتوقع أن يعملوا في مواقع البناء، وأن يعمل تصاريح للمنشآت المنفصلة أو للإشارة إلى ما إذا كان مرفق المرحاض "قيد الاستخدام" أو "شاغر".
- تزويد مرافق المراحيض بإمدادات كافية من المياه الجارية الساخنة والباردة والصابون وأجهزة تجفيف الأيدي.
- حيث قد يتعرض العمال لمواد سامة عن طريق الابتلاع وقد يحدث تلوث للجلد، قم بتوفير مرافق للاستحمام وتغيير الملابس بعيدة عن الشوارع وملابس العمل.

إمدادات مياه الشرب

يجب على المقاول

- توفير إمدادات كافية من مياه الشرب الصالحة للشرب من براد ماء ذات نفاثة صاعدة أو بوسائل صحية لتجميع المياه لأغراض الشرب
- التأكد من أن المياه التي يتم توفيرها لمناطق إعداد الطعام أو لغرض النظافة الشخصية (الغسيل أو الاستحمام) تفي بمعايير جودة مياه الشرب

تنظيف مواقع الأكل

يجب على المقاول:

- في حالة احتمال التعرض لمواد سامة عن طريق الابتلاع، اتخذ الترتيبات المناسبة لتوفير مناطق نظيفة لتناول الطعام حيث لا يتعرض العمال للمواد الخطرة أو الضارة

معدات الحماية الشخصية(PPE)

يجب على المقاول:

- تحديد وتوفير معدات الوقاية الشخصية المناسبة للعمال وعمال المقاولين من الباطن وكذلك للزوار وتوفيرها بدون مقابل، مما يوفر حماية كافية دون تكبد أي إزعاج غير ضروري للفرد
- التأكد من أن استخدام معدات الحماية الشخصية إلزامي.
- توفير التدريب الكافي على استخدام وتخزين وصيانة معدات الحماية الشخصية لعمالها وعمال مقاوليها من الباطن.
- صيانة معدات الوقاية الشخصية بشكل صحيح، بما في ذلك التنظيف عند اتساخها واستبدالها عند تلفها أو تهالكها ؛
- تحديد متطلبات معدات الوقاية الشخصية المعيارية و / أو الخاصة بمهمة محددة بناءً على تحليل السلامة الخاص بالوظيفة (JSA) ؛
- أن يضع في اعتباره استخدام معدات الحماية الشخصية كملاذ أخير عندما يتعلق الأمر بالتحكم في المخاطر والوقاية منها، ودائمًا قم بالإشارة إلى التسلسل الهرمي للتحكم في المخاطر عند التخطيط لعملية السلامة.

الضوضاء

يجب على المقاول اتخاذ التدابير المناسبة لتقليل تعرض العمال لضوضاء البناء، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- تجنب التعرض لمستوى ضوضاء أعلى من 85 ديسيبل (أ) لمدة تزيد عن 8 ساعات يوميًا بدون حماية للأذنين. بالإضافة إلى ذلك، يجب عدم تعريض أي أذن غير محمية إلى ذروة مستوى ضغط الصوت (اللحظي) لأكثر من 140 ديسيبل (ج).
- يجب فرض استخدام حماية السمع بشكل فعال عندما يصل مستوى الصوت المكافئ الذي يزيد عن 8 ساعات إلى 85 ديسيبل (A)، أو تصل مستويات الصوت القصوى إلى 140 ديسيبل (C)، أو يصل متوسط مستوى الصوت الأقصى إلى 110 ديسيبل (A).
- توفير أجهزة حماية للسمع قادرة على خفض مستويات الصوت في الأذن إلى 85 ديسيبل (A) على الأكثر.
- القيام بتقليل فترة أو مدّة التعرض "المسموح بها" بنسبة 50 بالمائة لكل زيادة قدرها 3 ديسيبل (أ) تزيد عن 85 ديسيبل (أ).
- إجراء فحوصات طبية دورية للسمع على العمال المعرضين لمستويات عالية من الضوضاء.
- القيام بتدوير (مناوبة) الموظفين للحد من التعرض الفردي لمستويات عالية.
- القيام بتثبيت توهين صوتي عملي على معدات البناء، مثل كاتمات الصوت.
- استخدام ضواغط الهواء الصامتة ومولدات الطاقة
- الحفاظ على جميع الآلات في حالة جيدة
- تركيب معدات إسكات العادم على الجرافات، والضاغطات، والرافعات، والشاحنات القلابة، والحفارات، والممهدات،

البلدوزر، القشاطات، والمجارف.

- وضع اللافتات في جميع المناطق التي يتجاوز فيها مستوى ضغط الصوت 85 ديسيبل (A).
- إيقاف تشغيل المعدات عندما لا تكون قيد الاستخدام مباشرة
- تقديم إشعار مسبق لشاغلي المبنى إذا كان النشاط الذي يتضمن ضوضاء عالية المستوى قريبًا جدًا من المباني.

الانزلاقات والسقوط

الانزلاق والسقوط على نفس الارتفاع المرتبط بضعف التدبير المنزلي، مثل حطام النفايات المفرط، ومواد البناء السائبة، وانسكابات السوائل، والاستخدام غير المنضبط للأسلاك الكهربائية والحبال على الأرض، هي أيضًا من بين الأسباب الأكثر شيوعًا لحوادث الوقت الضائع في البناء ومواقع إيقاف التشغيل.

لمنع الانزلاق والسقوط من، أو على المرتفعات نفسها، يجب على المقاول

- تنفيذ ممارسات منزلية جيدة، مثل الفرز ووضع مواد البناء السائبة أو حطام الهدم في مناطق محددة بعيدًا عن ممرات المشاة
- القيام بتنظيف بقايا النفايات الزائدة وانسكاب السوائل بانتظام
- تحديد موقع الأسلاك الكهربائية والحبال في المناطق المشتركة والممرات المحددة
- التأكد من أن العمال يستخدمون أحذية مقاومة للانزلاق

العمل من على الارتفاعات

يجب على المقاول تنفيذ إجراءات الوقاية والحماية من السقوط حيثما تعرض العامل لخطر السقوط لأكثر من مترين أو من خلال فتحة في سطح موقع العمل. وقد تشمل تدابير الوقاية / الحماية من السقوط ما يلي:

- تركيب حواجز حماية بقضبان متوسطة وألواح عند حافة أي منطقة معرضة لخطر السقوط
- الاستخدام السليم للسلالم والسقالات من قبل الموظفين المدربين
- استخدام أجهزة منع السقوط، بما في ذلك حزام الأمان وأجهزة الحد من الوصول إلى منطقة خطر السقوط، من اجل منع توفر خطر منطقة سقوط، او لجميع اجهزة الحماية من السقوط مثل أحزمة تثبيت الجسم بالكامل والتي تستخدم بمعية الحبال المطاطية لامتصاص الصدمات او معدات منع السقوط المتصلة بنقطة خطَّاف للتثبيت الدائم او الخطوط الأفقية للانقاذ.
- التدريب المناسب على استخدام، صلاحية الخدمة، وسلامة معدات الحماية الشخصية الضرورية
- إدراج خطط الإنقاذ و / أو الاسترداد، والمعدات للاستجابة للعمال بعد السقوط الذي تم ايقافه بالحبال.

الضرب بواسطة الأشياء

يجب على المقاول:

- استخدام مناطق محددة ومقيدة لرمي النفايات أو تصريفها، و / أو مجرى لنقل النفايات بأمان من المستويات العليا إلى الدنيا
- إجراء عمليات النشر أو القطع أو الطحن أو الصنفرة أو التقطيع أو الحفر بالإزميل باستخدام أدوات الحماية المناسبة والتثبيت حسب الاقتضاء
- الحفاظ على طرق لحركة مرورية واضحة لتجنب قيادة المعدات الثقيلة فوق الخردة السائبة
- استخدام تدابير الحماية المؤقتة من السقوط في السقالات والحواف الخارجية لأسطح العمل المرتفعة، مثل قضبان اليد وألواح أصابع القدم لمنع عدم استقرار المواد في مكانها
- عند الضرورة، الطلب من العمال ارتداء معدات الوقاية الشخصية المناسبة، مثل نظارات السلامة ذات الدروع الجانبية، واقيات الوجه، والقبعات الصلبة، وأحذية الأمان

اللحام / العمل الساخن

يجب على المقاول :

- توفير حماية مناسبة للعين مثل نظارات اللحام و / أو واقي للعين و لكامل الوجه لجميع الأفراد المشاركين في عمليات اللحام أو المساعدة فيها. وقد تتضمن الطرق الإضافية استخدام شاشات حاجز اللحام حول محطة العمل المحددة (قطعة صلبة من المعدن الخفيف أو القماش أو الخشب الرقائقي

الإسعافات الأولية والحوادث

يجب على المقاول

- التأكد من توفر الإسعافات الأولية الضرورية من قبل موظفين مؤهلين دائمًا. ويجب أن يسهل الوصول إلى محطات الإسعافات الأولية المجهزة بشكل مناسب في جميع أنحاء مكان العمل.
- تزويد العمال بواجبات الإنقاذ والإسعافات الأولية من خلال التدريب المخصص حتى لا يؤدي عن غير قصد إلى تفاقم التعرض والمخاطر الصحية لأنفسهم أو زملائهم في العمل. وسيشمل التدريب مخاطر الإصابة بمسببات الأمراض المنقولة بالدم من خلال ملامسة سوائل الجسم والأنسجة.
- توفير محطات غسيل العين و / أو حمامات الطوارئ بالقرب من جميع محطات العمل حيث يكون الغسل الفوري بالماء هو استجابة الإسعافات الأولية الموصى بها.
- توفير غرفة (غرف) إسعافات أولية مخصصة ومجهزة بشكل ملائم حيثما يتطلب حجم العمل أو نوع النشاط الذي يتم تنفيذه ذلك.
- تجهيز غرف الإسعافات الأولية بالقفازات والأردية والأقنعة للحماية من الاتصال المباشر بالدم وسوائل الجسم الأخرى.
- إتاحة إجراءات الطوارئ المكتوبة على نطاق واسع للتعامل مع حالات الصدمات أو الأمراض الخطيرة، بما في ذلك إجراءات نقل رعاية المرضى إلى منشأة طبية مناسبة.
- القيام بالإبلاغ الفوري عن جميع الحوادث العرضية التي تنطوي على احتمال وقوع حوادث خطيرة مثل أعطال المعدات الرئيسية، أو ملامسة خطوط الجهد العالي، أو التعرض للمواد الخطرة، أو المنحدرات، أو الكهوف إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو الشريك المنفذ.
- التحقيق فورًا في أي إصابة خطيرة أو مميتة أو مرض ناتج عن تقدم العمل من قبل المقاول، وتقديم تقرير شامل إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء التنفيذيين.

الأمراض المُعدية

تعتبر الأمراض المنقولة جنسياً، مثل فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، من الأمراض المعدية الأكثر إثارة للقلق بسبب تنقل اليد العاملة. مع الاعتراف بأنه من غير المحتمل أن يكون أي تدبير واحد فعالاً على المدى الطويل، يجب على المقاول تنفيذ مجموعة من التعديلات السلوكية والبيئية للتخفيف من الأمراض المعدية:

- توفير العلاج من خلال إدارة الحالات القياسية في مرافق الرعاية الصحية في موقع العمل أو في المجتمع.
- ضمان الوصول الفوري إلى العلاج الطبي والسريَّة والرعاية المناسبة، لا سيما فيما يتعلق بالعمال المهاجرين.
- تعزيز التعاون مع السلطات المحلية لتعزيز وصول أسر العمال والمجتمع إلى خدمات الصحة العامة وضمان تحصين العمال ضد الأمراض الشائعة والمنتشرة محليًا.
- توفير التعليم الأساسي حول الظروف التي تسمح بانتشار الأمراض الأخرى مثل فيروس كورونا وحمى لاسا والكوليرا والإيبولا. يجب أن يشمل التدريب تعليم النظافة الصحية.
- منع المرض في المجتمعات المحلية المباشرة من خلال:
  - تدريب العاملين الصحيين على علاج الأمراض
  - تنفيذ برامج تحصين للعاملين في المجتمعات المحلية لتحسين الصحة والوقاية من العدوى
  - تقديم الخدمات الصحية

فيروس كوفيد - 19[13]

في سياق جائحة فايروس كورونا، يجب على المقاولين وضع وتنفيذ تدابير لمنع أو تقليل تفشي كوفيد -19، ووضع إجراءات تشير إلى ما يجب القيام به إذا مرض العامل. يجب على المقاول:

- تقييم خصائص القوى العاملة، بما في ذلك أولئك الذين يعانون من مشاكل صحية أساسية أو الذين قد يكونون في خطر
- التأكد من أن العمال لائقين للعمل، بما في ذلك اختبار درجة الحرارة ورفض الدخول للعمال المرضى

[13] استنادًا إلى نموذج البنك الدولي حول COVID-19 LMP 2020 ، 16 أبريل

- الأخذ في الاعتبار طرق لتقليل الدخول / الخروج إلى الموقع أو مكان العمل، والحد من الاتصال بين العمال والمجتمع / عامة الناس
- تدريب العمال على النظافة والتدابير الوقائية الأخرى، وتنفيذ استراتيجية اتصال للحصول على تحديثات منتظمة حول القضايا ذات الصلة بـ كوفيد19 وحالة العمال المتضررين
- معالجة العمال المرضى أو يجب أن يعزلوا أنفسهم و / أو تظهر عليهم الأعراض
- تقييم المخاطر التي تهدد استمرارية إمدادات الأدوية والمياه والوقود والأغذية ومعدات الحماية الشخصية، مع مراعاة سلاسل التوريد الدولية والوطنية والمحلية
- تقليل النفايات الطبية وتخزينها والتخلص منها
- ضبط ممارسات العمل لتقليل عدد العمال وزيادة التباعد الاجتماعي
- توسيع المرافق الصحية في الموقع مقارنة بالمستويات المعتادة، وتطوير العلاقات مع مرافق الرعاية الصحية المحلية وتنظيم علاج العمال المرضى
- القيام ببناء أماكن إقامة منفصلة للعمال، أو اجعل سكن عمال واحدًا في منطقة أكثر عزلة، والتي يمكن تحويلها بسهولة إلى مرافق الحجر الصحي والمعالجة، إذا لزم الأمر
- ضع إجراءً يجب اتباعه في حالة مرض العامل (باتباع إرشادات منظمة الصحة العالمية)
- تنفيذ استراتيجية اتصال مع المجتمع وقادة المجتمع والحكومة المحلية فيما يتعلق بقضايا كوفيد19في موقع العمل.

- **الأمراض المنقولة بواسطة الحشرات**

إن أفضل طريقة للحد من تأثير الأمراض المنقولة بالنواقل على صحة العمال على المدى الطويل هي تنفيذ تدخلات متنوعة تهدف إلى القضاء على العوامل التي تؤدي إلى المرض. فيجب على المقاول، بالتعاون الوثيق مع سلطات صحة المجتمع، تنفيذ استراتيجية مكافحة متكاملة للبعوض وغيره من الأمراض التي تنقلها المفصليات والتي تشمل التدابير التالية:

- منع تكاثر اليرقات والبالغات من خلال التحسينات الصحية والقضاء على موائل التكاثر القريبة من المستوطنات البشرية
- القضاء على المياه المحجوزة غير الصالحة للاستعمال
- زيادة سرعة جريان المياه في القنوات الطبيعية والاصطناعية
- الاخذ في الحسبان استخدام مبيدات الحشرات المتبقية على جدران السكن
- تنفيذ برامج متكاملة لمكافحة ناقلات الأمراض
- تشجيع استخدام المواد الطاردة، والملابس، والشباك، وغيرها من الحواجز لمنع لدغات الحشرات
- استخدام عقاقير الوقاية الكيميائية من قبل العاملين غير المحصنين والتعاون مع مسؤولي الصحة العامة للمساعدة في القضاء على مستودعات الأمراض
- مراقبة ومعالجة التجمعات السكانية المنتشرة والمهاجرة لمنع انتشار خزانات الأمراض
- التعاون وتبادل الخدمات العينية مع برامج التحكم الأخرى في منطقة المشروع لزيادة الآثار المفيدة
- توعية موظفي المشروع وسكان المنطقة بالمخاطر والوقاية والعلاج المتوفر
- مراقبة المجتمعات خلال المواسم عالية الخطورة لاكتشاف الحالات ومعالجتها
- توزيع المواد التوعوية المناسبة
- اتباع إرشادات السلامة لتخزين ونقل وتوزيع مبيدات الآفات لتقليل احتمالية إساءة الاستخدام والانسكابات والتعرض البشري العرضي

السلامة على الطرق والسلامة المرورية

يجب على المقاول ضمان سلامة المرور من قبل جميع موظفي المشروع أثناء النزوح من وإلى مكان العمل، وأثناء تشغيل معدات المشروع على الطرق الخاصة أو العامة. ويجب على المقاول اعتماد أفضل ممارسات سلامة النقل في جميع جوانب عمليات المشروع بهدف منع حوادث المرور وتقليل الإصابات التي يتعرض لها موظفو المشروع والجمهور، بما في ذلك:

- التأكيد على جوانب السلامة بين السائقين
- تحسين مهارات القيادة واشتراط حمل السائقين للترخيص
- وضع تدريب القيادة الدفاعية لجميع السائقين قبل بدء عملهم
- اعتماد حدود لمدة رحلات المركبات وترتيب قوائم السائقين لتجنب الإرهاق
- تجنب الطرق وأوقات اليوم الخطرة لتقليل مخاطر وقوع الحوادث
- استخدام أجهزة التحكم في السرعة (المتحكم) على الشاحنات، والمراقبة عن بعد لتصرفات السائق

- مطالبة السائقين ورفاقهم بارتداء أحزمة المقاعد، ومعاقبة المخالفين.
- صيانة المركبات بانتظام واستخدام الأجزاء المعتمدة من الشركة المصنعة لتقليل الحوادث الخطيرة المحتملة الناجمة عن عطل في المعدات أو عطل سابق لأوانه.

عندما يساهم المشروع في إحداث تغييرات كبيرة في حركة المرور على طول الطرق الحالية، يجب على المقاول:

- أن لا يتم البدء بالأنشطة التي تؤثر على الطرق السريعة والطرق السريعة العامة، إلا بعد أن يتم تشغيل جميع تدابير السلامة المرورية التي تتطلبها الأنشطة بشكل كامل.
- ترتيب تحويلات لتوفير طرق بديلة للنقل و / أو المشاة
- تقليل تفاعل المشاة مع مركبات البناء، لا سيما عند نقاط العبور إلى المدارس والأسواق وأي نقاط عبور للحيوانات ذات أهمية، من خلال اللافتات المناسبة أو ممرات المشاة المهندسة أو أجهزة إبطاء حركة المرور.
- تنظيم فعاليات توعية هادفة بشأن حوادث الطرق في جميع المدارس والمجتمعات المحلية الواقعة على جانب الطريق على بُعد 150 مترًا من خط وسط الطريق، بحيث تغطي عبور الطريق الآمن، ومخاطر حوادث الطرق من الأحوال الجوية وصلاحية المركبة للسير، والحمولة الزائدة، ويقظة السائقين، والأخطار التي تشكلها المركبات المتوقفة والمعطلة، إلخ.
- التعاون مع المجتمعات المحلية والسلطات المسؤولة لتحسين اللافتات والرؤية والسلامة العامة للطرق، لا سيما على امتداد الامتدادات الواقعة بالقرب من المدارس أو المواقع الأخرى التي قد يتواجد فيها الأطفال.
- التعاون مع المجتمعات المحلية بشأن التثقيف حول سلامة المرور والمشاة (على سبيل المثال، حملات التوعية المدرسية).
- التنسيق مع المستجيبين لحالات الطوارئ لضمان توفير الإسعافات الأولية المناسبة لجميع الأشخاص المتضررين في حالة وقوع حوادث.
- استخدام المواد من مصادر محلية، كلما أمكن ذلك، لتقليل مسافات النقل، وتحديد مواقع المرافق المرتبطة مثل مخيمات العمال بالقرب من مواقع المشروع.
- استخدام تدابير مراقبة المرور الآمنة، بما في ذلك إشارات الطرق، الأقماع المرورية، والحواجز القابلة للإزالة، وحاملي الأعلام من الأشخاص للتحذير من الظروف الخطرة.

إجراء الاكتشافات العرضية [14]

يجب على المقاول:

- تطوير واعتماد إجراء الاكتشافات العرضية الذي يحدد الإجراءات التي يجب اتخاذها في حالة مواجهة موروث ثقافي غير معروف سابقًا، بما في ذلك:
  - تحديد ما إذا كان من المتوقع العثور على الموروث الثقافي، سواء أثناء البناء أو العمليات
  - تدريب أطقم البناء والمشرفين على تحديد الاكتشافات الأثرية المحتملة
  - الاحتفاظ بالسجلات وتأكد من تحقق الخبراء
  - تقديم تعليمات سلسلة العهدة للاكتشافات المنقولة
  - إخطار إدارة الآثار بوزارة الثقافة أو إحدى الجامعات المحلية للتقييم السريع واتخاذ الإجراءات
  - تحديد معايير واضحة لتوقفات العمل المؤقتة المحتملة اللازمة للتخلص السريع من القضايا المتعلقة بالاكتشافات.
- تجنب الاضرار غير المباشر للموروث الثقافي الموجود، مثل تأثير أعمال البناء من خلال الاهتزاز

التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة

يجب على المقاول:

- إنشاء والحفاظ على نظام التأهب والاستجابة للطوارئ، بالتعاون مع الطرف الثالث الملائم وذو الصلة بما في ذلك تغطية: (1) الحالات الطارئة التي يمكن أن تؤثر على موظفي ومرافق المشروع الذي سيتم تمويله ؛ (2) الحاجة إلى حماية صحة وسلامة العاملين في المشروع ؛ (3) الحاجة إلى حماية صحة وسلامة المجتمعات المتضررة. ويجب أن يشمل نظام التأهب والاستجابة للطوارئ ما يلي:
  - تحديد سيناريوهات الطوارئ
  - إجراءات محددة للاستجابة لحالات الطوارئ
  - تدريب فرق الاستجابة للطوارئ
  - أنظمة / بروتوكولات الاتصالات والاتصالات في حالات الطوارئ (بما في ذلك الاتصال بالمجتمعات المتأثرة عند الضرورة)

[14] يجب توخي الحذر بشكل خاص عند فتح أو تشغيل المحاجر

- إجراءات التعامل مع السلطات الحكومية (الطوارئ، الصحة، السلطات البيئية)
- معدات ومرافق الطوارئ المتمركزة بشكل دائم (على سبيل المثال، محطات الإسعافات الأولية، ومعدات مكافحة الحرائق، ومعدات الاستجابة للانسكاب، ومعدات الحماية الشخصية لفرق الاستجابة للطوارئ)
- بروتوكولات لاستخدام معدات ومرافق الطوارئ
- تحديد واضح لطرق الإخلاء ونقاط التجمع
- تدريبات الطوارئ وتواترها على أساس مستويات أو مستويات الطوارئ المعينة
- إجراءات إزالة التلوث ووسائل الشروع في التدابير العلاجية العاجلة لاحتواء والحد من التلوث داخل الحدود المادية لممتلكات وأصول المشروع إلى أقصى حد ممكن.

إشراك أصحاب المصلحة

كجزء من المشاركة الشاملة لأصحاب المصلحة في المشروع، سيتولى المقاول عملية مشاركة أصحاب المصلحة مع المندوبين والمجتمعات المتأثرة مباشرة بالأنشطة التي يقوم بها، بما في ذلك، إذا لزم الأمر، الكشف العلني عن خطة الإدارة البيئية والاجتماعية (*C-ESMP*) الخاصة به. كما يجب على المقاول أيضًا الحفاظ على علاقات جيدة طوال فترة المشروع مع المجتمعات المحلية وسوف يعطي هذه المجتمعات إشعارًا مسبقًا بالخطط والجداول الزمنية لأنها قد تؤثر على السكان المحليين.

وستكون عملية إشراك أصحاب المصلحة قابلة للتطبيق أيضًا في حالة الاستحواذ على الأرض المرتبط بالتغييرات في موقع الأنشطة.

إدارة القوى العاملة

تدفق العمالة

يجب على المقاول:

- إنشاء مخيمات العمال عندما يكون توفير أماكن الإقامة غير كافٍ للعمال، بما في ذلك المقاولين من الباطن وموظفي الدعم المرتبطين بهم
- تحديد مواقع مخيمات العمال بعيدًا عن المناطق الحساسة بيئيًا
- إنشاء طرق إضافية / منفصلة إلى مواقع المشروع ومواقع مخيمات العمال
- تنظيم التنقل من المخيم إلى المشروع لتقليل حركة المرور
- ضمان توصيل مخيم العمال والمرافق المرتبطة به بخزان للصرف الصحي أو أنظمة مياه صرف أخرى مناسبة وذات سعة كافية لعدد العمال والظروف المحلية
- تجنب تلوث مصادر المياه العذبة
- توفير فرص للعمال للعودة بانتظام إلى عائلاتهم
- توفير الفرص للعمال للاستفادة من فرص الترفيه بعيدًا عن المجتمعات الريفية المضيفة
- التأكد من عدم توظيف الأطفال والقُصَّر بشكل مباشر أو غير مباشر في المشروع، والاحتفاظ بالتسجيل وإثبات السن لجميع الموظفين في الموقع.
- دفع رواتب مناسبة للعمال لتقليل اندفاعهم نحو السرقة
- دفع الرواتب في حسابات العمال المصرفية وليس نقدا
- الحصول على مزيج مناسب من السلع المشتراة محليًا وغير محلي للسماح بفوائد المشروع المحلي مع تقليل مخاطر مزاحمة المستهلكين المحليين وزيادة الأسعار
- إنشاء مناطق ترفيهية خاضعة للإشراف في مخيمات العمال ؛
- وضع برامج للوقاية من تعاطي المخدرات ومعالجتها
- توظيف العمال من خلال مكاتب التوظيف، وتجنب التوظيف "عند البوابة" لتثبيط التدفق التلقائي للباحثين عن عمل
- تحديد مصادر إمداد المياه المصرح بها وحظر استخدامها من مصادر المجتمع الأخرى ؛
- مقدمو خدمات مستقلون للمجتمع ومخيم العمال / موقع البناء ؛
- وضع تدابير لتقليل استهلاك الماء والكهرباء ؛
- توظيف السكان المحليين إلى أقصى حد ممكن ؛
- وضع واعتماد خطة عمل للمساواة بين الجنسين لتعزيز نقل مهارات البناء إلى النساء المحليات، لتسهيل توظيفهن في موقع المشروع، بما في ذلك أهداف التدريب والتوظيف.

ظروف العمل

يجب على المقاول:

- تنفيذ التدابير والالتزامات المحددة في إجراءات إدارة العمل في المشروع.
- تزويد جميع العمال بشروط وأحكام تتوافق مع تشريعات العمل اليمنية، وعلى الأخص المرسوم 1995/5) واتفاقيات منظمة العمل الدولية المعمول بها بشأن ظروف مكان العمل.
- وضع إجراءات مكان العمل للعاملين في المشروع للإبلاغ عن مواقف العمل التي يعتقدون أنها ليست آمنة أو صحية، ولإخراج أنفسهم من وضع العمل الذي يعطيهم تبرير معقول للاعتقاد بأن ذلك العمل يمثل خطرًا وشيكًا وخطيرًا على حياتهم أو صحتهم. ولن يُطلب من عمال المشروع الذين يبتعدون عن مثل هذه المواقف العودة إلى العمل حتى يتم اتخاذ الإجراءات العلاجية اللازمة لتصحيح الوضع. ولن يتم الانتقام من عمال المشروع أو التعرض لأي عمل انتقامي أو سلبي بسبب هذا الإبلاغ أو الإبعاد.
- تجنب جميع أشكال العمل القسري أو الإجباري، أي كل الأعمال أو الخدمات التي يتم انتزاعها من أي شخص تحت التهديد بالعقوبة والتي لم يكن ليقدمها الشخص نفسه طواعية لولا تلك التهديدات.

التأمين

يجب على المقاول:

- حماية صحة العمال المشاركين في الأنشطة في الموقع، كما هو مبين في الفصل العاشر من قانون العمل اليمني
- تعويض أي موظف عن الوفاة أو الإصابة

آلية تظلم للعمال

يجب على المقاول وضع آلية تظلم لعماله والعاملين لدى مقاوليه من الباطن بما يتناسب مع قوته العاملة. ويجب أن تكون الآلية العامة للعاملين مختلفة عن آلية التظلم على مستوى المشروع الموضحة في خطة إشراك أصحاب المصلحة في المشروع (SEP) للأفراد والمجتمعات المتضررة، ويجب أن تلتزم بالمبادئ التالية:

- **توفير المعلومات**. يجب إبلاغ جميع العمال بآلية التظلم في وقت تعيينهم، ويجب أن تكون التفاصيل المتعلقة بكيفية عملها متاحة بسهولة، على سبيل المثال، مدرجة في وثائق العمال أو في لوحات الإعلانات.
- **شفافية العملية**. يجب أن يعرف العمال إلى من يمكنهم التوجه في حالة التظلم والدعم ومصادر المشورة المتوفرة لهم. يجب أن يكون جميع المديرين التنفيذيين وكبار المديرين على دراية بإجراءات التظلم في مؤسستهم.
- **الحفاظ على التحديث**. يجب مراجعة العملية بانتظام وتحديثها باستمرار، على سبيل المثال، من خلال الرجوع إلى أي مبادئ توجيهية قانونية جديدة أو تغييرات في العقود أو التمثيل.
- **السرية**. يجب أن تضمن العملية التعامل مع الشكوى بسرية. في حين أن الإجراءات قد تحدد أنه يجب تقديم الشكاوى أولاً إلى المدير المباشر للعمال، حيث يجب أن يكون هناك أيضًا خيار رفع شكوى أولاً مع مدير بديل، على سبيل المثال، مدير الموارد البشرية (الموظفين).
- **عدم القصاص**. يجب أن تضمن الإجراءات أن أي عامل يقدم شكوى لن يتعرض لأي انتقام.
- **جداول زمنية معقولة**. يجب أن تتيح الإجراءات وقتًا للتحقيق في المظالم بشكل كامل، ولكن يجب أن تهدف إلى حلول سريعة. وكلما طالت مدة استمرار التظلم، زادت صعوبة عودة كلا الجانبين إلى طبيعته بعد ذلك. يجب تحديد حدود زمنية لكل مرحلة من مراحل العملية، على سبيل المثال، الحد الأقصى للوقت بين تقديم شكوى وإعداد اجتماع للتحقيق فيها.
- **حق الاستئناف**. يجب أن يكون للعامل الحق في الاستئناف أمام البنك الدولي أو المحاكم الوطنية إذا لم يكن راضيًا عن النتيجة الأولية.
- **الحق في وجود المرافقين**. في أي اجتماعات أو جلسات استماع، يجب أن يكون للعامل الحق في أن يرافقه زميل أو صديق أو ممثل نقابي.
- **حفظ السجلات**. يجب الاحتفاظ بسجلات مكتوبة في جميع المراحل. يجب أن تكون الشكوى الأولية مكتوبة، إن أمكن، مع الرد، وملاحظات أي اجتماعات والنتائج وأسباب النتائج. يجب تسجيل أي سجلات عن SEA بشكل منفصل وتحت أقصى درجات السرية.
- **الارتباط مع الاتفاقات الجماعية**. يجب أن تكون إجراءات التظلم متسقة مع أي اتفاقيات جماعية.
- **الارتباط مع القانون**. يجب أن تكون عمليات التظلم متوافقة مع قانون التوظيف الوطني.

الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين

يجب على المقاول:

- توفير التدريب المتكرر وزيادة الوعي للقوى العاملة حول الامتناع عن السلوك غير المقبول تجاه أفراد المجتمع المحلي، وخاصة النساء
- إطلاع العمال على القوانين الوطنية التي تجعل التحرش الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي جريمة يعاقب عليها القانون وتتم مقاضاته
- منع موظفيها من مبادلة أي أموال أو سلع أو خدمات أو أشياء أخرى ذات قيمة مقابل خدمات أو أنشطة جنسية أو من الانخراط في أي أنشطة جنسية استغلالية أو مهينة لأي شخص.
- وضع نظام لالتقاط الشكاوى / القضايا المتعلقة بالعنف والاستغلال والتحرش الجنسي في مكان العمل.
- اعتماد سياسة للتعاون مع هيئات إنفاذ القانون في التحقيق في الشكاوى المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي.

الحماية من عمالة الأطفال

يجب على المقاول:

- التحقق من أن العمال أكبر من 18 عامًا عند التوظيف
- استبعاد جميع الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 18 عامًا.
- مراجعة والاحتفاظ بنسخ من الوثائق التي يمكن التحقق منها والمتعلقة بأعمار العمال

إعداد التقارير البيئية والاجتماعية للمقاول

يجب على المقاول الإبلاغ عن الحوادث الرئيسية المتعلقة بالعمل أو الحوادث أو الخسائر في الأرواح لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو الشريك المنفذ ذي الصلة في غضون 24 ساعة من حدوثها.

يجب على المقاول مراقبة وحفظ السجلات والإبلاغ عن القضايا البيئية والاجتماعية التالية:

- **السلامة**: ساعات العمل، وإصابات الوقت الضائع (LTI)، وأيام العمل الضائعة، والحوادث القابلة للتسجيل، وتحليل السبب الجذري المقابل (حوادث الوقت الضائع، وحالات العلاج الطبي)، وحالات الإسعافات الأولية، والحوادث الوشيكة المحتملة العالية، والأنشطة العلاجية والوقائية المطلوبة (من أجل على سبيل المثال، تحليل السلامة الوظيفية الذي تمت مراجعته، والمعدات الجديدة أو المختلفة، والتدريب على المهارات، وما إلى ذلك).
- **الحوادث البيئية والحوادث الوشيكة**: الحوادث البيئية والحوادث الوشيكة المحتملة العالية وكيف تمت معالجتها، وما هو معلّق، والدروس المستفادة.
- **الأعمال الرئيسية**: تلك التي تم التعهد بها وتلك التي تم اكمالها، والتقدم المحرز في ضوء الجدول الزمني للمشروع، وواجهات العمل الرئيسية (مجالات العمل).
- **متطلبات البيئة والصحة والسلامة** : حوادث عدم الالتزام بالتصاريح والقانون الوطني (عدم الامتثال القانوني) أو التزامات المشروع أو غيرها من متطلبات البيئة والصحة والسلامة.
- **عمليات التفتيش والتدقيق في مجال البيئة والصحة والسلامة**: من قبل المقاول وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركائه المنفذين أو غيرهم - لتضمين التاريخ واسم المفتش أو المدقق والمواقع التي تمت زيارتها والسجلات التي تمت مراجعتها والنتائج الرئيسية والإجراءات المتخذة.
- **العمال**: قائمة العمال في كل موقع، وتأكيد التدريب على البيئة والصحة والسلامة، وبيان المنشأ (الوافد، والمحليين، والمواطنين غير المحليين)، والجنس، والعمر مع وجود دليل على عدم وجود عمالة أطفال، ومستوى المهارة (غير ماهر، وماهر، وإشرافي، ومهني، إدارة).
- **التدريب على قضايا البيئة والصحة والسلامة**: بما في ذلك التواريخ وعدد المتدربين وموضوعات التدريب.
- **إدارة الموقع**: تفاصيل أي عمل خارج الحدود أو الآثار الرئيسية خارج الموقع الناتجة عن البناء المستمر - لتشمل التاريخ والموقع والتأثيرات والإجراءات المتخذة.
- **مشاركة أصحاب المصلحة الخارجيين:** النقاط البارزة، بما في ذلك الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية، والإفصاح عن المعلومات ونشرها - لتشمل تفصيلاً للنساء والرجال الذين تمت استشارتهم والمواضيع القادمة من مجموعات أصحاب المصلحة المختلفة، بما في ذلك الفئات الضعيفة (مثل المعوقين والمسنين والأطفال، إلخ.).

- **تفاصيل أي مخاطر أمنية:** تفاصيل المخاطر التي قد يتعرض لها المقاول أثناء أداء عمله - قد تأتي التهديدات من أطراف ثالثة خارج المشروع.
- **تظلمات العمال**: التفاصيل بما في ذلك تاريخ حدوثها، والتظلم، وتاريخ التقديم ؛ الإجراءات المتخذة والتواريخ ؛ القرار (إن وجد) والتاريخ ؛ والمتابعة التي لم تُتخذ بعد - ينبغي أن تشمل المظالم المدرجة تلك الواردة منذ التقرير السابق وتلك التي لم يتم حلها وقت إعداد هذا التقرير.
- **تظلمات أصحاب المصلحة الخارجيين**: التظلم وتاريخ تقديمه، والإجراء (الإجراءات) الذي تم اتخاذه والتاريخ (التواريخ)، والقرار (إن وجد) والتاريخ، والمتابعة التي لم يتم اتخاذها بعد - يجب أن تشمل المظالم المدرجة تلك الواردة منذ التقرير السابق وتلك التي لم يتم حلها وقت إعداد هذا التقرير. يجب أن تكون بيانات التظلم مصنفة حسب الجنس.
- التغييرات الكبيرة في الممارسات البيئية والاجتماعية للمقاولين.
- **إدارة القصور والأداء:** يجب الاستمرار في إبلاغ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالإجراءات المتخذة استجابة للإخطارات السابقة بالنقص أو الملاحظات المتعلقة بأداء البيئة والصحة والسلامة (ESHS) و / أو خطط الإجراءات التي يتعين اتخاذها حتى يقرر حل المشكلة بشكل مرض.